

الحياة في الجليل

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

للإمام العلامة المحقق

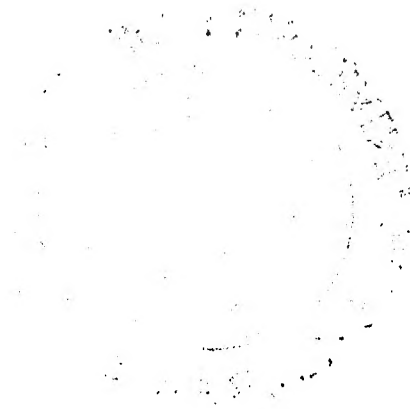
شهيد الدين محمد بن عيسى بن بحر البغدادي الشافعي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)



عني به
عبد الكريم موسى المحمدي
الرشاوي



الخَيْرَاتُ الْحَسَنَاتُ

فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي جَنيفَةَ النُّعْمَانِ



الخيار القليل

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

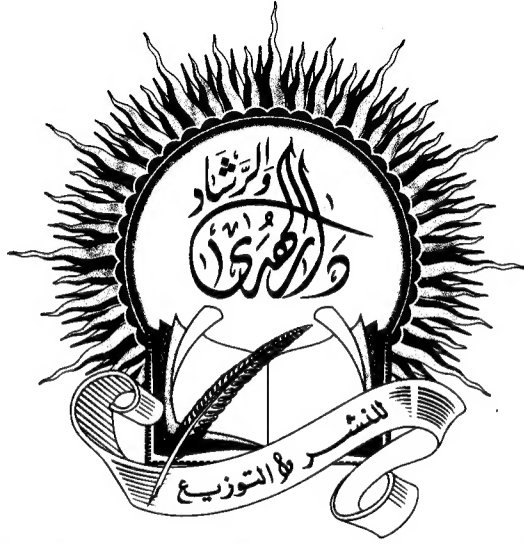
لإمام العلامة المحقق

سهاب الدين محمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

دار النشر
دار الحديث



DAR ALHUDA & RASHAD

Email : h rashad@shuf.com
hodarashad@yahoo.com

سوريا - دمشق - هاتف : ٠٠٩٦٣ ١١ ٦٣٣٣٦٢٧
ص.ب : ٥٠٠٢٧

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

BP
80
A226
I25
200

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل كان أو تخزينه أو نقله أو نسخه أو حفظه بواسطة وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو أية وسيلة أخرى تمكن من إسترجاعه أو أي جزء منه أو استنساخه فوتوغرافياً أو تسجيله أو الاقتباس منه أو ترجمته دون وجود إذن خطي من الناشر

بَيْنَ يَدَيْ الْكِتَابِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فإن من سلفنا من جاوز القنطرة ، ونأت به منزلته عن جرح وتعديل ، وطاول الثريا فطالها ، وفخرت به الأمة وترينت ، فمن نال منه ؛ فمن نفسه نال ، ومن حاول نقصه ؛ فقد حاول المحال .

فأي مسلبة تحيط من حام حول حمى الحسن وأبي حازم ومالك وأحمد والبخاري ومسلم ؟!

رجال هم زهرة السلف ، وتاج رؤوس الخلف ، إليهم يتمون ، وباتصال السند إليهم يفخرون ويشرفون ، هم أصلنا ونحن فرعهم ، وبطيب الأصل يطيب المحتد .

أما أبو حنيفة رحمه الله : فهو رأس بينهم ، ولمحبرته وقرطاسه يأوي اللفيف منهم ، بزغ نجمه في القرن الأول والخيرية لأهل القرن الأول ، وأفل في منتصف الثاني وأي شرف لأهل الثاني ، فطيته سلفية محضة ، طيب عنصرها ، وكريم طبعها .

هو إمام عند أهل التحكيك في نقد الرجال ، و(إمام) كلمة ليس فوقها سوى النبوة ، وكل الألقاب دونها ، إمام يؤتم به ، ويُلحق وهيئات أن يدرك ، ويأوي رجال العلم تحت مظلة علمه ، وتجتمع في مجلسه أربعون محبرة صاحبها مجتهد مطلق ، لو ادعى الإمامة ؛ لسُلمت له ، غير أنه تصاغر أمام أبي حنيفة ، فإمام في الذرا ، وإمام أسفل الوادي ...

إن حدثت عن الأربعة ؛ فهو أولهم ، وعن فقهم ؛ فبشهادتهم أفقهم ، فتق عروق الفقه تفتيقاً ، حتى كذب الكذبة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم يصدون الناس عن طالب فقهه وجليل علمه .

ليس لنا طويل حديث عن هذا الحبر الهمام ، وكيفي أن نعلم أن قرابة ثلثي العالم الإسلامي اليوم يتسب بفقهه إلى أبي حنيفة ، وتتصدر مكتبة الفقه تآليف مدرسته ، وتحمس لفقهه حكام بني عثمان ، فملؤوا الدنيا - يوم كانت لنا الدنيا - بمخلف هذه المدرسة الفقهية العريقة ، والتي تُنازع وحدها بأصولها الثلاثة المنتسبين لمدرسة أهل الكلام .

فإن طار إلى سمعك نعيب ناعق يحاول النيل من مقام الإمام الأعظم ؛ فحسّن الظنّ به وقل : جاهل مسكين ، وعرف الناس جهله بمقام الرجال حتى لا يغتر به غرير .

فإن هو أبى وصف الجهالة ؛ فقل : حاسد حائق ، رام ما لا يُرام .

لا يضر البحر أمسى زاخرا أن رمى فيه غلام بحجر

فلا التفات إلى من قال : إن الإمام من أهل الرأي ؛ فإنه كلام حقّ أُريد به باطل ، فالإمام من أهل الرأي المحمود الذي هو استنباط النازلة من النص على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم برّد النظر إلى نظيره في الكتاب والسنة .

ولا التفات إلى من قال : إنه يقول بالإرجاء ؛ إذ المرجئة أنفسهم حاولوا ترويح مذهبهم بزعمهم وادعائهم أنه منهم ، وحاشاه من ذلك ، وما الإرجاء عنده إلا قوله بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وهو أحد قولَي أهل السنة والجماعة .

لقد أساء المسكين لنفسه بنفسه ، ورمأها بسهم من كنانته ، ولم يعلم أنه هوى حين ترك هوى أبي حنيفة ، ولم يراع حكمة الله في خلقه ؛ إذ فضل البعض على البعض ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات .

أما عن عَرَف تعريف أبي حنيفة : فهو لـ «الخيرات الحسان» ، لترك قلم الإمام الهيثمي العظيم يحدث عن الإمام العظيم .

ومن قصد البحر استقل السواقيا

النَّاسِر

عناية الأئمة بمناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»

لقد قيض الله سبحانه وتعالى من العلماء العاملين من يحفظ على الناس دينهم ، فكانوا خير من ورث النبوة بما نشره من العلم والعمل به ، وبما شاع عنهم من كريم الخلق والسيرة ، فكانوا للناس أئمة يقتدى بهم ويحتذى بحذوهم ، وهذا ما دفع من جاء بعدهم إلى كتابة مناقبهم وسيرتهم ، ولا يخفى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله في طليعة هؤلاء الأئمة ، فكتب ودون مناقبه جمع كبير من العلماء ، منهم من أفرد في ذلك كتاباً ، ومنهم من ذكر مناقب الإمام في جملة كتب السيرة وغيرها :

من أفرد في مناقبه تأليفاً

- ١- أبو يحيى زكريا بن يحيى بن الحارث السجزي النيسابوري ، المتوفى سنة (٢٨٩ هـ) ، صنف « مناقب الإمام أبي حنيفة » .
- ٢- أحمد بن الصلت الحماني ، أبو العباس ، المتوفى سنة (٣٠٨ هـ) ، ألف كتاباً في مناقب الإمام .
- ٣- أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحطاوي ، المتوفى سنة (٣٢١ هـ) ، صنف كتاب « عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان » .
- ٤- أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي ، المتوفى سنة (٣٣٢ هـ) ، صنف كتاب « أخبار أبي حنيفة النعمان ومسنده » .
- ٥- أبو الفضل محمد بن عبد الله بن بهلول بن همام بن قرة الشيباني البغدادي ، المتوفى في حدود سنة (٣٣٥ هـ) ، ألف كتاب « أخبار أبي حنيفة » .

٦- عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي ، المعروف بعبد الله الأستاذ ، المتوفى سنة (٣٤٠هـ) ، ألف كتاب « كشف الآثار الشريفة في مناقب أبي حنيفة » .

٧- محمد بن أحمد بن شعيب بن هارون بن موسى الشيعبي النيسابوري ، المتوفى سنة (٣٥٧هـ) ، صنف كتاب « فضائل أبي حنيفة » .

٨- محمد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبيد الله المرزباني ، المتوفى سنة (٣٨٤هـ) ، صنف كتاب « أخبار أبي حنيفة النعمان » .

٩- أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري ، المتوفى سنة (٤٣٦هـ) ، صنف : « لطائف ومناقب حسان من أخبار أبي حنيفة الحبر البحر النعمان » .

١٠- ظهير الدين علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني ، المتوفى سنة (٥٠٦هـ) ، صنف : « مناقب الإمام الأعظم » .

١١- محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ، صنف كتاب « شقائق النعمان في مناقب النعمان » .

١٢- علي بن زيد بن محمد بن الحسين بن سليمان بن أيوب البيهقي ، المتوفى سنة (٥٦٥هـ) ، صنف كتاب « المواهب الشريفة في مناقب أبي حنيفة » .

١٣- الموفق بن أحمد بن محمد المكي ، المتوفى سنة (٥٦٨هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة » .

١٤- شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله التركي العوني الهيري البغدادي المتوفى سنة (٦٥٤هـ) ، سبط الإمام أبي الفرج ابن الجوزي ، صنف كتاب « مناقب أبي حنيفة » .

١٥- عبد القادر بن محمد بن نصر الله محيي الدين القرشي ، المتوفى سنة (٧٧٥هـ) ، صنف كتاباً سماه : « البستان في مناقب النعمان » .

١٦- عبد الله بن سعد الله بن عبد الكافي المصري ، المعروف بالحرفوش ، المتوفى سنة (٨٠١هـ) ، صنف كتاب « الحر النفيس في مناقب أبي حنيفة » .

١٧- محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي ، المعروف بالبزاي ، المتوفى سنة (٨٢٧هـ) ، ألف كتاباً في المناقب ، وترجم إلى الفارسية .

١٨- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي ، المتوفى سنة (٩١١هـ) ، صنف كتاب « تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة » .

١٩- محمد بن يوسف بن شهاب الشيرازي ، المعروف بأهلي ، المتوفى سنة (٩٤٢هـ) ، ترجم كتاب البيهقي « المواهب الشريفة » إلى الفارسية ، وسماه : « تحفة السلطان في مناقب النعمان » .

٢٠- محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة (٩٤٢هـ) ، صنف « عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » ، وهو أصل الإمام ابن حجر الذي اختصر منه كتابه .

٢١- أبو العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي ، المتوفى سنة (٩٧٤هـ) ، صنف « الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » ، وهو كتابنا هذا .

٢٢- شمس الدين أبو الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي السيواسي ، المتوفى سنة (١٠٠٦هـ) ، ألف منظوماً في مناقب الإمام ، سماه : « الحياض من صوب غمام الفياض » .

٢٣- أبو الليث محرم بن محمد الزيلعي القسطنطيني ، المتوفى بعد سنة (١٠١٠هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام الأعظم » .

٢٤- أحمد بن محمد بن علي الغنيمي ، المتوفى سنة (١٠٤٤هـ) ، صنف كتاب « الشذرة اللطيفة في شرح جملة من مناقب الإمام أبي حنيفة » .

٢٥- محمد بن إبراهيم بن أحمد بن سنان بن محمود الأدرنه وي ، الملقب بكامي ، المتوفى سنة (١١٣٦هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٦- مستقيم زاده سليمان سعد الدين بن أمن الله بن عبد الرحمن بن محمد مستقيم ، المتوفى سنة (١٢٠٢هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام أبي حنيفة » .

٢٧- إسماعيل حقي المناستري ، المتوفى سنة (١٣٣٠هـ) ، صنف كتاب « مواهب الرحمن في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٨- شرف الدين بن عبد العليم بن أبي القاسم بن عثمان القرطبي ، صنف كتاب « الروضة العالية المنيفة في فضائل الإمام أبي حنيفة » ، وكان قبل ذلك ألف كتاب « قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٩- القاضي الإمام أبو جعفر أحمد بن عبد الله السرماري البلخي ، صنف كتاب « الإبانة في رد من شنع على أبي حنيفة » .

٣٠- أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد السعدي ، المعروف بابن أبي العوام ، له كتاب في فضائل الإمام وأخباره ومن روى عنه .

وللإمام الذهبي رحمه الله جزأين في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، كما ذكر في «تاريخ الإسلام» .

الذين ذكروا مناقب الإمام أبي حنيفة في كتبهم

قال صاحب « كشف الظنون » في ذلك :

وأما الذين ذكروا مناقبه في أوائل كتبهم أو آخرها ؛ فجمع عظيم ؛ منهم :

الإمام أبو الحسين أحمد القدوري ، ذكر مناقبه في أوائل « شرحه لمختصر الكرخي » .

والإمام محمد بن عبد الرحمن الغزنوي ، تلميذ السغناقي ، ذكرها في كتابه « جامع الأنوار » .

وأحمد بن سليمان بن سعيد ، ذكر مناقبه في آخر كتابه « الدرر » .
وشمس الدين يوسف بن عمر الصوفي الكماروري ، ذكرها في أول كتابه
« المضمّرات » .

والشيخ أبو عمر بن عبد البر ، ذكرها في كتابه « الانتقاء » .
وذكرها شمس الدين يوسف بن أبي سعيد الجستاني في آخر « منية المفتي » .
وشرف الدين إسماعيل بن عيسى الأوغاني المكي ، ذكرها في « مختصر
المسند » .

وأبو عبد الله محمد بن خسرو البلخي ، ذكرها في أول كتابه « المسند » .
وأبو البقاء أحمد بن أبي الضياء القرشي المكي ، ذكرها في « مختصر
المسند » .

وذكرها صاحب « سفينة العلوم » .
وأبو جعفر أحمد بن عبد الله السرماري ، عقد لها باباً في « مصنفه » .
وأبو العباس أحمد بن محمد الغزنوي ، ذكرها في « مقدمته » .
وعثمان بن علي بن محمد الشيرازي ، ذكرها في « الإيضاح لعلوم النكاح » .
وذكرها تقي الدين التميمي في أول « طبقاته » .
وأبو إسحاق الشيرازي في « طبقاته » .
وذكرها الإمام محيي الدين النووي في « تهذيب الأسماء » .
والإمام حسام الدين الشهيد ، ذكرها في آخر « الفتاوى الكبرى » .
وذكرها ابن خلكان في « وفيات الأعيان » .
والشعراني ذكرها في أول « الميزان » .

ومنهم : عبد القادر بن محمد بن نصر الله محيي الدين القرشي المتوفى سنة (٧٧٥هـ) ، ذكر المناقب في كتابه : « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » .

ومنهم : صارم الدين إبراهيم بن محمد بن دقماق الحنفي ، صنف كتاب : « نظم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان » في ثلاثة مجلدات ، المجلد الأول في مناقب أبي حنيفة ، والثاني والثالث : في أصحابه .
وذكرها أكثر المؤرخين في كتبهم .

* * *

ترجمة الإمام العلامة الحجة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

اسمه ونسبه :

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي .

مولده ونشأته :

ولد في محلة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر سنة (٩٠٩ هـ) ، وإليها ينسب ، ومات أبوه وهو صغير ، فكفله الإمامان شمس الدين بن أبي الحماثل وشمس الدين الشناوي ، ثم نقله شمس الدين الشناوي إلى مقام السيد أحمد البدوي ، فقرأ هناك في مبادئ العلوم ، ثم نقله إلى جامع الأزهر في سنة (٩٢٤ هـ) ، فأخذ عن علماء مصر ، وحفظ القرآن في صغره ، وأذن له بالإفتاء والتدريس ولم يكن قد بلغ العشرين من عمره ، وبرع في علوم كثيرة ؛ كالتفسير والحديث والكلام والفقه أصولاً وفروعاً ، والفرائض والحساب والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف .

شيوخه :

تلقى الإمام الهيتمي العلم وأخذه عن كبار المشايخ في عصره ، منهم :

- ١- شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري الأزهري الشافعي ، المتوفى سنة (٩٢٥ هـ) .
- ٢- العلامة عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي القاهري الشافعي ، المتوفى سنة (٩٣١ هـ) .

٣- الإمام شهاب الدين أحمد بن الصائغ المصري الحنفي ، المتوفى سنة (٩٣٤هـ) .

٤- الإمام شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي ، المعروف بابن النجار ، المتوفى سنة (٩٤٩هـ) .

٥- الإمام شمس الدين محمد بن شعبان بن أبي بكر بن خلف بن موسى الضيروطي المصري الشافعي ، المشهور بابن عروس ، المتوفى سنة (٩٤٩هـ) .

٦- الإمام علاء الدين أبو الحسن بن جلال الدين محمد البكري الصديقي الشافعي ، المتوفى سنة (٩٥٢هـ) .

٧- الإمام شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري ، المتوفى سنة (٩٥٧هـ) .

٨- الإمام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي الشافعي ، المتوفى سنة (٩٦٦هـ) . وغيرهم .

تلاميذه :

أخذ العلم عن الإمام الهيثمي مَنْ لا يحصى كثرة ، وازدحم الناس على الأخذ عنه ، وأفتخروا بالانتساب إليه ، ومن تلاميذه :

١- وجيه الدين عبد الرحمن بن الشيخ عمر بن الشيخ أحمد بن عثمان بن محمد العمودي الشافعي ، المتوفى سنة (٩٦٧هـ) .

٢- الإمام مجد الدين محمد بن طاهر الفتّي الهندي ، الملقب بملك المحدثين ، المتوفى سنة (٩٨٦هـ) .

٣- الشيخ العارف بالله شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس اليمني الشافعي ، المتوفى سنة (٩٩٠هـ) .

٤- أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الحنبلي ، المتوفى سنة (٩٩٢هـ) .

٥- شيخ الإسلام محمد بن عبد العزيز الزمزمي .

وغيرهم .

رحلاته :

قدم الإمام الهيثمي إلى مكة حاجاً في آخر سنة (٩٣٣هـ) ، وجاور بها ، ثم عاد إلى مصر ، ثم حج بعياله في آخر سنة (٩٣٧هـ) ، ثم حجَّ في سنة (٩٤٠هـ) ، وجاور من ذلك الوقت بمكة ، وأقام بها يُدّرس ويفتي ويؤلّف .

مؤلفاته :

ألف الإمام الهيثمي في شتى فنون العلم ، ومؤلفاته كثيرة ، منها :

- ١- « تحفة المحتاج في شرح المنهاج » .
- ٢- « الإيعاب في شرح العُباب » .
- ٣- « الإمداد في شرح الإرشاد » .
- ٤- « فتح الجواد في شرح الإرشاد » .
- ٥- « المنح المكية في شرح الهمزية » أو « أفضل القرى لقراء أم القرى » .
- ٦- « أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل » .
- ٧- « الزواجر عن اقتراف الكبائر » .
- ٨- « مبلغ الأرب في فضائل العرب » .
- ٩- « الفتاوى الحديثة » .
- ١٠- « الفتاوى الفقهية » .
- ١١- « الفتح المبين في شرح الأربعين » .
- ١٢- « المنهج القويم في مسائل التعليم » .

١٣- «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ، وهو كتابنا هذا .

وغير ذلك من مؤلفات جلية .

وفاته :

توفي الإمام الهيثمي بمكة في رجب سنة (٩٧٤هـ) ، ودفن بالمعلاة في تربة الطبريين ، رحمه الله تعالى ورضي عنه ، وجمعنا وإياه في مستقر رحمته .

* * *

مَنْهَجُ لَعْمَلٍ فِي الْكِتَابِ

- اَعْتَمَدْنَا فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى نَسْخَةٍ خَطِيئَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَنَسْخَةٍ مَطْبُوعَةٍ .
- قَابَلْنَا النِّسْخَةَ الْخَطِيئَةَ بِالنِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَأَثْبَتْنَا الْفُرُوقَ ، مَعْتَمِدِينَ عَلَى عِبَارَةِ النِّسْخَةِ الْخَطِيئَةِ بِالْمَرْتَبَةِ الْأُولَى ، وَعَلَى النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ ، لِيَكُونَ مَعْنَى الْعِبَارَةِ الْمَثْبُتَةِ مُوَافِقًا لِمَا فِي « عَقُودِ الْجَمَانِ » الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي أَخْصَرَ مِنْهُ هَذَا الْكِتَابُ .
- حَصَرْنَا الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ الْكَرِيمَةَ بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَزْهَرَيْنِ ﴿ ﴾ ، وَجَعَلْنَاهَا بِرَسْمِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ .
- أَحَلْنَا الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ الشَّرِيفَةَ إِلَى مُوَاطِنِهَا مِنْ كُتُبِ السَّنَةِ الْمَطْهُورَةِ ، وَحَصَرْنَا الْأَحَادِيثَ الْقَوْلِيَّةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قَوْسَيْنِ صَغِيرَيْنِ « » .
- ضَبَطْنَا الْكَلِمَاتَ بِالشَّكْلِ الْجَزْئِيِّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُ التَّبَاسُ عَلَى الْقَارِئِ .
- وَضَعْنَا عِلَامَاتَ التَّرْقِيمِ الْمُنَاسِبَةَ لِلْكِتَابِ .
- عَلَّقْنَا عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي الْكِتَابِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعْلِيقِ ، مِنْ شَرْحِ لَعِبَارَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .
- أَحَلْنَا الْأَقْوَالَ وَالْقَصَصَ الْوَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ إِلَى مَصَادِرِهَا مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ وَالتَّارِيخِ عِنْدَ إِمْكَانِ ذَلِكَ .
- ذَكَرْنَا بِحَرَ كُلِّ بَيْتٍ شَعْرٍ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ .
- أَضْفَيْنَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [] مَا كَانَ مُنَاسِبًا ، مَعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى « عَقُودِ الْجَمَانِ » ، وَعَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى الْمُرَادُ أَوْ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ .
- ذَكَرْنَا فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ مَنْ أَلَّفَ فِي مُنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

- ترجمنا لمؤلف الكتاب الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله ترجمة موجزة .
- ذكرنا في نهاية الكتاب أهم المصادر والمراجع التي أعتمدنا عليها في التحقيق .
- أتبعنا الكتاب بفهرسة لموضوعاته .

* * *

وَصْفُ النُّسخِ النُّحْطِيَّةِ

أَعْتَمَدْنَا فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى نَسْخَةٍ خَطِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَتَوَفَّرْ بَيْنَ أَيْدِينَا سِوَاهَا :

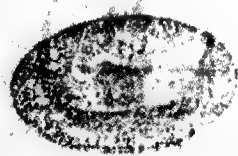
وَهِيَ نَسْخَةُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ذَاتُ الرِّقْمِ (٧٦٤٦ / ٣٥٨٨) تَارِيخُ (، كُتِبَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ بِخَطِّ نَسْخِيٍّ مَقْرُوءٍ ، وَهِيَ نَسْخَةٌ جَيِّدَةٌ ، أَخْطَاوْهَا قَلِيلَةٌ يَبَيَّنْهَا فِي أَثْنَاءِ التَّحْقِيقِ ، وَقَدْ رُبِّتْ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ وَفُصُولٍ ، وَمُيِّزَ رَقْمٌ كُلِّ فَصْلٍ فِيهَا ، وَتَقَعُ فِي (١٠٣) وَرَقَاتٍ ، مَتَوَسِّطٌ عَدَدُ سَطُورِ الْوَرَقَةِ الْوَاحِدَةِ (١٩) سَطْرًا ، وَمَتَوَسِّطٌ عَدَدُ كَلِمَاتِ السَّطْرِ الْوَاحِدِ (١٢) كَلِمَةً .

* * *



صُورُ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا

كتاب الخيرات الحسان في مناقب
 الامام ابي حنيفة النعمان
 للعالمين بها بالدين
 احمد بن محمد الفتي
 المكي الشافعي
 رحمه الله
 تال
 ابن
 ٢



الكبر ومنه في الهداية والامداد الخلق بيروا لهم وظواهرهم وكل الله
 عليهم ولم يولي الله واصحابه الذين جازوا من فضل الشوق في معمار
 الكمال ان الصدايق وللعلماء المصنفين ما صاروا به القدر في
 الكبر والنجاة البقاء لا اذ لم يخلقوا واصحابهم صلوات الله
 بدوا في العلم وظهور رسوهم وما اكرمهم ودينهم فانه ورد علينا منذ
 سنين بحكمة الشريعة فادعاه الله فشرقا ونكرما وجعلوا فيها رزقا
 ارجل من صنوا الفاضلونية وسطها بهم كجده بين العلوم النفاية
 والفضيلة والعقائد الطيبة والرحمة وعلوه لا خلو في الدواهب
 ولا سوال والمطالبة التي فاضها القدر والسالمون من الامراض
 والهمم سلمت الصورية وايضا الطائفة المحيية بها كذا
 وساجدنا ساجدة الاحياء الذين هم على سر سقايلون وسجود
 المار بغير حق الان اجري الى الامة الصالحين من العلوم الرحمة
 والماء الرحمة والخصب ببلاد الكرم وهو اسم الكرم وهو
 فقال في القاسم السال الاكامل اودى شكره فتمت حياها
 ودرست الفضاها فاضا ينقل على النقص الطال انية في مناقب
 الامام المصطفى والقدر القدر ابي حنيفة النعمان نسق الله
 محمد في سبيل الحق والبرهان واسكنه اعلى مراتب الجنان
 بناء على امتثال امر الحق ومنه ان احمد في الخيرات الحسان
 فانه مقصودهم بحمد الله فتمت لطيفا وانعزوا شرفا فكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعطى العلم ابرار الانبياء والخلق اخلاقا
 وجعل القدر الكفاية في معاشهم وممياهم وبرز الصفة
 منهم بتمامها مع العلم وايضا الخلق في صلواتهم وسلامتهم
 وباسطر الخلق اليه في قدام ما به حيرة ارواحهم في ايامهم
 في القدر لا لى للكون تحت اقدارهم وفي اسرارهم واقدارهم
 وهم الحيوان والنبوة تتقدم من اقدارهم ولا تتقدم لى للكون
 تتقدم من اسرارهم واشهاد ان الله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 شهادة اقر بها في كمال معارفهم واشهاد ان محمد امة الله
 الذي بعث في سائرهم والدين عليهم من سائر القرون
 لاقتناء اناهم في سائر احوالهم ما سبقوا من سائر الاحوال

الحياة الحسنة

فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ

شَهِيدِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ السَّافِي

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أختصَّ العلماء بوراثه الأنبياء والتخلَّق بأخلاقهم ، وجعلهم القدوة للكافة في معاشهم ومعادهم ، وميَّز المجتهدين منهم بقيامهم بمصالحهم ، وإيضاح الحقِّ لهم في مصادرهم ومواردهم ، وبأبضطرار الخلق إليهم في قَوام ما به حياة أرواحهم وأبدانهم ، فهمُ الملوك ، لا بلِ الملوك تحت أقدامهم وفي أسر رأيهم وأقلامهم ، وهمُ النجوم ، لا بلِ النجوم تستمُدُّ من أنوارهم ، وهمُ الشمس ، لا بلِ الشمس تستضيء من أضوائهم .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادةً أترقُّ بها في كمالات معارفهم ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله المذيع لمعالي مناقبهم وكمالهم ، والمفيض عليهم من سوابق التوفيق لاقتفاء آثاره في سائر أحوالهم ، ما سبقوا به من سواهم إلى الخلافة الكبرى عنه في الهداية والإمداد للخلق ببواطنهم وظواهرهم صلى الله عليه وسلَّم ، وعلى آله وأصحابه الذين حازوا من قَصَب السَّبْق^(١) في مضمار الكمالات الصمدانيَّة ، والمعارف المصطفويَّة ، ما صاروا به القدوة الكبرى والمحجَّة البيضاء لأوائل الخلق وأواخرهم ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام العلماء وظهور سؤددهم ومآثرهم .

وبعد :

فإنَّه ورد علينا منذ سنينَ بمكَّة المشرفة - زادها الله تشريفاً وتكريماً وجلالةً ومهابةً وتعظيماً - رجلٌ من فضلاء القسطنطينية وصلحائهم لجمعه بين العلوم النقلية والعقلية ، والقوانين الطبية والرسمية ، وعلوم الأخلاق والمواهب والأحوال والمطالب التي فاز بها القوم السالمون من الاعتراض واللوم ؛ ساداتنا الصوفية ، وأئمتنا الطائفة الجنيديَّة ، فساجلنا وساجلناه مُساجلةً الأحبة الذين هم على سرِّ

(١) كانت العرب تراهن على سباق خيلها ، وتسمي ما تجعله للسوابق رهاناً ، وتضعه في نهاية المضمار على رأس قصبه من قصب الرماح يناله السابق منها ، وهذا قولهم في المثل : حاز قصب السبق ، الذي صار يُضربُ لكلِّ من نال شيئاً وسبق إليه .

متقابلون ، ومن بحار المعارف يغترفون ، إلى أن أنجزَّ الكلام إلى الأئمة الجامعين بين العلوم الرسميَّة والمعارف الوهيَّة ، المتحفين بدوام الشهود وهوامع الكرم والوجود^(١) ، فقال ذلك الفاضل العالم الكامل : أودُّ منكم مختصراً جامعاً ، ودستوراً لطيفاً مانعاً ، يشتمل على تلخيص ما أطال به الأئمة في مناقب الإمام الأعظم والقنوة المقدَّم أبي حنيفة النعمان ، سقى الله مرقدَه شأبيب الرحمة والرضوان^(٢) ، وأسكنه أعلى فراديس الجنان^(٣) .

فبادرت إلى أمثال أمره المحتَّم ، وبذلتُ الجهد في تلخيص تلك المناقب ؛ فإنَّه مقصد أهم ، فجاء بحمد الله مختصراً لطيفاً ، وأنموذجاً شريفاً^(٤) ، فكتبتُ منه نسخة ، وذهب به إلى بلده أعظم بلاد الإسلام ، ومحط رحال العلماء الأعلام ، ومنيع الأفاضل ، ومفزع الأمثال^(٥) ، ثم كتبه الناس بعده ، وأقتفوا أثره ومجده ، وتفرَّقوا به في البلدان ، ولم يبقَ عندي إلا نسخة الأصل ، والله المستعان ، فاستعارها بعض الحنفية ليكتبها ويردَّها ، ثم سافر بها غير ملتفتٍ إلى عظيم وزرٍ فقدها ، فتأثَّرتُ لذلك ، وأعدتُ النَّظَرَ فيما لأئمة المناقب من المسالك ، إلى أن ظفرتُ بكتاب جامع فيها لصاحبنا الشيخ العلامة الصالح الفهامة الثقة المطَّلِع والحافظ المتَّبِع ؛ الشيخ محمد الشامي الدمشقي ثم المصري ، فلخصتُ مقاصده ، ونقَّحتُ مصادره وموارده في هذا الكتاب البديع ، الجامع المحكم المنيع ، وسَمَّيْتُهُ :

« الخيراتُ الحسانُ في مناقبِ الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفة النعمانِ »

ورتبته على مقدماتٍ ثلاثٍ ، وأربعين فصلاً .

-
- (١) الهوامع : الشُّحْب الماطرة .
 - (٢) مفردها : شؤبوب ، وهو في أصل معناه : الدُّفْعَة من المطر ، وشدَّة دفع الشَّيْء .
 - (٣) مفردها : فردوس ، وهو البستان الواسع الذي يجمع كلَّ ما يكون في البساتين .
 - (٤) الأنموذج والنموذج : هو مثال الشيء .
 - (٥) مفردها : الأمثل ، وهو الأفضل .

المقدِّمة الأولى

أَعْلَم : أنَّ بعض المتعصِّبين ممَّن لم يُمنَح توفيقاً جاءني بكتاب منسوب للإمام الغزاليّ ، فيه من التعصب الفظيع ، والحطّ الشنيع على إمام المسلمين وأوحد الأئمة المجتهدين أبي حنيفة رضي الله عنه ، ما تصمُّ عنه الآذان ، ويقول عند سماعه الموقِّع المنصِّف : ليت ذلك ما كان ، وقد أدّى ذلك شمس الأئمة الكرديّ إلى بسط الكلام في ردِّ ذلك الكتاب^(١) ، وقابل مؤلفه مقابلة الفاسد بالفاسد ، فشعَّ على الشافعيّ رضي الله عنه أعظم من ذلك التشنيع ، وبسط الكلام بما لا يحمد من الصنيع ، كلُّ ذلك منه بناءً على أنَّ ذلك الغزاليّ هو الإمام محمد حجّة الإسلام ، وليس هو هو ؛ لما يأتي من « إحيائه » من مدح أبي حنيفة وترجمته بما يليق بعليّ كماله ، وأيضاً فلأنَّ النسخة التي رأيتها مكتوبٌ عليها أنَّ هذا الكتاب تصنيف محمود الغزاليّ ، ومحمودٌ هذا ليس بحجّة الإسلام ، ومن ثمَّ كُتب على حاشية تلك النسخة : (هذا شخص معتزلي أسمه محمود الغزالي ، وليس هو حجّة الإسلام) .

[وبفرض أنَّ ذلك صدر عن الغزاليّ ، فقد] قال بعض محققي الحنفية ممَّن أخذ العلم عن المولى سعد الدين التفتازاني : (إنَّ ذلك صدر عن الغزاليّ حجّة الإسلام حين كان متلبساً بعلوم الجدل وحفظ طلبه العلم ، وأمّا في آخر أمره حين تخلّى عن تلك الحفظ ، وأفيضت عليه سجال المعارف والشهود ؛ فقد عرف الحقَّ لأهله ، وأقرّه في محله ، والدليل على ذلك كلامه في « الإحياء ») انتهى^(٢) .

(١) الكردي : هو محمد بن محمد بن عبد الستار ، أبو الوجد ، شمس الأئمة العمادي المتوفى سنة (٦٤٢هـ) ، وكتابه الذي ذبَّ فيه عن الإمام أبي حنيفة هو « الرد والانتصار » ، أنظر « الجواهر المضية » (٢٢٨/٣) ، « الأعلام » (٢٨/٧) .

(٢) في العبارة اضطراب صوب من « عقود الجمان » (ص ٣٢) ، والقائل هو الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي رحمه الله تعالى .

ولا بأس بذكر خلاصة كلامه في « الإحياء » ؛ ليعلم نزاهة مؤلفه حجة الإسلام ممّا نسب إليه ، وقبل ذلك نقدم عليه مقدمة ، وهي أنّ بعض علماء الهند اختصر « الإحياء » اختصاراً بليغاً سماه : « عين العلم » لم يسبق إلى مثل اختصاره مع تعدد مختصره ؛ فإنّه أشار إلى مقاصده في أوراق قليلة تكاد أن تكون من جوامع الكلم ، فلذا وضعت على كتابه شرحاً له ؛ لأنّه لفرط ما فيه من الإيجاز يكاد أن يعدّ من الألغاز ، وعبرة ذلك المختصر مع عبارة شرحي له [هي] ^(١) : « والأولى : أن يختار من الأئمة الأربعة من ظنّ أنّه أفضل الأربعة وأعلمهم » لأنّ نفسه حيثنّ تنقاد إلى قوله ، وتخضع لرأيه ، وتبادر إلى أمثاله والعمل به أكثر .

« ثمّ كلّ من أبي حنيفة ومالك والشافعي رضي الله عنهم أمتاز بإقليم لا يعرف فيه غير أتباعه » ، أو يكون أتباعه فيه أكثر ؛ كإقليم الحجاز واليمن ومصر والشام وحلب وعراق العرب والعجم بالنسبة للشافعي رضي الله عنه ، وكالغرب على سعتة بالنسبة لمالك رضي الله عنه ، وكالروم والهند وما وراء النهر بالنسبة لأبي حنيفة رضي الله عنه ، ومن ثمّ قال المصنف ^(٢) : « كأبي حنيفة رضي الله عنه عندنا » معشر الحنفية ؛ « فقد ورد من طرق » أي : يأتي الكلام عليها مبسوطاً قريباً : « أبو حنيفة سراج أمتي » ^(٣) ، وفضله رضي الله عنه ، وما أشتهر عنه من العبادة والورع والزهد والسخاء ودقّة النظر وحِدّة الفكر ؛ يُغني عن أن يُستدلّ لفضله بما أطبق المحدثون على وضعه .

« وسمع في المنام البارئ تعالى يقول : أنا عند علم أبي حنيفة » أي : بالحفظ والقبول والرضا وإنزال البركة فيه وفي الآخذين به .

« وسلم المخالفون سبّقه في الفقه » ، ومن ثمّة قال الشافعي رضي الله عنه : الناس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة .

(١) ما كان بين قوسين صغيرين هو من كلام المختصر ، وغيره هو شرح المصنف عليه ، كما بدا ذلك جليّاً في المخطوط .

(٢) أي : صاحب « مختصر الإحياء » .

(٣) سيأتي الكلام عليه في الصحيفة (٤٨) من هذا الكتاب .

وقال أيضاً : مَنْ أراد أن يعرف الفقه ؛ فليلزم أبا حنيفة وأصحابه .

وقال أيضاً : قلتُ لمالكٍ : كيف رأيت أبا حنيفة ؟ فقال : رأيتُ رجلاً لو كَلَّمك في السارية أن يجعلها ذهباً ؛ لقام بحجَّته .

ولما دخل الشافعيُّ بغدادَ ؛ زار قبره وصَلَّى عنده ركعتين ، فلم يرفع يديه في التكبير ، وفي رواية : أن الركعتين كانتا صلاة الصبح ، وأَنَّهُ لم يقنت ، فقليل له في ذلك ، فقال : أدباً مع هذا الإمام أَن أُظهِرَ خلافَهُ بحضرته .

وقال الفضيل بن عياض - وناهيك به جلالة - : كان أبو حنيفة معروفاً بالفقه ، مشهوراً بالورع .

ومِنْ عظيم ورعه ما قال الإمام عبد الله بن المبارك : أَنَّهُ أراد شراء أمة ، فمكث عشرين سنة يستخيرُ ويشاورُ مِنْ أَيِّ سبيٍّ يشتري .

وقال النضر بن شميل : كان الناس نيماً عن الفقه حتَّى أيقظهم أبو حنيفة .

ودخل على أمير المؤمنين المنصور وعنده عيسى بن موسى العابد الزاهد ، فقال للمنصور : هذا عالم الدنيا ، فقال له المنصور : عَمَّن أخذتَ العلم ؟ قال : عن أصحاب عمر عن عمر ، وعن أصحاب علي عن علي ، وعن أصحاب ابن مسعود عن ابن مسعود ، فقال له المنصور : لقد آستوثقت .

ومع ذلك أراد هلاكه في وقائع جرت له معه ، وراوده على أن يلي القضاء فلم يقبل ، فضُرب مئة سوط وحبس إلى أن مات في الحبس على قولٍ ، وضرب أيضاً عشرين سوطاً على أن يلي أمر بيت المال فأبى أن يقبل .

وكان يقول : إذا جاء الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم ؛ فعلى الرأس والعين ، أو عن أصحابه ؛ أخذنا ببعض أقوالهم ولم نخرج عنها ، أو عن التابعين ؛ زاحمناهم .

وكان يقوم كلّ الليل بعد أن كان يحيي نصفه ، فأشار إليه إنسان وهو يمشي فقال : هذا هو الذي يحيي كلّ الليل ، فلم يزل بعده يحيي كلّ الليل ، وقال : أنا

أستحي من الله أن أوصف بعبادة ليست فيّ .

وقال بعضهم : ما رأيت أصبر على الطواف والصلاة والفتيا بمكة من أبي حنيفة ، إنما كان كلَّ الليل والنهار في طلب الآخرة .

« وسمع هاتفاً في المنام وهو في الكعبة يقول : إِنَّكَ يَا أبا حنيفة أخلصت خدمتي وأحسنست معرفتي فقد غفرت لك » أي : لِمَا كُنتَ عَلَيْهِ مِنْ إِخْلَاصِ الخِدمة بِأَحْيَاءِ كُلِّ اللَّيْلِ ، وَصِيَامِ أَكْثَرِ الدَّهْرِ ، وَبَذْلِ الْجُهدِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ ، وَإِحْسَانِ الْمَعْرِفَةِ بِإِتْقَانِ الْعُلُومِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ وَالْإِخْلَاصِ فِيهَا ، وَرَفْضِ الدُّنْيَا وَالْإِعْرَاضِ عَنْهَا رَأْسًا ، وَالْإِقْبَالَ عَلَى الْآخِرَةِ وَبَذْلِ الْوَسْعِ فِي تَحْصِيلِ أَسْبَابِهَا ، وَمَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَيَّ رَجَاءِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يَبْقَى لَهُ ذَرَّةٌ تَقْصِيرٍ ، « وَلَمَنْ أَتَبِعَكَ بِبِرْكَةِ إِخْلَاصِكَ وَإِحْسَانِكَ الْمَذْكُورِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، وَفِي هَذَا مِنَ الْبُشْرَى لَهُ وَلَا تَبَاعُهُ مَا يَحْمِلُ الْمَوْفَقَ مِنْهُمْ عَلَى بَذْلِ طاقته فِي أَقْتِنَاءِ آثَارِ إِمَامِهِ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْأَخْلَاقِ الْعَلِيَّةِ ، وَالصِّفَاتِ الطَّاهِرَةِ الزَّكِيَّةِ ، الَّتِي قُلَّ أَنْ تَجْتَمَعَ إِلَّا لِلْعَارِفِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ .

« وَتَلَمَّذَ لَهُ كِبَارُ مِنَ الْمَشَائِخِ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَالْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ » كَالْإِمَامِ الْجَلِيلِ الْمُجْمَعِ عَلَى جَلَالَتِهِ وَبِرَاعَتِهِ وَتَقَدُّمِهِ وَزَهْدِهِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَكَالْإِمَامِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَالْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَنَاهِيكَ بِهِؤَلَاءِ الْأَئِمَّةِ ، وَكَالْإِمَامِ مُسْعَرِ بْنِ كِدَّامٍ ، وَزُفَرٍ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

« وَتَحَمَّلَ لَتَقْلُدُ الْقَضَاءِ » أَيِ : لِأَجْلِ أَنْ يَتَوَلَّاهُ ، وَكَذَا مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ بَيْتِ الْمَالِ « مَا تَحَمَّلَ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالضَّرْبِ الشَّدِيدِ » لَمَّا أَبَى عَنْ ذَلِكَ ؛ إِثَارًا لِعَذَابِ الدُّنْيَا عَلَى عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا ذَكَرَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ : أَتَذْكُرُونَ رَجُلًا عُرِضَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا بِحِذَافِيرِهَا فَفَرَّ مِنْهَا .

« وَمَا خَالَطَ الظَّلَمَةَ » مَعَ سُؤْلِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَإِلْحَاحِهِمْ عَلَيْهِ ، وَتَهْدِيدِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، « وَمَا قَبِلَ مِنْهُمْ شَيْئًا قَطُّ » وَإِنْ قُلَّ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا أُرْسِلَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ عَلَى يَدِ الْحَسَنِ بْنِ قُحْطَبَةَ وَلَمْ يُمْكِنَهُ رَدُّهَا ؛ أَوْصَى أَبْنَهُ حَمَّادًا : أَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدُفِنَ يَرُدُّهَا لِلْحَسَنِ ، فَفَعَلَ ، فَقَالَ لَهُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى

أيك ؛ لقد كان شحيحاً على دينه .

« وما أشتغل بدعوة الناس إلى مذهبه إلا بالإشارة النبوية في المنام إليه ليدعوهم » إلى مذهبه ، « بعدما قصد الانزواء » والاستخفاء عنهم ؛ تواضعاً وأحققاراً لنفسه عن أن يجعل لها حظاً أو يرى منها أو لها فعلاً حسناً يستحق دعاية الناس إلى الاقتداء والعمل به ، فلما جاءه الإذن ممن فوّضت إليه قسمة خزائن الله تعالى على مستحقّيها ؛ علّم أنّ ذلك أمرٌ حتمٌ لا بدّ منه ، فدعى الناس إليه حتّى ظهر مذهبهُ وانتشر ، وكثرت أتباعه ، وخذلت حسّاده ، ونفع الله به شرقاً وغرباً ، وعجماً وعرباً ، ورزق حظاً وافراً في أتباعه ؛ فقاموا بتحرير أصول مذهبه وفروعه ، وأمعنوا النظر في منقوله ومعقوله ، حتّى صار بحمد الله محكم القواعد ، معدن الفوائد .

ويؤيد ذلك : ما حكاه بعض أصحاب المناقب : أنّ ثابتاً والدّه أُتِيَ به وهو صغيرٌ لعلّي كرّم الله وجهه ، فدعى له بالبركة ولذريّته ، فكان ما أوتيّه أبو حنيفة من بركة تلك الدعوة .

« وما أَسْتَظِلُّ بحائط المديون حين أتاه متقاضياً ؛ تورعاً » منه عن أن يرتفع بشيء من آثار مدينه ، وإعلاماً للمدين أنّه لا يرغب في رفقٍ منه ، فإنّ قبوله منه - وإن قلّ - بطريق الشرع ينافي كمال المروءة والورع ومحاسن الأخلاق .

وكان له رضي الله عنه من ذلك ، ومن تجبّب الشبهة ما أمكنه الحظّ الوافر ، « ومن ثمّ تصدّق بجميع مالٍ أتى به وكيله ، لمّا خلط به ثمن ثوب معيب بيع حال كونه مخفياً عيه » من بائعه ، فهو وإن لم يكن عليه إثمٌ لجهله ؛ لكن فيه شبهةٌ ما ، وإنّما لم يرُدّ ثمنه لمشتريه ويسترده ؛ كأنّه للجهل بالمشتري مع اليأس من العلم به ، فتصدّق به لمّا يأتي مبسوطاً في « باب التوبة » ، قيل : وكان المال ثلاثين ألفاً .

ووقع له نظائر لذلك متعدّدة ، كما جاء في كتب المناقب .

وَمِنْ عَظِيمٍ وَرَعِهِ وَزَهْدِهِ : مَا مَرَّ مِنْ قِصَّةِ الْجَارِيَةِ الَّتِي أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا .

« وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً : أَنَّهُ تَرَكَ لَحْمَ الْغَنَمِ لَمَّا فُقِدَتْ شَاةٌ فِي الْكَوْفَةِ إِلَى أَنْ عَلِمَ مَوْتَهَا » ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْ أَكْثَرِ مَا تَعِيشُ ، فَقِيلَ لَهُ : سَبْعَ سِنِينَ ، فَتَرَكَ أَكْلَ لَحْمِهَا سَبْعَ سِنِينَ تَوَرُّعاً مِنْهُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَبْقَى تِلْكَ الشَّاةُ الْحَرَامُ ، فَيَصَادُفُ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْهَا ، فَيُظْلِمُ قَلْبُهُ ؛ إِذْ هَذَا هُوَ شَأْنُ أَكْلِ الْحَرَامِ وَإِنْ أَنْتَفَى الْإِثْمُ لِلْجَهْلِ بِعَيْنِ الْحَرَامِ .

وَلَأَجْلِ ذَلِكَ فَازَ أَهْلُ الْوَرَعِ بِمَا سَبَقُوا بِهِ غَيْرَهُمْ مِنْ نُورِ الْقُلُوبِ ، وَتَأَهَّلَهُمْ لَشُحُودِ الْمَحْبُوبِ ، وَقِيَامِهِمْ فِي خِدْمَتِهِ بِحَسَبِ طَاقَتِهِمْ ؛ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْقَوَاطِعِ عَنْهُ فَوْقَ مَقْدَرَتِهِمْ .

وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ مِنْ مَنَاقِبِ هَذَا الْإِمَامِ يُرَادُ بِهِ حَصْرَ مَنَاقِبِهِ فِيهِ ، بَلْ هُوَ قِطْرَةٌ مِنْ بَحْرِ لَا سَاحِلَ لَهُ .

وَمِنْ غُرَرِهَا : أَنَّهُ صَلَّى الْفَجْرَ بَوْضُوءَ الْعِشَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَقِيلَ لَهُ : مَا الَّذِي قَوَّاهُ عَلَى هَذَا ؟ فَقَالَ : إِنِّي دَعَوْتُ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي كُلِّ مِنْ آيَتَيْنِ : الْأُولَى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ إِلَى آخِرِ « سُورَةِ الْفَتْحِ » ، وَالثَّانِيَّةُ : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا ﴾ . . . الْآيَةُ فِي « سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ » [١٥٤] .

« وَأَنَّهُ كَانَ يَخْتِمُ فِي رَمَضَانَ سِتِينَ خَتْمَةً » ؛ خَتْمَةً بِاللَّيْلِ وَخَتْمَةً بِالنَّهَارِ ، « إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبَ أُخْرَى لَهُ يَعْسُرُ تَعْدَادُهَا » ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ جَنَّاتِ الْفَرْدُوسِ مُنْقَلَبَةً وَمُثَوَّاهَ (أَنْتَهَى كَلَامُ « مُخْتَصَرِ الْإِحْيَاءِ » مَعَ شَرْحِي لَهُ) ، وَبِهِ يَعْلَمُ بَرَاءَةُ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّعَصُّبِ ، حَاشَا لِلَّهِ مِنْهُ .

* * *

المقدِّمة الثَّانيةُ

في بيان أمورٍ يعمُّ نفعُها ، ويُنْبَحُّ بالطالب جهلُها ؛ إذ به يقعُ في ورطةٍ عظيمةٍ ، ومهواةٍ قبيحةٍ غير مستقيمة ، فتعيَّن إيرادُها أوْلاً ، وإيضاحُ ما له بها تعلُّقٌ مجملًا ومفصلاً :

منها : عليك أيُّها الموفِّق - إن أردت النجاة في الآخرة ، والسلامة من خطر الوقعة في أحدٍ من أولياء الله تعالى ، ووُراث نبيِّه محمَّد صلى الله عليه وسلَّم وشرفٍ وكرَّم - أن تعتقدَ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأئمة المجتهدين ، والعلماء العاملين على هدى من الله تعالى ورضوان ، وأنَّهم كلُّهم مأجورون في سائر الحالات ، باتِّفاق أئمة النقل والبرهان .

وقد روى البيهقيُّ : أنَّه صلى الله عليه وسلَّم قال : « مهما أوتيتُم من كتاب الله ؛ فالعمل به لا عذر لأحدٍ في تركه ، فإن لم يكن في كتاب الله ؛ فسُنَّةٌ منِّي ماضية ، فإن لم تكن سُنَّةٌ منِّي ؛ فما قال أصحابي ، إنَّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأئماً أخذتم به أهتديتم ، وأختلف أصحابي لكم رحمة »^(١) ، ففيه إخباره صلى الله عليه وسلَّم بأختلاف المذاهب بعده في الفروع منذ زمن أصحابه ، الذي هو زمن الهدى والإرشاد ، المشهود له من مُشرفهم بأنَّه خير القرون على الإطلاق ، ويلزم من أختلافهم أختلاف من بعدهم ؛ لأنَّ كلَّ صاحبٍ مشهورٍ بالفقه والرواية أخذ بقوله ومذهبه جماعةً ، ومع ذلك رضي به صلى الله عليه وسلَّم وأقرَّهم عليه ، ومدحهم ، حتَّى جعل نفسَ ذلك الاختلاف

(١) أخرجه البيهقي في « المدخل » (١٥٢) ، والدليمي (٦٤٩٧) ، والخطيب في « الكفاية » (ص ٤٨) ، وابن عساكر في « تاريخه » (٣٥٩/٢٢) ، وقال البيهقي : (هذا حديث متنه مشهور وأسانيده ضعيفة ، لم يثبت في هذا إسناد ، والله أعلم) ، ذلك أن فيه سليمان بن أبي كريمة ؛ ضعيف ، وجوير بن سعيد البلخي : متروك ، وبين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما انقطاع .

رحمةً للأمة ، وخيّرهم في الأخذ بقول مَنْ شاءُوا مِنْ أصحابه ، اللّازم له الأخذُ بقول من أرادوا مِنْ المجتهدين بعدهم ، الجارين على منوالهم ، والسالكين لمسالكهم في أقوالهم وأفعالهم .

وقد أقر صلى الله عليه وسلّم اختلاف أصحابه في وقائع جرت لهم في زمنه ، ولم يعترض أحداً فيما قاله ورآه مخالفاً لما قاله نظيره ورآه ، كما يشهد بذلك وقائع كثيرة شهيرة ؛ من ذلك : قصة اختلافهم في أسرى بدر ؛ فأبو بكر ومَنْ تبعه أشاروا بأخذ الفداء منهم ، وعمر ومَنْ تبعه أشاروا بقتلهم ، فحكم صلى الله عليه وسلّم بالأول ، ونزل القرآن بتفضيل الرأي الثاني مع تقرير الرأي الأول ، ففيه أوضح دليل على تصويب الرأيين ، وأنّ كلاً من المجتهدين مصيبٌ ، ولو كان الرأي الأول خطأ ؛ لم يحكم به صلى الله عليه وسلّم ، وقد أخبر تعالى بأنّه عينُ حكمه بقوله : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال : ٦٨] ، وطيب الفداء بقوله : ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال : ٦٩] ، وإنّما وقع العتب على اختيار غير الأفضل .

ومن ثمّ كان أكثر ما يقع الترجيح في المذاهب بالنظر إلى الأفضل مِنْ حيث قوّة الأدلّة ، والقرب مِنْ الاحتياط والورع ، وذلك في مسائل معدودة ، لا مِنْ حيث مجموعُ المذاهب^(١) ، وأمّا بالنظر إلى التصويب ؛ فكلُّ صوابٍ وحقٌّ لا شبهة فيه .

ومن هنا كانت طريقة الصوفيّة أعدلَ الطرق وأفضلها ؛ وهي الأخذُ بالأشدّ والأحوط في كلّ مسألة ، بحيث يخرجون من جميع الأقاويل^(٢) ، ويأتون بعبادة مُجمّعة على صحتّها ، ويوافق ذلك قولُ أئمتنا : (يُسْنُ الخروجُ مِنْ كلّ خلافٍ لم يضعف مدركه^(٣)) ، ولم يخالف سنةً صحيحةً) أي : مخالفةً صريحةً لا يمكن تأويلها ، وقد صرّحوا بأنّه يُسْنُ الوضوءُ مِنْ كلّ ما قيل فيه : إنّه ناقضٌ .

(١) في المخطوط : (المذهب) .

(٢) أي : الخلافات .

(٣) أي : مستنده ودليله .

وكان ابن سريج يغسل أذنيه مع وجهه ، ويمسحهما مع رأسه ، ويمسحهما منفردتين ؛ احتياطاً في الكل ، وخروجاً من الخلاف^(١) .

ومن ذلك أيضاً : قصّة اختلافهم في قوله صلى الله عليه وسلم حين أراد غزو بني قريظة : « لا يُصلِّيَنَّ أحدُ الظهرِ إلّا في بني قريظة »^(٢) ؛ فإنّهم لمّا خرجوا من المدينة إليهم وقد ضاق وقت الظهر ؛ اختلفوا :

فصلّى جماعةٌ منهم الظهر ؛ خشيةً خروج وقتها ، واحتجّوا بأنّه صلى الله عليه وسلم إنّما قال ذلك ؛ تحريضاً على الاستعجال ، ولم يُردّ إخراج الصّلاة عن وقتها ، فاستنبطوا من النّصّ معنًى يبيّن أنّ الحصر في قوله : « إلّا في بني قريظة » إضافيٌّ لا حقيقيٌّ .

وأمتنع آخرون عن صلاة الظهر إلى أن وصلوا بني قريظة بعد دخول وقت العصر ؛ واحتجّوا بأنّه صلى الله عليه وسلم أطلق الحصر ولم يبيّنه ، فكان المراد به حقيقةً .

ثمّ بلغه اختلافهم وفعلهم ، فلم ينكر على أحدٍ من الفريقين ، وأقرّ كلّاً على ما فهمه ؛ إشارةً إلى أنّ الكلّ مجتهدون ، مأجورون ، على هدى من الله تعالى ، فلا لوم على أحدٍ منهم ، ولا يُنسب إليه خللٌ ولا تقصير ، لا سيّما مع استحضارك لقوله صلى الله عليه وسلم : « فأئّما أخذتم به أهتديتم » ، فجعل الكلّ مهتدين ، فكيف مع ذلك يُنسب لأحد منهم خطأ أو تقصير ؟!

وأخرج ابن سعد والبيهقي ، عن [القاسم بن محمد بن] أبي بكر رضي الله [عنهم] أنّه قال : (كان اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمةً للناس)^(٣) .

(١) أنظر « روضة الطالبين » (٦١ / ١) .

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مسلم (١٧٧٠) ، وابن حبان (١٤٦٢) و (٤٧١٩) ، والبيهقي في « السنن » (١١٩ / ١٠) ، وغيرهم بلفظ : (الظهر) ، وجاء عند البخاري (٤١١٩) بلفظ : (العصر) ، وجاء باللفظين من حديث غير ابن عمر رضي الله عنهما ، وانظر ما قاله الحافظ في « الفتح » (٤٧٢ / ٧) فيما يتعلّق باختلاف الرواية في اللفظين .

(٣) أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١٨٨ / ٧) ، وعزاه الصالح في « عقود الجمان » (ص ١٠) إلى البيهقي في « المدخل » .

وأخرج ابن سعد عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه قال : (ما يسرني باختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حُمُرُ النَّعَم) ، ورواه البيهقي بلفظ : (ما يسرني أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ؛ لأنهم لو لم يختلفوا ؛ لم يكن رخصة)^(١) .

ولمَّا أراد هارون الرَّشيد أن يعلّق « موطأ مالك » في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه ؛ قال له مالك : لا تفعل يا أمير المؤمنين ؛ فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع ، وتفرّقوا في البلدان ، وإن اختلف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة ؛ كل يتبع ما صحَّ عنده ، وكل مصيبٌ ، وكل على هدى ، فقال له هارون : وفّقك الله يا أبا عبد الله^(٢) .

ووقع له ذلك مع المنصور أيضاً ، لمَّا أراد أن يرسل إلى كل مصر نسخة من كتب مالك ، ويأمرهم أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدّوه إلى غيره ، فقال له مالك : لا تفعل هذا ؛ فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، وروّوا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم^(٣) .

وبما تقرّر يظهر اتّجاه القول بأن كل مجتهدٍ مصيبٌ ، وأن حكم الله تعالى في كل واقعة تابع لظن المجتهد ، وهو أحد القولين للأئمة الأربعة ، ونسب ترجيحهُ لأكثر الشافعية والحنفية والباقلاني ، ولا ينافيه الخبر الصحيح المصرّح بأن : « للمصيب أجرين ، وللمخطيء أجرٌ »^(٤) ؛ لأنّه محمولٌ - كما قال الحافظُ

(١) أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣٧١/٧) ، وعزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص ١١) إلى البيهقي في « المدخل » .

(٢) أنظر « حلية الأولياء » (٣٣٢/٦) ، وقد عزاها الصالحي في « عقود الجمان » (ص ١١) إلى الخطيب في « الرواة » .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٥٣٢/١) ، وعزاها صاحب « عقود الجمان » (ص ١١) إلى ابن سعد في « الطبقات » .

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص : أنّه سمع =

الجلال السيوطي رحمه الله تعالى - على أَنَّ المخطيءَ مِنَ المجتهدين إِنَّمَا أخطأ في عدم إدراك الأفضل والأولى ، كما عُتِبَ على الصحابة في اختيار الفداء ؛ لَأَنَّهُ غيرُ الأفضل ، مع أَنَّهُ حكمٌ صوابٌ .

وقد قال الفقهاء فيمن صَلَّى رباعيةً إلى أربع جهات ، كلُّ ركعة إلى جهةٍ بالاجتهاد : لا قضاءَ عليه ، مَعَ القطع بأنَّ ثلاثَ ركعاتٍ منها إلى غير القبلة ، وأختلفَ أَجتهاد عمر رضي الله عنه في الجدِّ ، فقضى فيه بقضايا مختلفة ، وكان يقول : (ذلك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي)^(١) .

وأخرج البيهقيُّ مرسلاً : (أَنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم كان يقضي القضاءَ وَيَنْزِلُ القرآنَ بغيرِ ما قضى ، فيستقبل حكم القرآن ، ولا يَرُدُّ قضاءَه الأول)

= رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا حكم الحاكم فأجتهد ثم أصاب ؛ فله أجران ، وإذا حكم فأجتهد ثم أخطأ ؛ فله أجر » .

(١) هذا القول لسيدنا عمر رضي الله عنه لم يكن بمناسبة حكمه في توريث الجدَّة ، وإنَّما كان السببُ حكمه في توريث الأخوة للأب والأم مع الأخوة للأم ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢٤٧/٦) عن الحكم بن مسعود قال : (شهدتُ عمر أشرك الأخوة من الأب والأم مع الأخوة من الأم في الثلث ، فقال له رجلٌ : قد قضيت في هذا عامَ الأوَّل بغير هذا ، قال : وكيف قضيت ؟ قال : جعلته للأخوة للأم ، ولم تجعل للأخوة من الأب والأم شيئاً ، قال : ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي) .

وهذه المسألة هي التي تعرف بالمسألة المنبرية والعمرية واليمنية والحجرية والحمارية ، وأنظر « مغني المحتاج » (٢٦/٣) ، و« نهاية المحتاج » (٢١/٦) .

ولا يخفى أَنَّ في حكم الجدِّ مع الأخوة خلاف ؛ فقد أخرج الحاكم (٣٣٩/٤) ، وأبو داود (٢٨٩٧) ، والنسائي في « الكبرى » (٦٢٩٩) ، وأحمد (٢٧/٥) ، وغيرهم : (أَنَّ عمر جمع أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم في شأن الجدِّ ، فنشدهم : مَنْ سمع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ذكر في الجدِّ شيئاً ؟ فقام معقل بن يسار المزنيُّ فقال : سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم أُنِيَ بفريضة فيها جدُّ ، فأعطاه ثلثاً أو سدساً ، فقال له عمر : ما الفريضة ؟ قال : لا أدري ، فركله عمرُ بقدمه ثم قال : لا دريت) ، وذكر في « الاختيار » (١٠١/٥) قال : (وروى عبيدة السلماني عن عمر رضي الله عنه : أَنَّهُ قضى في الجدِّ بمئة قضيةٍ يخالف بعضها بعضاً) .

أنتهى^(١) .

وفيما قاله وأستدلَّ به نظرٌ واضحٌ ، لاسيَّما ما ذكره آخراً ؛ إذ أجتهدُهُ
صَلَّى الله عليه وسلَّم معصومٌ مِنَ الخطأ غيرِ الصَّواب ، بخلاف أجتهدَ غيره .

ونقل الكرديُّ عن الشافعيِّ رحمه الله : أنَّ المجتهدَيْنِ القائِلَيْنِ بحكْمَيْنِ
متبايِنَيْنِ بمنزلة رسولَيْنِ ، جاءا بشريعتَيْنِ مختلفَتَيْنِ ، وكلاهما حقٌّ وصدقٌ^(٢) .

وقال الإمامُ المازريُّ : القولُ بأنَّ الحقَّ في طرفَيْنِ هو ما عليه أكثرُ أهلِ
التَّحْقِيقِ مِنَ العلماءِ والمتكلِّمينِ ، وهو مروِيٌّ عنِ الأئمةِ الأربعة ، وأحتجُّوا بأنَّه
صَلَّى الله عليه وسلَّم جعلَ له أجراً ، ولو لم يصبْ ؛ لم يُوجَر ، وأجابوا عن
إطلاق الخطأ في الخبر : بأنَّه محمولٌ على من ذَهَلَ عن النَّصِّ ، وأجتهدَ فيما لا
يسوغُ الاجتهادُ فيه مِنَ القطعيَّاتِ ممَّا خالف الإجماعَ ، فإنَّ مثلَ هذا - إذا اتَّفَقَ
الخطأ فيه - هو الذي يصحُّ إطلاقُ الخطأ فيه ، وأمَّا مَنْ أجتهدَ في مسألةٍ ليس فيها
نصٌّ - أي : قاطعٌ - ولا إجماعٌ ؛ فلا يُطلقُ عليه الخطأ ، وأطال الإمامُ المازريُّ
في تقريرِ ذلك^(٣) .

وفي « الشُّفا » للقاضي عياض : (القول بتصويب المجتهدين هو الحقُّ
والصواب عندنا)^(٤) .

وقد قال صاحب « جمع الجوامع » والمتكلِّمون عليه : (ونعتقد أنَّ أبا
حنيفةً ، ومالكاً ، والشافعيَّ ، وأحمدَ ، والسُّفْيَانَيْنِ ، والأوزاعيَّ ، وأبْنَ جَرِيرٍ ،
وسائرَ أئمةِ المسلمين ؛ على هدىٍّ مِنَ الله تعالى ، ولا ألتفاتَ إلى مَنْ تكلمَ فيهم

(١) أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٢٨٥ / ١) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه »
(١٤ / ٦) ، وعزاه الصالحى في « عقود الجمان » (ص ١٧) إلى البيهقي في
« المدخل » .

(٢) في « عقود الجمان » (ص ١٧) : (وكلتاها) .

(٣) أنظر « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٥ / ٥٧٢) .

(٤) « الشُّفا » (١١٦ / ٢) .

بما هم بريئون منه ؛ فقد أوتُوا مِنَ الْعِلْمِ اللَّدِّيَّةِ ، والمواهب الإلهية ، والاستنباطات الدقيقة ، والمعارف الغزيرة ، والدِّينَ والورع ، والعبادة والزَّهادة ، والجلالة بالمحلِّ الذي لا يُسامى) انتهى .

ورأى بعض الأئمة النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسأله عَنِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ ، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلٌّ فِي أَجْتِهَادِهِ مُصِيبٌ » ، فذكرَ لَهُ الرَّائِي قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (الْمُجْتَهِدَانِ مُصِيبَانِ ، وَالْحَقُّ فِي وَاحِدٍ) ، وقَوْلَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (الْمُجْتَهِدَانِ : مُصِيبٌ ، وَمُخْطِئٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ) ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هُمَا قَرِيبَانِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِي اللَّفْظِ » ، [قال] : فقلت : أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ؟ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كِلَاهُمَا عَلَى الْحَقِّ » .

ومنها : عليك أيضاً أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اخْتِلَافَ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْفُرُوعِ نِعْمَةٌ كَبِيرَةٌ ، وَرَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ ، وَفَضِيلَةٌ وَاضِحَةٌ ، وَلَهُ سِرٌّ لَطِيفٌ أَدْرَكَهُ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ ، وَعَمِيَ عَنْهُ الْجَاهِلُونَ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِشَرِيعٍ وَاحِدٍ ، فَمِنْ أَيْنَ مَذَاهِبُ أَرْبَعَةٍ ؟!

ووجه ذلك : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ بِرَفْعِهِ عَنْ أَهْلِهَا الْأَصَارِ وَالْأَثْقَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى الْأُمَمِ قَبْلُهَا ؛ كَتَحْتُمُ الْقِصَاصَ فِي شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِأَنَّهُ أُرْسِلَ بِالْحَلَالِ الصَّرْفِ ، وَتَحْتُمُ الدِّيَّةَ فِي شَرِيعَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا فِي شَرِيعَتِنَا .

وَكَقَرَضٍ مَحَلٍّ التَّجَاسَةُ مِنَ الْبَدَنِ فِي شَرْعِهِمْ^(١) ، وَغَسَلُهَا بِالْمَاءِ فِي شَرْعِنَا .

(١) فقد أخرج أبو داود (٢٢) ، والنسائي (٢٦ / ١) ، وأبن ماجه (٣٤٦) مرفوعاً : أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ « كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ ؛ قَرَضُوهُ بِالْمَقَارِيطِ » ، وَهُوَ عِنْدَ الْبِيهَقِيِّ (٩٣ / ١) بِلَفْظٍ : « كَانَ إِذَا بَالَ أَحَدُهُمْ فَأَصَابَ جَسَدَهُ بَوْلٌ ؛ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِيطِ » .

وكأمتناع النَّسخِ في شريعة اليهود ، وجوازِه في شرعنا ، وَمِنْ ثَمَّ أَسْتَظْمُوا
نسخَ القبله .

وَكُتِبُهُمْ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقْرَأُ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَكَتَابُنَا يُقْرَأُ^(١) عَلَى حُرُوفٍ
سَبْعَةٍ بَلْ عَشْرَةٍ^(٢) .

(١) في « عقود الجمان » (ص ١٣) : (أنزل) .

(٢) لَعَلَّ قَوْلَ المصنف رحمه الله تعالى : (بل عشرة) سهوٌ ووهمٌ ؛ إذ القرآن لم ينزل إلَّا
على حروف سبعة ؛ للحديث المتواتر الذي أخرجه البخاري (٤٩٩٢) ، ومسلم
(٨١٨) من حديث سيدنا عمر رضي الله عنه : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ
أَحْرَفٍ ، فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ » ، وَأَمَّا الْقَرَاءَاتُ السَّبْعُ والعشر بَلْ والأربعة عشر : فهي
أختلاف روايات وطرق ، وجميعها - على ما ذهب إليه الجمهور - يشتمله رسم
المصحف العثماني ، وَأَمَّا الْأَحْرَفُ السَّبْعَةُ على أختلاف العلماء في معناها ؛ فلا يوجد
منها إلَّا ما يحتمله الرسم العثماني فقط ، فليتنبه .

والقولُ بأنَّ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ هي القراءات السبعة مردودٌ ؛ لأنَّ الْقَرَاءَاتِ والاختلافَ في
رواياتها لم تقتصر على سبعة ، وإِنَّمَا تَعَدَّتِ المتواترةُ منها إلى عشر قراءات ، ومع الشاذة
إلى أربعة عشر ، بَلْ قَدْ قَالَ الإمام ابن عجيبة رحمه الله تعالى في « تفسير الفاتحة الكبير »
(ص ٨٠) : (لَمَّا عَرِيتِ المصاحفُ عَنِ النِّقْطِ والإشكالِ وَالْهَمْزِ والإمالة ؛ أَحْتَمَلْتُ
كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْأَحْرَفِ ، فعلى هذا يَدْخُلُ جُلُّ الْأَحْرَفِ في رسم المصاحف ، وقد غلِطَ
غلطًا كبيرًا مَنْ فَسَّرَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ بقراءة السبعة المشهورة ؛ فَإِنَّ حَصْرَ الْقَرَاءَةِ في
هذه السبعة مُخَدَّنَةٌ في المئة الرابعة ، وَأَوَّلُ مَنْ أَقْتَصَرَ عليها وحصرها ابن مجاهد ، وأنكر
عليه وخطَّوه في ذلك ، وقالوا : هَلَّا حَصَرَهَا في عدد أَقَلِّ أو أَكْثَرَ حَتَّى لَا يَلْبَسَ عَلَى مَنْ
لَا عِلْمَ عِنْدَهُ !) ، وقال الإمام ابن الجزري في « النشر في القراءات العشر » (١ / ٣٣) :
(فَإِنَّ الْقَرَاءَاتِ المشهورةَ عَنِ السَّبْعَةِ والعشرة والثلاثة عشرة ، بالنسبة لِمَا كَانَ مشهورًا في
الأعصار الأول كنقطة في بحر ؛ وذلك أَنَّ الْقُرَّاءَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَحْصُونَ ،
وَالَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ أَيْضًا أَكْثَرَ ، وَهَلُمَّ جَرًّا ، فَلَمَّا كَانَتِ المئة الثالثة ؛ اتَّسَعَ الْحَرَقُ ، وَقَلَّ
الضبط ، فَصَدَّيْ بَعْضُهُمْ لِبُضْبِطِ مَا رَوَاهُ مِنَ الْقَرَاءَاتِ ، فَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقَرَاءَاتِ فِي كِتَابِ
القاسمُ بن سلام وجعلهم خمسة وعشرين مع هؤلاء السبعة ، وهذا « جامع البيان » - لأبي
عمرو الداني - له فيه أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ مِائَةِ رِوَايَةٍ ، إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى أَبِي الْقَاسِمِ
الإسكندراني الذي جمع في كتابه « الجامع الأكبر والبحر الأخر » سبعة آلاف رواية =

كُلُّ ذَلِكَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، وقوله عزَّ قائلًا : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨] ، وقال صَلَّى الله عليه وسلَّم : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفَةِ السَّمْحَةِ »^(١) .

فمن سماحتها ويُسرِّها ورفع الأصار عنها : وقوعُ اختلافِ أئمتنا في الفروع ؛ لتكون المذاهب - على اختلافها - كشرائعٍ متعدِّدةٍ ، حتَّى لا يضيقَ الأمرُ عليهم بالتزام شيءٍ واحدٍ ، وحتَّى يثابَ كُلُّ عاملٍ بمذهبٍ صحيحٍ ويُمَدَّحَ عليه ، وحتَّى إنَّ مَنْ رأى له فسحةً في غير مذهبه ؛ جاز له - بشرطه - الانتقالُ إليه والعملُ به ، وكلُّ هذه نِعَمٌ عظيمةُ الموقعِ ، واسعةُ الرِّفقِ ، لاسيَّما وهي مؤذنةٌ بغايةِ رفعةِ صَلَّى الله عليه وسلَّم ، وتميِّزه على بقيَّةِ الأنبياء بالتوسعة لأجلِهِ على أُمَّته ، بتخييرهم في الأمر الواحد بالعمل بكلِّ ما فيه سهولةٌ لهم ؛ لتصويب كُلِّ مجتهدٍ منهم ومدحه وإن فُرِضَ خطؤه .

وقد قرَّرَ الشُّبْكِيُّ : أنَّ جميعَ الشرائعِ السَّابِقَةِ شرائعُ له صَلَّى الله عليه وسلَّم ، والأنبياءُ صلواتُ الله عليهم كالثَّوَابِ عنه ؛ لأنَّه نبيٌّ وآدَمُ بينَ الرُّوحِ والجسدِ ، فهو إذ ذاك نبيُّ الأنبياء ، وهذا هو معنى قوله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « بعثت إلى النَّاسِ كافَّةً »^(٢) ، فهو مبعوثٌ إلى الخلقِ كُلِّهم من لدنِ آدمَ إلى قيامِ السَّاعةِ ، أنتهى .

وإذا تقرَّرَ أنَّ شرائعَ الأنبياءِ شرائعُ له ؛ زيادةً في تعظيمه ؛ فالمذاهبُ^(٣) الَّتِي أَسْتَنْبَطَهَا أصحابُه وتابعوهم بإحسان ، من أقواله وأفعاله على تنوعها ؛ شرائعُ

= وطريقة ، وتوفي سنة تسع وعشرين وست مئة ، ولم ينكر أحد على هؤلاء المصنفين ، ولا زعمَ أنهم مخالفون لشيءٍ من الأحرف السبعة ، فكيف يظنُّ عاقلٌ أنَّ قراءة السبعة هي الأحرف التي نزل بها القرآن ؟!) ، وأنظر « الإِتقان » (١٦٦١٥٣/١)

(١) أخرجه أحمد (٢٦٦/٥) ، والطبراني في « الكبير » (١٧٠/٨) ، والرويانى (٣١٧/٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، وأبن سعد في « الطبقات » (١٦٣/١) عن حبيب بن أبي ثابت ، والخطيب في « تاريخه » (٢٠٩/٧) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥) ، والنسائي (٢١١/١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وفي الباب عن غيره .

(٣) في المخطوط : (فالشرائع) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ١٤) .

متعدّدة له من بابِ أولى ، خصوصاً وقد أخبر بوقوعها ، ووعد بالهداية على الأخذ بها ، ورضيَ بها ومدحنا عليها ، وجعلَ ذلك رحمةً أيّ رحمةٍ ، ومَنّةً أيّ مَنّةٍ ، كما مرَّ بيان ذلك .

ومن ثمَّ لِمَا جعلَ اختلاف هذه الأُمّةِ رحمةً ؛ أخبر بأنَّ اختلاف الأُمم السَّابقة هلاكٌ وعذابٌ ؛ أي : لأنَّهم لم يوسَّع لهم كما وُسَّع لهذه الأُمّةِ ، فكان اختلافهم محضَ كذبٍ وتقوُّلٍ على أنبيائهم بما هم بريئون منه .

ومنها يتأكَّد عليك غاية التأكَّد الذي لا رخصة فيه ألاَّ تُفَضِّل بعضَ المذاهبِ على بعضٍ تفضيلاً يؤدِّي إلى تنقيص المفضَّل عليه ؛ فإنَّ ذلك يؤدِّي إلى المقت والخزي في الدُّنيا والآخرة .

وسياأتي عن الله تعالى أنَّه قال : (مَنْ آذَى لِي وَلِيّاً ؛ فَقَدْ آذَنَهُ بِالْحَرْبِ) (١) ، وعلماءُ المسلمين العاملون كلُّهم أولياءُ الله تعالى من غير شكٍّ ولا ريبٍ ، وكثيراً ما يؤدِّي التَّفْضِيلُ إلى الخِصَامِ القبيح بين السُّفهاء ومن لا خلاقَ لهم ولا دينَ ولا تقوى ، وإلى أن يظهرَ من بعضهم قبيحُ العِصْيَةِ وحميَّةُ الجاهليَّةِ ، ويفضي ذلك بهم كلُّ إلى ترجيحِ مذهبِ إمامه ، وإطلاقِ لسانه في غيره بعدم أدبٍ ، وغفلةٍ تامَّةٍ عمّا يترتَّبُ بسبب ذلك من المقت والخزي ، وإلى أن يتصرَّ بعضُ من خالفه لإمامه (٢) فيردُّ على الأوَّل ويطلقُ لسانه فيه ، ويتعدَّى إلى إمامه ، ويطلقُ لسانه فيه زاعماً أنَّ ذلك من بابِ مقابلةِ الفاسدِ بالفاسدِ ، ولو عُرِضَ كلامُ كلِّ منهما على إمامه ؛ لزجره عنه ، وتبرأ منه ، وهجره لأجلِهِ ؛ لوقوعه بقبيح ما ارتكبه في شركِ المقت والزَّدى ؛ إذ ربما أيس من موته على الهدى .

وقد أخبر ابنُ عبَّاس رضي الله عنهما بأنَّ سبب هلاك الأُمم السَّابقة مراؤهم

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وسياأتي تخريجه بتمامه في الفصل الأول .

(٢) في المخطوط : (مخالفه لإمامه) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٦) .

وخصوصاً أنهم في دين الله^(١) ، حفظنا الله من وغير هذه المسالك ، وحشرنا في
زمرة أولئك الأئمة ؛ فإننا نحبههم ونعظمهم بما نرجوا به أن نحشر معهم على
الأرائك ؛ إذ من أحبّ قوماً حشر معهم ، كما أخبر به مورثهم ومشرّفهم^(٢) .

وكفى من أنتقص أحداً منهم أن يحرم هذه الموافقة في ذلك المجمع الأكبر ،
وأن ينادى عليه فيه : هذا عدو أولياء الله ، فليس له إلاّ الخزي والعذاب في
المحشر .

* * *

(١) أخرجه الطبري في « تفسيره » (٣٩/٤) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (٧٢٨/٣)
عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ويؤيده حديث البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧)
عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دعوني ما تركتكم ؛
إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم » .

(٢) فيما أخرجه البخاري (٦١٦٨) ، ومسلم (٢٦٤٠) من حديث عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المرء مع من أحب » .

المقدمة الثالثة

فيما ورد من تبشير النبي صلى الله عليه وسلم بالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

أعلم : أن أعظم ذلك وأجله وأوضحه وأكمّله ؛ ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأبو نعيم عنه ، والشَّيرازي والطَّبْراني [وأبو نعيم] عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه ، والطَّبْراني عن ابن مسعود رضي الله عنه ؛ أن النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلم قال : « لو كان الإيمانُ عندَ الثُّرَيَّا ؛ لتناولهُ رجالٌ مِنْ أبناء فارس » .

ولفظ الشَّيرازي وأبي نعيم : « لو كان العلم معلقاً عند الثُّرَيَّا . . . » .

ولفظ الطبراني [وأبي نعيم] عن قيس : « لا تناله العرب ؛ لناله رجالٌ مِنْ أبناء فارس »^(١) .

قال الحافظ المحقق الجلال السيوطي : (هذا أصلٌ صحيحٌ يُعتمد عليه في البشارة بأبي حنيفة رحمه الله ، وفي الفضيلة التامة له ، نظيرُ الحديث الذي في مالك رضي الله عنه ؛ وهو قوله صَلَّى الله عليه وسلم : « يوشك أن يضربَ النَّاسُ أكبادَ الإبل يطلبون العلم ، فلا يجدون أعلمَ من عالمِ المدينة »^(٢) ، والحديث

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٤٨٩٧) ، ومسلم (٢٥٤٦) ، وابن حبان (٧٣٠٩) ، والترمذي (٣٢٦١) ، والطبراني في « الأوسط » (٨٨٣٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦٤/٦) ، وأخرجه من حديث قيس بن عبادة رضي الله عنه الطبراني في « الكبير » (٣٥٣/١٨) ، وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (٢٧/١) ، ولفظ : « لا تناله العرب » هو من رواية أبي نعيم في « تاريخ أصبهان » ، وليس ذلك في إحدى روايتي الطبراني .

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ابن حبان (٣٧٣٦) ، والحاكم (٩١/١) ، والترمذي (٢٦٨٠) ، والنسائي في « الكبرى » (٤٢٧٧) ، والبيهقي في « الكبرى » (٣٨٥/١) ، وغيرهم .

الذي في الشافعي رضي الله عنه ؛ وهو قوله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « لا تَسُبُّوا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ عَالِمَهَا يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا » ، وهو حديث حسن له طرق كثيرة ، وزَعَم بعضهم وضعه ، وزَيَّفوه وشَتَّعوا على زاعمه ومخترعه ^(١) .

قال العلماء : عالم المدينة في الحديث الأول مالكٌ ، وعالم قريش في الحديث الثاني الشافعي .

وقال بعض تلامذة الجلال ^(٢) : (وما جزم به شيخنا من أنَّ الإمام أبا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ؛ ظاهرٌ لا شك فيه ؛ لأنه لم يبلغ أحدٌ - أي : في زمنه - من أبناء فارس في العلم مبلغه ، ولا مبلغ أصحابه ، وفيه معجزة ظاهرة للنبي صَلَّى الله عليه وسلَّم ؛ حيث أخبر بما سيقع ، وليس المراد بفارس : البلد المعروف ، بل جنس من العجم ؛ وهم الفُرس ، وسيأتي أنَّ جدَّ الإمام أبي حنيفة منهم ، على ما عليه الأكثرون ، وفي خبر عن الديلمي : « خيرُ العجم فارسٌ » ^(٣)) .

(١) أخرجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الطيالسي في « مسنده » (ص ٣٩) ، والشاشي في « مسنده » (٧٢٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٩٥/٦) ، والخطيب في « تاريخه » (٦٠/٢) ، وأبن عساكر في « تاريخه » (٣٢٦/٥١) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٣/٢٤) ، وله شواهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الخطيب في « تاريخه » (٦٠/٢) وابن عساكر في « تاريخه » (٣٢٦/٥١) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٣/٢٤) ، وانظر كلامه عقبه ، ومن حديث علي وابن عباس رضي الله عنهم عند البيهقي في « المدخل » كما ذكر الإمام السخاوي في « المقاصد » (ص ٢٨١) ، ثم قال : (وقد جمع شيخنا - أي : ابن حجر - طرقه في كتاب سماه : « لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش ») ، ومن حديث العباس رضي الله عنه عند البزار (١٢٩١) ، ومن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عند الطبراني في « الكبير » (٨٦/١٧) في حديث طويل ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٤/١٠) : (فيه حصين السلولي لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات) .

(٢) القائل هو الإمام الصالحي في « عقود الجمان » (ص ٤٥) .

(٣) أخرجه الديلمي (٢٧١٤) ، وفيه مُتَّهم ، أنظر « تنزيه الشريعة » (٣٦/٢) .

قال الجلال : (وبهذا الخبر - أي : المتفق على صحته - يُستغنى عن الخبر الموضوع المروي في حق أبي حنيفة رحمه الله) .

قال تلميذه المذكور : (أشار شيخنا بهذا إلى رد ما ذكره بعض أصحاب المناقب ممن ليس له دراية بعلم الحديث ؛ فإن في سنده كذاين وضاعين^(١) ، ولفظ خبرهما : « يكون في أمتي رجل يقال له : أبو حنيفة الثعمان ، هو سراج أمتي إلى يوم القيامة » .

وفي لفظ : « يكون في أمتي رجل أسمه الثعمان ، وكنيته أبو حنيفة ، هو سراج أمتي » .

وفي لفظ : « سيأتي من بعدي رجل يقال له : الثعمان بن ثابت ، ويكنى أبا حنيفة ، يحيى دين الله تعالى وستي على يديه » .

وفي لفظ : « في كل قرن من أمتي سابقون ، وأبو حنيفة سابق هذه الأمة » .

وفي لفظ عن ابن عباس رضي الله عنهما : « يطلع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بدر على جميع خراسان ، يكنى بأبي حنيفة » .

وفي لفظ آخر عنه : « إن الرأي لحسن ، وإنه يكون بعدنا رأي حنيف ، يجري به الأحكام ما بقي الإسلام ، وإنه كراينا وأحكامنا ، يقوم به رجل يقال له : الثعمان بن ثابت ، ويكنى بأبي حنيفة ، وهو من أهل الكوفة ، جهد في العلم والفقه ، يصرف الأحكام على وجهها ، حنفي الدين والرأي الحسن » .

وفي لفظ عن ابن سيرين أنه لما قص عليه منامه الآتي ؛ قال له : أكشف لي عن ظهرك ويسارك ، فكشف ، فرأى بين كتفيه أو عضد يساره خالاً ، فقال : صدقت ، أنت أبو حنيفة الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقّه : « يخرج من أمتي رجل يقال له : أبو حنيفة ، بين كتفيه - وفي رواية : على يساره - خال ، يحيى دين الله تعالى وستي على يديه » .

(١) الأول : مأمون بن أحمد السلمي فضلاً عن شيخه أحمد بن عبد الله الجوباري ، والثاني : محمد بن سعيد البورقي .

وهذه كلها موضوعاتٌ لا تروجُ على من له أدنى إلمام بنقد الحديث ، وقد أوردها ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وأقرّه الحافظ الذهبي وشيخنا الحافظ الجلال السيوطي في « مختصرَهما » والحافظ أبو الفضل شيخ الإسلام ابن حجر في « لسان الميزان »^(١) وتبعهم الإمام الحافظ الذي أنهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفة - في زمنه - الشيخ قاسم الحنفي [ابن قطلوبغا] ، ومن ثم لم يورد شيئاً منها أئمة الحديث الذين صنفوا في مناقبه ؛ كالطحاوي ، وصاحب « طبقات الحنيفة » محيي الدين القرشي ، وآخرين كلهم حنفيون ثقاتٌ أثبات نقادٌ ، لهم اطلاعٌ كثيرٌ) أنهى حاصلُ كلام تلميذ الجلال رحمهما الله تعالى .

ومن أطلع على ما يأتي في هذا الكتاب من أحوال الإمام أبي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته ؛ علم أنه غني عن أن يستشهد على فضله بخبر موضوع ، أو لفظ موضوع ، لاسيما مع ما تقرّر من حديث البخاري ومسلم وغيرهما ، المحمول على أبي حنيفة ، كنظرائه من العجم ، وكمن هو أعلى منه وأجل ؛ كسلمان الفارسي رضي الله عنه .

وما يصلح للاستدلال به على عظيم شأن أبي حنيفة رضي الله عنه ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ترفع زينة الدنيا سنة خمسين ومئة »^(٢) ، ومن ثم قال شمس الأئمة الكردي - بفتح الكاف - : (إنَّ هذا الحديثٌ محمولٌ على أبي حنيفة ؛ لأنه مات تلك السنة ، رضي الله عنه) .

* * *

(١) أنظر « الموضوعات » لابن الجوزي (٤٨/٢) ، و« تلخيص الموضوعات » للذهبي (١٥٩/١) ، و« اللآلئ المصنوعة » للسيوطي (٤٥٧/١) ، و« لسان الميزان » لابن حجر (٤٤٧/٦) ، (١٥٩/٧) .

(٢) أخرجه البزار (١٠٢٧) ، وأبو يعلى (٨٥١) ، وابن أبي عاصم في « الزهد » (١٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٤٨/٢) ، وفي إسناده محمد بن بركة ، وهو متهم ، ثم إن لفظه : « ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومئة » ، فلا دلالة فيه من أي وجه ، فليتنبه .

الفصل الأول

في بيان الأسباب الحاملة على تأليف هذا الكتاب

وهي خمسة :

- الأول : ما جاء عن عائشة رضي الله عنها ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بسندٍ حسنٍ ، بل ذكره مسلمٌ في مقدِّمة « صحيحه » ، وأَبْنُ خزيمة في « صحيحه » - قالت : (أمرنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْزَلَ النَّاسَ منازلهم)^(١) .
- وفي رواية للخرائطي : (أنزل النَّاسَ منازلهم في الخير والشر)^(٢) .
- وفي أخرى : (أنزلوا النَّاسَ منازلهم ، وداروا النَّاسَ بقولكم)^(٣) .
- وجاء عن علي رضي الله عنه : (مَنْ أنزل النَّاسَ منازلهم رَفَعَ المؤنة عن نفسه)^(٤) .

(١) أخرجه مسلم في مقدمة « صحيحه » (٦/١) معلقاً ، ووصله أبو نعيم في « مستخرجه » (٥٧) ، وفي « الحلية » (٣٧٩/٤) ، وأخرجه أبو داود (٤٨٤٢) ، وأبو يعلى (٤٨٢٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٤٨٩) ، و« الآداب » (٢٩٩) ، وأبو الشيخ في « أمثال الحديث » (٢١١) ، وغيرهم ، كلهم من حديث ميمون بن أبي شبيب ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، ورجال إسناده ثقات ، إلا أنهم اختلفوا في سماع ميمون من عائشة رضي الله عنها ، وجاء عند الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » (٨٠٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٤٨٩) من وجه آخر عن عمر بن مخرق أرسله عن عائشة رضي الله عنها ، وقد حسنه السخاوي في « المقاصد » (ص ٩٢) ، وصححه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » (ص ٤٩) ، وأنظر كلام الإمام النووي في مقدمة « شرحه لصحيح مسلم » (١٣٥/١) .

(٢) أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » كما في « المنتخب » (٤١) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٣) عزاه في « المقاصد » (ص ٩٣) للغسولي في « جزء العلم » من حديث جابر رضي الله عنه .

(٤) عزاه في « المقاصد » (ص ٩٣) لأبي المرسى في « تذكرة الغافل » .

الثاني : أنه وقع في « تاريخ الخطيب » و« منتظم أبي الفرج ابن الجوزي » ، ذكرُ أشياء تُنافي كمالَ أبي حنيفة رضي الله عنه ، على أنَّ الخطيبَ ذَكَرَ مِنْ فضائله بعدَ ذلك - بأسانيد المشهورة - ما يُبهرُ العقولَ كثرةً ، بل كلُّ مَنْ جاء بعده إنَّما يستمدُّ في ترجمة الإمام منه .

وكذلك وقع في « المنحول » المنسوب للإمام الغزالي حجة الإسلام رحمه الله تعالى ذكرُ أشياء مِنْ ذلك ، وإنَّما قلنا : المنسوب ؛ لأنَّه لم يصحَّ نسبةُ جميع ما في هذا الكتاب إليه ، فيحتملُ أنَّ تلك الألفاظ الشنيعة اختلقت عليه ، بدليل أنَّه مدَّحه في كتاب « إحياء علوم الدين » المتواتر عنه ، بما يليقُ بكمال أبي حنيفة رضي الله عنه .

وأجاب بعضُ المحقِّقين مِنَ الحنفيَّة - كما مرَّ^(١) - بأنَّه بتقديرِ صدورِ هذا مِنْ الغزالي ، فهو في حالِ ابتداءِ أمره ، حين كان على شأنِ الفقهاء المتعصِّبين ، فلمَّا ترقَّى عن ذلك ، وطَهَّرَ أخلاقه ، ووصل إلى ما وصل إليه مِنَ الكمالات ؛ رجعَ عن ذلك ، وذَكَرَ الحقَّ في كتاب « إحياء علوم الدين » ، كما يدُلُّ لذلك قوله فيما حدثَ مِنَ الخلافاتِ ، والمجادلاتِ فيها ، والتَّحريراتِ والتَّصنيفاتِ : (فَإِنَّكَ أَنْ تَحُومَ حَوْلَهَا ، فَاجْتَنِبْهَا اجْتِنَابَ السَّمِّ الْقَاتِلِ ؛ فَإِنَّهُ الدَّاءُ الْعُضَالُ ، وَهُوَ الَّذِي رَدَّ الْفُقَهَاءَ كُلَّهُمْ إِلَى طَلَبِ الْمَنَافَسَةِ وَالْمِبَاهَاةِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ تَفْصِيلُ غَوَائِلِهَا وَأَفَاتِهَا^(٢)) ، وهذا الكلامُ ربَّما يُسمع من قائله ، فيقال : النَّاسُ أَعْدَاءُ مَا جَهِلُوا ، وَلَا تَظُنُّ ذَلِكَ ، فعلى الخيرِ سَقَطَتْ ، وأقبل هذه النَّصيحةَ مِمَّنْ ضَيَّعَ عمره فيه زماناً ، وزادَ فيه على الأولين تصنيفاً وتحقيقاً وجدلاً وبياناً ، ثُمَّ أَلْهَمَهُ اللهُ تَعَالَى رَشْدَهُ ، وَأَطْلَعَهُ عَلَى عِيهِ ، فَهَجَرَهُ وَأَشْتَغَلَ بِنَفْسِهِ) أَنْتَهَى^(٣) .

وكذلك وقع - كما مرَّ بسطُ الكلام فيه - من بعضِ المتعصِّبين ، مِمَّنْ يُسَمَّى بالغزالي ، حتَّى ظُنَّ أنَّه الإمامُ حجةُ الإسلام ، وليس كذلك ، وإنَّما هو شخص

(١) في المقدمة الأولى من الكتاب ، وقد فصلَّ الكلام في ذلك .

(٢) الغوائل : هي الدَّواهي ، أو الأمور المنكرة العظيمة .

(٣) أنظر « إحياء علوم الدين » (٥٣ / ١) .

آخر مجهول ، له تأليف مستقل في الحطّ الشنيع على أبي حنيفة رضي الله عنه ، مع نزاهته وبرأته عما نُسب إليه فيه ، على أنّه غير بعيد أن بعض الزنادقة والمحرومين من الخير اختلق ذلك ونسبه إلى ذلك الإمام الكبير ، والعلم الشهير ، الذي هو حجة الإسلام ؛ ليروّج على الناس ما أفتراه ، فكان بسبب ذلك ممّن أضلّه الله تعالى وأعماه ، فحيثُ تعيّن على كلّ من قَدِر على تزييف ما في تلك الكتب وتسفيهه أن يُطلّ جميع ما فيها ، وأن يُكذّب واضعيها ومختليقيها بما أطبق عليه العلماء المعترفون ، والأئمة المجتهدون ، من تعظيم ذلك الإمام الأعظم ، والحبر المقدّم ؛ أمثالاً للأحاديث السابقة والآلحة .

الثالث : تبين خطأ المتعصّبين في قولهم : ما تكلمنا في أبي حنيفة وغيره ؛ إلّا لأنّ ذلك متعيّن علينا ؛ لتباين أحوال الرجال وتمايز أوصافهم ، التي عليها مدار الرواية والتقدّر والكمال .

وكلامهم هذا من منوال كلام الخوارج ، الذي قال فيه عليّ كرم الله وجهه لما احتجوا عليه به : (كلمة حق أريد بها باطل)^(١) .

وكذلك كلام أولئك كلام حق في نفسه ، لكن أريد به باطل وأيّ باطل ؛ إذ لم يعتمدوا في ذلك إلّا على كلمات صدرت من بعض معاصريه في حقّه ؛ حسداً له على ما آتاه الله من فضله ، ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النساء : ٥٤] ، وكذا صدر من بعض من^(٢) جاء بعده كلمات نسبوها إليه ، لا تصدر ممّن له أدنى كمال أو دين ، وليس قصدُهم إلّا شينه وإخمال ذكره ، ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَنَّى لَهُمْ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾^(٣) [التوبة : ٣٢] .

(١) أخرجه من حديث عبيد الله بن أبي رافع رضي الله عنه مسلم (١٠٦٦) ، وابن حبان (٦٩٣٩) ، والنسائي في « الكبرى » (٨٥٠٩) ، والبيهقي (١٧١ / ٨) ، وغيرهم .

(٢) في المخطوط : (ما) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في المخطوط : (ولو كره المشركون) ، والصواب ما أثبت .

وكفاهم في زجرهم ونكالهم ما جاء عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بسند جيد - : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَشَاعَ عَلَى رَجُلٍ بِكَلِمَةٍ هُوَ مِنْهَا بَرِيءٌ ، يُشِينُهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَحْسِبَهُ فِي جَهَنَّمَ حَتَّى يَأْتِيَ بِنَفَاذٍ مَا قَالَ » (١) .

وفي روايةٍ صحيحةٍ : « مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ ؛ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ ، وَلَيْسَ بِخَارِجٍ » (٢) ، (وَرَذْعَةُ الْخَبَالِ) - بفتح فسكون الدال المهملة فمعجمة فحاء معجمة مفتوحة فموحَّدة - : عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ ، كما في حديثٍ مرفوعٍ (٣) .

الرَّابِعُ : تَبَيَّنَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَسَائِرِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [يونس : ٦٢-٦٤] .

ووجهُ ذلك الصَّدَقِ : أَنَّ كُلًّا مِنْ أَوْلَئِكَ الْأُمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ صَحَّتْ عَنْهُ كِمَالَاتٌ بَاهِرَةٌ لِلْعُقُولِ ، وَأَحْوَالٌ وَكَرَامَاتٌ لَا يُكْرَهَا إِلَّا الْمَعَانِدُ الْجَهْلِيُّ ، فَهُمْ الْأَوْلِيَاءُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَالْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ ، وَإِذْ قَدْ تَمَهَّدَ ذَلِكَ ؛ فَمُتَّقِصُ أَحَدٍ مِنْهُمْ ؛ مِمَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الطَّرْدِ وَالْمَقْتِ ، كَيْفَ لَا ، وَهُوَ قَدْ أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِيهَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ ؛ مِنْ مُحَارَبَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ؟! وَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؛ هَلَكَ هَلَاكًا أَبَدِيًّا ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ .

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » (٢٠١/٤) ، وقال : (وفيه من لم أعرفه) ، وقال الصالحي في « عقود الجمان » (ص ٢٥) : (بسند جيد) ، وأخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٥٩) .

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أبو داود (٣٥٩٧) ، والبيهقي (٨٢/٨) ، وأحمد (٧٠/٢) ، والطبراني في « الكبير » (٢٩٦/١٢) ، وغيرهم ، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » (٢٧/٢) ، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٧) ، وأحمد (٨٢/٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : قالوا : يا رسول الله ، وما رذعة الخبال ؟ قال : « عصارة أهل النار » ، وكذلك أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٦٨٢٧) من حديث عياض بن غنم رضي الله عنه ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٧٦٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

والدليل على هذا : ما رواه الأئمة البخاري وغيره ، من طرق كثيرة تزيد على خمسة عشر طريقاً ، عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : مَنْ عَادَى - أَوْ أَذَلَّ ، أَوْ أَذَى ، أَوْ أَهَانَ ، روايات - لي ولياً - وفي رواية : وليي المؤمن - فقد أذنته - أي : أعلمته - بالحرب » .

وفي رواية : « فَقَدْ أَسْتَحَلَّ مُحَارِبَتِي » .

وفي أخرى : « فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ »^(١) .

وقوله : (لي) ظرف لغو ، ويجوز أن يكون مستقراً ؛ لأنه حالٌ قُدِّمَتْ على صاحبها ؛ لتكثيره ، والمحاربة فيه من باب ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ [البقرة : ٩] وعاقبتُ اللصَّ^(٢) .

وحكمه^(٣) : إثارة المخاطبة بما يُفهم ؛ إذ الحربُ تنشأ عن العداوة الناشئة عن المخالفة ، وغايتها اللأزمة لها : الهلاك ؛ أي : مَنْ كره مَنْ أَحَبَّتْهُ ؛ عاداني

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٦٥٠٢) بلفظ : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ أَذْنَتْهُ بِالْحَرْبِ » ، وابن حبان (٣٤٧) بلفظ : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ أَذَانِي » ، والبيهقي في « الكبرى » (٣٤٦/٣) بلفظ : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْحَرْبِ » ، وأخرجه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه الطبراني في « الكبير » (٢٢١/٨) بلفظ : « مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْعَدَاوَةِ » ، وأحمد (٢٥٦/٦) بلفظ : « مَنْ أَذَلَّ لِي وَلِيًّا ، فَقَدْ أَسْتَحَلَّ مُحَارِبَتِي » ، وأخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما الطبراني في « الكبير » (١١٣/١٢) بلفظ : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ نَاصِبَنِي بِالْمُحَارَبَةِ » ، وأخرجه مختصراً من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في « الأوسط » (٦١٣) بلفظ : « مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ » ، ومطولاً من حديث عائشة رضي الله عنها في « الأوسط » (٩٣٤٨) بلفظ : « مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا ؛ فَقَدْ أَسْتَحَلَّ مُحَارِبَتِي » ، وأخرجه غيرهم أيضاً ، وأنظر كلام الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٤٩/١١) .

(٢) أي : من باب المشاكلة ، وهو باب من أبواب البلاغة في الخطاب .

(٣) أي : حكم استخدام باب المشاكلة في الكلام .

وعاندني ، ومن عاندني ؛ فقد تعرّض لإهلاكي إيّاه أشدّ الهلاكِ وأفظعه ، فأطلقَ الحربُ وأريدَ لازمُها .

وإذ قد علّمتَ هذا ؛ علمتَ أنّ فيه من الوعيدِ الشّدِيدِ ، والزّجرِ الأكيدِ ، والمنعِ البليغِ ؛ ما يَحْمِلُ مَنْ له أدنى مُسْكَةٍ مِنْ عقلٍ فضلاً عن دينٍ ، على أن يتجنّبَ الخوضَ في شيءٍ ممّا يتقصّرُ به أحداً مِنْ أئمةِ الإسلامِ ، ومصاييحِ الظّلامِ ، وأن يبالغَ في البعدِ عن إيذائهم بوجهٍ مِنْ الوجوهِ ؛ فإنّه يؤذي الأمواتَ ما يؤذي الأحياءَ ، وكيف يَسَعُ أحداً أن يُقدِّمَ على شيءٍ من ذلك ، والله تعالى يقول : (إني لأغضبُ لأوليائي كما يغضبُ الليثُ الحرْدُ)^(١) .

وفي روايةٍ عندَ الإمامِ أحمدَ رحمه الله تعالى عن وهبِ بنِ منبهٍ قال : (قال الله عزّ وجلّ لموسى عليه السّلامُ حينَ كلّمه ربّه جلّ وعلا : أعلم : أنّ مَنْ أهانَ لي وليّاً ؛ فقد بارزني بالمحاربةِ ، وبأدائي^(٢) ، وعرضَ نفسَه ودعاني إليها ، وأنا أسرعُ شيءٍ إلى نصرَةِ أوليائي ، أفيظنُّ الَّذي يحاربُني أن يقاومني ، أو يظنُّ الَّذي يبارزني أن يُعجزَني ، أو يسبقَني ، أو يفوتَني ؟! كيف وأنا ناثِر لهم في الدنيا والآخرة ، فلا أكُلُ نصرتهم إلى غيري ؟!)^(٣) .

(١) ذكره الديلمي في « الفردوس » (٤٤٧٥) من حديث أنس رضي الله عنه ، وعزاه الحافظ ابن حجر في « تسديد القوس » للطبراني في « الأوسط » ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٣٥٣/٧) لابن أبي الدنيا في كتاب « الأولياء » ، والترمذي في « نوادر الأصول » ، وابن مردويه ، وأبي نعيم في « الحلية » ، وابن عساكر في « تاريخه » من حديث أنس رضي الله عنه ، ولفظه في « الفردوس » : « قال الله عز وجل : مَنْ أهانَ لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربةِ وإنّي لأسرعُ شيءٍ إلى نصرَةِ أوليائي ، إنّي لأغضبُ لهم كما يغضبُ الليثُ الحرب » ، وفي « عقود الجمان » (ص ٢٩) : « كما يغضبُ الليثُ للجرّ » .

(٢) في المخطوط : (وناداني) ، ولعل الصواب ما أثبت ، كما في « الزهد » للإمام أحمد .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في « الزهد » (١١٩/١ - ١٢٤) من حديث طويلٍ عن سيدنا موسى عليه السلام .

فتأمل ثم تأمل ، وأحذر أن تخوض غمرة هذه اللجة المهلكة ؛ فإن الله تعالى لا ييالي بك في أيِّ وادٍ هلكت .

ومن ثم قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر في كتابه « تبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام أبي الحسن الأشعري » : (لحوم العلماء مسمومة ، وهتك أستار متقصهم معلومة) .

وقال أيضاً : (لحوم العلماء سمٌ ، من سمها ؛ مرض ، ومن ذاقها ؛ مات) .

قال : وقد جمع العلماء فضائلهم ، وأعتنوا بسيرهم وأخبارهم ، فمن قرأ فضائل أبي حنيفة ومالك والشافعي - رحمهم الله - بعد فضائل الصحابة والتابعين - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - وأعتنى بها ، ووقف على كريم سيرهم وهديهم ؛ كان ذلك له عملاً زاكياً ، نفعنا الله تعالى بحب جميعهم .

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلّا ما يُذكر من قول بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب ؛ حرم التوفيق ، ودخل في الغيبة ، وحاد عن الطريق ، جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه .

الخامس : أن أئمة حفاظاً ترجموا هذا الإمام ، وأطالوا في ترجمته قديماً وحديثاً ، فقصدت أن أنتظم في سلكهم ؛ لتعود عليّ بركة هذا الإمام كما عادت عليهم ، وقد روى ابن الجوزي عن سفيان بن عيينة أنه قال : (عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة)^(١) ، وأن ألخص جميع ما ذكره بأوجه عبارة ، وأبلغ إشارة ، معرضاً عن ذكر الأسانيد ، معولاً على ما بسطوه منها في كتبهم ، ممّا يُزيل الشك والترديد ؛ لإعراض الناس عن المطولات ، وإكبابهم على المختصرات ؛ لما أن الهمم قد تقاصرت ، والأغراض الفاسدة المنافية للدأب في العلوم قد تكاثرت ، فلا ترى إلّا ولهاناً أمسك أشعة القمر يحسبها قضبان الذهب ، أو غريقاً في بحر شهواته التي أشغلتُه عن التطلع إلى أدنى كمالٍ أو أدبٍ .

* * *

(١) أنظر « صفة الصفوة » (٤٥ / ١) .

الفصلُ الثاني

في ذكر نسبه رضي الله عنه

اختلفوا فيه : فقال أكثرهم - وصححه المحققون - : إنه من العجم ، وعليه ما أخرج الخطيب عن عمر بن حماد ولده : أنه ابنُ ثابت بن زوطى - أي : بضم الزاي ، كموسى ، وفتحها ؛ كسلمى - ابنِ ماه ، من أهل كابل - أي : بضم الموحدة ، بلدة من إقليم متاخم للهند^(١) - ملكه بنو تميم الله بن ثعلبة ، فأسلم ، فأعتقوه ، ووُلد ثابتٌ على الإسلام .

وقيل : من أهل الأنبار - بفتح الهمزة - ثم انتقل لِنَسَا - بفتح أوليه ، وبالقصر - فولد له بها أبو حنيفة ، فلما ترعرع ؛ انتقل به .

وقيل : من أهل ترمذ .

ولا مانع أنه نزل هذه البلاد الأربعة ، فنقل كل ما حفظه .

وترمذ - بثلاث أوله ، وضم الميم وكسرهما ، وبالدال المعجمة - مدينة على طرف جيحون .

وأخرج أيضاً عن إسماعيل بن حماد - أخي عمر المذكور - : أنه قال : إنَّ ثابت بن الثَّعْمان بن المَرْزُبَان - أي : بفتح ، فسكون ، فضم للزاي ، وقد يُفتح ، معرَّبٌ : الرَّئيس - من أبناء فارس الأحرار ، ووالله ما وقع لنا رِقٌّ قطُّ ، ذهب ثابتٌ إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه صغيراً ، فدعى له بالبركة فيه وفي ذريته ، ونحن نرجوا من الله تعالى أن يكون استجاب ذلك فينا .

(١) في المخطوط : من إقليم متأخر بالهند ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٣٧) .

وأهدى الثَّعْمَانُ^(١) إلى عليّ رضي الله عنه فالودَجَا يومَ النَّيروز - أي : بفتح
أَوَّلِهِ ، معرَّبٌ : يومٌ جديدٌ من أعيادهم - فقال : نُوَزُّونَا كُلَّ يومٍ .

وقيلَ : كان ذلك في المِهْرَجَان - أي : معرَّبٌ : محبَّةُ الرُّوح ، مركَّبٌ من
مِهر : بكسر أَوَّلِهِ ، وجان - فقال عليّ كَرَّمَ الله وجهه مَهْرَجُونَا كُلَّ يومٍ^(٢) .

وتخالفُ الأخوين^(٣) في أَنَّ والدَ ثابتِ الثَّعْمَانُ أو زوطى ، وجدُّ المَرْزُبَان أو
ماه ، أُجِيبَ عنه : بأنَّه يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لكلِّ أَسْمَانٍ ، أو أَسْمٌ ولقبٌ ، أو :
معنى زُوطَى : الثَّعْمَان ، والمرزبان : ماه .

وتخالفُهما في مَسِّ الرِّقِّ يُجَابُ عنه : بأنَّ مَنْ أثْبَتَهُ ؛ أَرَادَ في الجَدِّ ، وَمَنْ
نَفَاه ؛ أَرَادَ في الأبِ الَّذِي هو ثابتٌ ، لكن قال ولدٌ لإسماعيلَ المذكور : إنَّهم
موالي ، وإنَّ المسيِّ من كابل هو ثابتٌ ، فأشترته امرأةٌ من بني تيم الله فأعتقته .
وقيل : ثابتٌ بنُ طاووسٍ بنِ هرمز ملكِ بني ساسان .

وقيل : إنَّه عربيٌّ ؛ فزوطى من بني يحيى بنِ زيدِ بنِ أسد - وفي نسخة :
أَبْنِ راشدٍ - الأنصاري ، ورُدَّ .

وقد رَجَّحَ جماعةٌ من أصحابِ المناقبِ ما مرَّ عن حفيديهِ ؛ فإنَّهما أَعْرَفُ
بنسبِ جدِّهما .

* * *

(١) أي : الثَّعْمَان بن المَرْزبان ، جدُّ الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .

(٢) أنظر الروايات في « تاريخ بغداد » (١٣ / ٣٢٤-٣٢٦) .

(٣) أي : عمر بن حمَّاد وإسماعيل بن حمَّاد .

الفصلُ الثالثُ

في مولده

الأكثرُونَ على أَنَّهُ وُلِدَ سنةَ ثمانينَ ، في الكوفةَ ، في خلافةِ عبدِ
الملكِ بنِ مروانَ ، وردُّوا ما شدَّ به بعضهم : أَنَّهُ وُلِدَ سنةَ إحدى
وستينَ^(١) .

* * *

(١) أنظر « تاريخ بغداد » (١٣ / ٣٣٠) .

الفصلُ الرَّابِعُ في أسمه

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ النِّعْمَانُ ، وفيه سرٌّ لطيفٌ ؛ إذ أصلُ الثُّعْمَانِ : الدَّمُّ الَّذِي بِهِ قِوَامُ الْأَبْدَانِ ، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ : الرُّوحُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ قِوَامُ الْفِقْهِ ، وَمِنْهُ مَنْشَأُ مَدَارِكِهِ وَعَوِيصَاتِهِ .

أَوْ : نَبَتْ أَحْمَرُ طَيْبُ الرِّيحِ ، الشَّقِيقُ أَوْ الْأَرْجَوَانُ - بَضْمُ الْهَمْزَةِ - فَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَابَتْ خِلَالُهُ ، وَبَلَغَ الْغَايَةَ كَمَالَهُ .

أَوْ : فَعَلَانُ مِنَ التَّعْمَةِ ، فَأَبُو حَنِيفَةَ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ .

وَتَحْذَفُ (أَل) عِنْدَ التَّنْكِيرِ وَالتَّوْدَاءِ وَالْإِضَافَةِ ، وَحُذِفَتْ لِعَبَرِ ذَلِكَ نَادِرٌ ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : حُذِفَتْ وَإِثْبَاتُهَا سَيِّئَانِ ، وَأَعْتَرَضَ .

و[اتَّفَقُوا] عَلَى أَنَّ كُنْيَتَهُ : أَبُو حَنِيفَةَ ، مُؤَنَّثٌ حَنِيفٌ ، وَهُوَ النَّاسِكُ أَوْ الْمُسْلِمُ ؛ لِأَنَّ الْحَنْفَ الْمِيلَ ، وَالْمُسْلِمُ مَائِلٌ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ ^(١) .

قِيلَ : سَبَبُ تَكْنِيَّتِهِ بِذَلِكَ : مَلَازِمَتُهُ لِلدَّوَاةِ الْمُسَمَّاةِ حَنِيفَةً بِلُغَةِ الْعِرَاقِ .

وَقِيلَ : كَانَتْ لَهُ بِنْتُ تُسَمَّى بِذَلِكَ ، وَرُدَّ : بِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَلَا أُنْثَى غَيْرُ حَمَادٍ .

وَأَخْرَجَ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ فِيهِ انْقِطَاعٌ : (لَا يُكْنَى بِكُنْيَتِي بَعْدِي إِلَّا

(١) وربما قيل : كيف الحنيف هو المسلم ، وأصل معناه في اللغة : الميل ؟
والجواب : أن المسلم سمي حنيفاً نسبة إلى الحنيفية لقب سيدنا إبراهيم ، وهو في حقه لقب مدح باتفاق ؛ وذلك أن الناس يوم ظهور ملة إبراهيم كانوا في ضلالة عمياء ، فجاء دين إبراهيم مائلاً عنهم ، فلقَّب بالحنيف ، ثم صار الحنيف لقب مدح بالغبلة .

مجنون^(١) .

قالوا : فرأينا عدَّةً تَكَنُّوا بها ، وكانت عقولُهم ضعيفةً ، وعورضوا : بأنَّه تَكَنَّى بها نحوُ ثلاثينَ ، وكانوا أئمةً علماء ؛ كالإتقاني ، والدَّينوري ، ولم يُسبقْ بهذه الكُنية ، نعم ؛ وُجِدَتْ لتابعينَ مجهولينَ .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٣ / ٣٣٠-٣٣١) عن إبراهيم بن عمر بن حمَّاد بن أبي حنيفة ، وقال الإمام الصَّالحي الشَّامي : (وفي صحَّة ذلك عن الإمام أبي حنيفة نظر ، وإبراهيم لم يدرك جدَّ أبيه ، فروايته عنه منقطعة) ، انظر « عقود الجمان » (ص ٤١) .

الفصلُ الخامسُ

في صورته

قال أبو يوسفَ رحمه الله : كَانَ [أبو حنيفة] رُبْعَةً مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ صُورَةً وَأَبْلَغُهُمْ نَطْقًا ، وَأَحْلَاهُمْ نِعْمَةً ، وَأَيَّيَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَا يَرِيدُ^(١) .

وقال [عمرُ بن] حمَّادٍ وَلَدِهِ : كَانَ [أبو حنيفة] طَوَالًا ، تَعْلُوهُ سُمْرَةٌ^(٢) .

[وروى القاضي أبو القاسم بن كاس ، عن حماد بن أبي حنيفة : أَنَّ أَبَاهُ كَانَ] جَمِيلًا ، حَسَنَ الْهَيْئَةِ ، لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا جَوَابًا ، وَلَا يَخُوضُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ^(٣) .

وَلَا تَنَافَى بَيْنَ كَوْنِهِ رُبْعَةً وَكَوْنِهِ طَوَالًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَعَ كَوْنِهِ رُبْعَةً ، أَقْرَبَ إِلَى الطُّوْلِ ، كَمَا حَرَّرْتُهُ فِي « شَرْحِ شَمَائِلِ التِّرْمِذِيِّ » .

وَقَالَ أَبُو الْمُبَارِكِ : كَانَ حَسَنَ الْوَجْهِ وَالثَّيَابِ^(٤) .

* * *

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (١٣ / ٣٣٠-٣٣١) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (١٣ / ٣٣٠) .

(٣) أَنْظَرَ « عُقُودُ الْجَمَانِ » (ص ٤٣) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (١٣ / ٣٣٦) .

الفصل السادس

فيمَن أدركه مِنَ الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم

صحَّ - كما قاله الذهبي - : أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ صَغِيرٌ^(١) .

وفي رواية : (رَأَيْتُهُ مَراراً وَكَانَ يَخْضِبُ بِالْحُمْرَةِ)^(٢) .

وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى أَنَّ التَّابِعِيَّ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ ، وَصَحَّحَهُ النُّوَيْيُّ كَأَبْنِ الصَّلَاحِ^(٣) .

وَجَاءَ مِنْ طَرَفٍ : أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَحَادِيثَ ثَلَاثَةً ، لَكِنْ قَالَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ : مَدَارُهَا عَلَى مَنْ أَتَتْهُمْ الْأُئِمَّةُ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ^(٤) .

وفي « فتاوى شيخ الإسلام ابن حجر » : (أَنَّهُ أَدْرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا بِالْكُوفَةِ ، بَعْدَ مَوْلَدِهِ بِهَا سَنَةً ثَمَانِينَ ، فَهُوَ مِنْ طَبَقَةِ التَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ الْمُعَاصِرِينَ لَهُ ؛ كَالْأَوْزَاعِيِّ بِالشَّامِ ، وَالْحَمَّادِيِّ بِالْبَصْرَةِ ، وَالثَّوْرِيِّ بِالْكُوفَةِ ، وَمَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بِمِصْرَ) انتهى .

(١) حَيْثُ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ » (٣ / ٣٨٧) : (وَإِنَّمَا الْمُحْفُوظُ أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْكُوفَةَ) .

(٢) أَخْرَجَهَا ابْنُ سَعْدٍ فِي « طَبَقَاتِهِ » عَلَى مَا ذَكَرَهُ الصَّالِحِيُّ الشَّامِيُّ فِي « عُقُودِ الْجَمَانِ » (ص ٤٩) .

(٣) أَنْظَرَ « مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ » (٣٠٢) ، وَ« التَّقْرِيبُ » (النُّوعُ الْأَرِبْهُونُ : مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ) .

(٤) أَسْنَدَهَا الْحَافِظُ الصَّالِحِيُّ فِي « عُقُودِ الْجَمَانِ » (ص ٥٤) ، ثُمَّ قَالَ : (وَمَدَارُهَا عَلَى أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ الصَّلْتِ الْحَمَّانِيِّ الْكُوفِيِّ ، أَتَتْهُمْ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ) ، وَأَنْظَرَ « لِسَانَ الْمِيزَانِ » (١ / ٦١٢) .

وحينئذٍ فهو من أعيان التابعين ، الَّذِينَ شَمِلَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
يُحْسِنُ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

وذكر جماعة ممن صَنَّفَ في المناقب وغيرهم : أَنَّهُ سَمِعَ أَيْضاً مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ
الصَّحَابَةِ غَيْرِ أَنَسٍ .

منهم : عمرو بن حُرَيْثٍ ، وأَعْتَرَضَ : بِأَنَّ الصَّحِيحَ : أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ
وِثْمَانِينَ ، والقَوْلُ بِأَنَّهُ عَاشَ إِلَى سَنَةِ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ لَمْ يَثْبُتْ ^(١) .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الصَّوَابَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ ، وَأَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ :
أَنَّ الصَّغِيرَ إِذَا مَيَّرَ ؛ صَحَّ سَمَاعُهُ وَإِنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ [أَوْ أَقْلًا] .

ومنهم : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ الْجُهَنِيُّ ، وأَعْتَرَضَ : بِأَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ هَذَا أَسْمٌ لْخَمْسَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَلَعَلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ
وَاحِدٌ غَيْرَ الْجُهَنِيِّ الْمَشْهُورِ ، وَرُدَّ : بِأَنَّ غَيْرَ هَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْكُوفَةَ .

وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ بَسْنَدَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ : قَالَ : وُلِدْتُ سَنَةَ ثَمَانِينَ ، وَقَدِمَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكُوفَةَ سَنَةَ أَرْبَعٍ
وَتَسْعِينَ ، وَرَأَيْتُهُ وَسَمِعْتُ مِنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حُبُّكَ
الشَّيْءَ يُعِمِّي وَيُصِمْ » ^(٢) ، وَأَعْتَرَضَ : بِأَنَّ فِي هَذَا السَّنَدِ مَجْهُولِينَ ، وَبِأَنَّ الَّذِي
دَخَلَ الْكُوفَةَ ابْنُ أَنَسٍ الْجُهَنِيُّ هَذَا ، وَقَدْ تَقَرَّرَ : أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ وَلَادَةِ أَبِي حَنِيفَةَ
بَدَهْرٍ .

(١) انظر « الإصابة » (٥٣١ / ٢) .

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن أنس ابن عساكر في « تاريخه » (٣١٦ / ١٣) ، والصالحى
في « عقود الجمان » (ص ٥٦) ، وقال ابن عساكر : (هذا حديث منكر بهذا
الإسناد) ، لكن جاء من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند أبي داود (٥١٣٠) ،
والبيهقي في « الشعب » (٤٠٧) ، وأحمد (١٩٤ / ٥) ، والقضاعي (٢١٩) ،
والطبراني في « الأوسط » (٤٣٥٦) ، وغيرهم .

ومنهم : عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي - بفتح الجيم ، وسكون الزاي ، وبالهمز - والزبيدي : بضم الزاي مصغراً ، وأعرض : بأنه مات سنة ست وثمانين بمصر^(١) ، بسقط أبي تراب^(٢) - قرية من الغربية قرب سمثود والمحلة - وكان مقيماً بها .

وأما ما جاء عن أبي حنيفة رضي الله عنه من أنه حج مع أبيه سنة ست وتسعين ، وأنه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام ، وسمع منه حديثاً ؛ فردّه جماعة - منهم الشيخ قاسم الحنفي [ابن قطلوبغا] من مشايخ مشايخنا - بأن سند ذلك فيه قلبٌ وتحريفٌ ، وفيه كذابٌ باتفاق^(٣) ، وبأن ابن جزء مات بمصر ولأبي حنيفة ست سنين ، وبأن عبد الله ابن جزء هذا لم يدخل الكوفة في تلك المدة .

ومنهم : جابر بن عبد الله ، وأعرض : بأنه مات سنة تسع وسبعين ، قبل ولادة أبي حنيفة بسنة ، ومن ثم قالوا في الحديث المروي عن أبي حنيفة عن جابر : أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرزق ولداً بكثرة الاستغفار والصدقة ، ففعل ، فولد له تسعة ذكور : إنه حديث موضوع^(٤) .

ومنهم : عبد الله بن أبي أوفى ، وتُعقَّب : بأنه مات سنة خمس أو سبع وثمانين ، وأجيب : بما مرّ في عمرو بن حريث [بأن الصغير إذا ميّر ؛ صحّ سماعه] .

(١) في سنة وفاة ابن جزء رضي الله عنه خلافت ، فقليل : توفي سنة خمس ، وقيل : سبع ، وقيل : ثمان وثمانين ، والراجح والأشهر : أنه توفي سنة ست وثمانين كما في «الإصابة» (٢/٢٩١) و «سير أعلام النبلاء» (٣/٣٨٨) ، وهو آخر الصحابة موتاً بمصر ، ولا دليل على عدم سماع الإمام منه بالاعتماد على سنة وفاته ؛ إذ يصح سماع الصبي المميز ، وهذا يفرض لقائهما ، وإنما المعوّل عليه في رد لقائه ما يأتي من أن عبد الله بن جزء لم يدخل الكوفة في تلك المدة .

(٢) في المصادر : (سقط القدور) ، وسقط : بالفاء ، كما نص في «معجم البلدان» (٣/٢٢٤) ، والقدور : جمع قدر .

(٣) ويؤيده كلام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣/٣٨٧) .

(٤) انظر «عقود الجمان» (ص ٥٩)

وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا ، الْحَدِيثَ الْمَتَوَاتَرَ :
« مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْخَصِ قِطَاةٍ - أَي : بَفَتْحِ الْمِيمِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي
الْجَنَّةِ » ، قَالَ بَعْضُهُمْ : لَعَلَّ أَبَا حَنِيفَةَ سَمِعَهُ مِنْهُ وَعَمَرُهُ خَمْسٌ أَوْ سَبْعٌ^(١) .

وَمِنْهُمْ : وَائِلَةُ - بِكَسْرِ الثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ - ابْنُ الْأَسْقَعِ - بِالْقَافِ - رَوَى عَنْهُ حَدِيثَيْنِ :
« لَا تَظْهَرُ الشَّمَاتَةُ بِأَخِيكَ ، فَيُعَافِيَهُ اللَّهُ وَيَبْتَلِيكَ » ، « دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا
يَرِيكَ » .

الأوّل : رواه الترمذي من وجهٍ آخر ، وحسنه .

والثاني : جاء من روايةٍ جمع من الصحابة ، وصحّحه الأئمة^(٢) .

وأعترض : بأنّه مات سنة ثلاثٍ أو خمسٍ وثمانين ، وجوابه : ما مرّ آنفاً .

وَمِنْهُمْ : مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ ، وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مَاتَ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛
وَمُعَاوِيَةُ مَاتَ سَنَةً سَتَيْنِ .

وَمِنْهُمْ : أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ ، وَوَفَاتُهُ كَانَتْ سَنَةً أَثْنَتَيْنِ وَمِئَةً بِمَكَّةَ ،
وَهُوَ آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ .

(١) ذكر ذلك الصالحى فى « عقود الجمان » (ص ٥٩) ، وقد ساق الحديث بسنده إلى الإمام أبي حنيفة ، والحديث وإن كان صحيحاً ، وجاء من طريق عدّة من حديث عمر وعثمان وابن عباس وأبي ذر وغيرهم ، رضى الله عنهم ، لكنه من هذا الطريق مشكك ؛ فإنّه عين طريق الحديث السابق .

(٢) أخرج الأول من طريق الإمام عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه الصالحى فى « عقود الجمان » (ص ٥٩) ، وجاء من وجه آخر عن وائلة عند الترمذي (٢٥٠٦) ، والبيهقى فى « الشعب » (٦٣٥٥) ، وغيرهما ، وفيه مقال .

وأخرج الثانى من طريق الإمام عن وائلة رضى الله عنه الصالحى فى « عقود الجمان » (ص ٦٠) ، وجاء من وجه آخر عن وائلة رضى الله عنه عند أبي يعلى (٧٤٩٢) ، والطبرانى فى « الكبير » (٨١/٢٢) ، وفى الباب عن الحسن بن علي ، وأنس بن مالك رضى الله عنهم .

ومنهم : عائشة بنت عجرد ، وأعرض : بأنَّ حاصلَ كلامِ الذهبيِّ ، وشيخ الإسلام ابن حجر : أنَّ هذه لا صحبةَ لها ، وأنها لا تكادُ تُعرَفُ^(١) ، وبذلك رُدَّ ما رُوِيَ : أنَّ أبا حنيفةَ روى عنها هذا الحديثَ الصَّحيح : « أكثرُ جندِ الله تعالى في الأرض الجرادُ ، لا آكلُهُ ولا أُحرَّمُهُ »^(٢) .

ومنهم : سهلُ بنُ سعدٍ ، ووفاته سنة ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : بعدها^(٣) .

ومنهم : السائبُ بنُ خلادٍ بنِ سويدٍ ، ووفاته سنة إحدى وتسعينَ .

ومنهم : السائبُ بنُ يزيدَ بنِ سعيدٍ ، ووفاته سنة إحدى ، أو اثنتينَ ، أو أربعٍ وتسعينَ .

ومنهم : عبدُ الله بنُ بُسرٍ ، ووفاته سنة ستٍ وتسعينَ .

ومنهم : محمودُ بنُ الرَّبيعِ ، ووفاته سنة تسعٍ وتسعينَ .

ومنهم : عبدُ الله بنُ جعفرٍ ، وأعرض : بأنَّه ماتَ سنة ثمانينَ ، بأرضِ حمصَ^(٤) .

ومنهم : أبو أُمَامَةَ ، وأعرض : بأنَّه ماتَ سنة إحدى وثمانينَ ، بأرضِ حمصَ^(٥) .

تنبيهٌ : قال بعضُ متأخري المحدثين ممَّن صَنَّفَ في مناقِبِ الإمام أبي حنيفةَ كتاباً حافلاً ما حاصله : (جَزَمَ خَلَاتِقُ من أئمةِ الحديثِ بأنَّه لم يسمعَ مِن أحدٍ من

(١) أنظر « ميزان الاعتدال » (٣٦٤ / ٢) ، و« لسان الميزان » (٣٨٥ / ٤) .

(٢) أخرجه من حديث سلمان رضي الله عنه أبو داود (٣٨١٣) ، وابن ماجه (٣٢١٩) ، والبيهقي (٢٥٧ / ٩) .

(٣) وهو قول البخاري وشيخه ، وقال الذهبي في « السَّيَر » (٤٢٣ / ٣) : (ذكر عدد كبير وفاته في سنة إحدى وتسعين) ، وقيل غيرها .

(٤) يفهم من كلام الحافظ ابن حجر في « الإصابة » (٢٨٩ / ٢) : أنَّه توفِّي بالمدينة المنورة .

(٥) وقيل : سنة ستٍ وثمانينَ .

الصَّحَابَةِ شَيْئاً ، وَاحْتَجُّوا بِأَشْيَاءَ ؛ مِنْهَا : أَنَّ أئِمَّةَ أَصْحَابِهِ الْأَكْبَارِ ؛ كَالْإِمَامِ أَبِي يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، وَأَبْنِ الْمُبَارَكِ ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لَمْ يَنْقُلُوا عَنْهُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ ؛ لَنَقَلُوهُ ؛ فَإِنَّهُ مِمَّا يَتَنَافَسُ فِيهِ الْمُحَدِّثُونَ ، وَيَعْظُمُ أَفْتَخَارُهُمْ بِهِ ، وَبِأَنَّ كُلَّ سَنَدٍ فِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ صَحَابِيٍّ ؛ لَا يَخْلُو مِنْ كَذَابٍ ، وَبِأَشْيَاءَ أُخَرَ .

قالوا : وَأَمَّا رُؤْيَاهُ لِأَنْسٍ ، وَإِدْرَاكُهُ لْجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالسَّنِّ ؛ فَصَحِيحَانِ لَا شَكَّ فِيهِمَا .

وما وقعَ للعينيِّ : أَنَّهُ أَثْبَتَ سَمَاعَهُ لْجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ رَدَّهُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ الشَّيْخُ الْحَافِظُ قَاسِمُ الْحَنْفِيُّ [ابن قطلوبغا] .

وَالظَّاهِرُ : أَنَّ سَبَبَ عَدَمِ سَمَاعِهِ مِمَّنْ أَدْرَكَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ أَنَّهُ أَوَّلَ أَمْرِهِ اشْتِغَالَ بِالْاِكْتِسَابِ ، حَتَّى أَرشَدَهُ الشَّعْبِيُّ ؛ لَمَّا رَأَى مِنْ بَاهِرِ نَجَابَتِهِ ، إِلَى الْاِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ ، وَلَا يَسَعُ مَنْ لَهُ أَدْنَى إِلْمَامٍ بَعْلَمِ الْحَدِيثِ أَنْ يَذْكُرَ خِلَافَ مَا ذَكَرْتُهُ (أَنْتَهَى حَاصِلُ كَلَامِ ذَلِكَ الْمُحَدِّثِ ^(١)) .

وَقَاعِدَةُ الْمُحَدِّثِينَ : أَنَّ رَاوِيَ الْاِتِّصَالِ مُقَدَّمٌ عَلَى رَاوِيَ الْإِرْسَالِ أَوْ الْاِنْقِطَاعِ ؛ لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ ^(٢) تَوْيِّدُ مَا قَالَهُ الْعَيْنِيُّ ، فَاحْفَظْ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ مَهْمٌ .

* * *

(١) القائل هو الإمام الصَّالِحِي الشَّامِي فِي «عُقُودِ الْجَمَانِ» (ص ٦٢) ، وَهُوَ صَاحِبُ الْأَصْلِ الَّذِي أَخْتَصَرَهُ الْإِمَامُ الْهَيْتَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْكِتَابِ .

(٢) زِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ إِذَا خَلَا طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا عَنْ عِلَّةٍ .

الفصلُ السَّابعُ في ذكرِ شيوخه

هم كثيرون ، لا يسعُ هذا المختصرُ ذكرَهم ، وقد ذكرَ منهم الإمامُ أبو حفصٍ الكبيرُ أربعةَ آلافِ شيخٍ ، وقال غيرهُ : له أربعةُ آلافِ شيخٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، فما بالك بغيرهم .

منهم : اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وكذا مالِكُ بْنُ أَنَسٍ إمامُ دارِ الهجرة ، على ما ذكره الدارقطني وجماعةٌ ، آخرُهم أبو محمَّدٍ العينيُّ ، بل قال بعضهم : إنَّه رأى في « مُسْنَدِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ » التحديثَ عَنْ مالِكٍ ، وهذانِ الإمامانِ من جملةِ الآخِذِينَ عَنْهُ .

وعدَّدَ بعضُ المترجمين مشايخَه بما يطولُ ذكرُه ؛ فلذا حذفته^(١) .

* * *

(١) يريد به الإمام الصَّالِحِيُّ في « عقود الجمان » (ص ٦٣) .

الفصلُ الثَّامنُ

في ذكر الآخذين عنه الحديث والفقه

قيل : أَسْتَيْعَابُهُمْ مُتَعَدِّرٌ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ^(١) : (لَمْ يَظْهَرْ لِأَحَدٍ مِنْ أُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ مِثْلُ مَا ظَهَرَ لِأَبِي حَنِيفَةَ مِنَ الْأَصْحَابِ وَالتَّلَامِيذِ ، وَلَمْ يَتَفَعَّ الْعُلَمَاءُ وَجَمِيعُ النَّاسِ بِمِثْلِ مَا أَنْتَفَعُوا بِهِ وَبِأَصْحَابِهِ فِي تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَبِهَةِ ، وَالْمَسَائِلِ الْمُسْتَبْطَةِ ، وَالتَّوَازُلِ ، وَالْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ ، جَزَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا) .

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْهُمْ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْمَحْدِّثِينَ فِي تَرْجُمَتِهِ نَحْوَ الثَّمَانِ مِثَّةً ، مَعَ ضَبْطِ أَسْمَائِهِمْ وَنَسَبِهِمْ ، بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ^(٢) .

* * *

(١) القائل هو الحافظ أبو محمد الحارثي ، كما في « عقود الجمان » (ص ٨٩) .

(٢) مراد المؤلف ببعض متأخري المحدِّثين ، الإمام الصالحِي الشَّامِي ، في « عقود الجمان » (ص ٩٠) .

الفصلُ التاسعُ

في مبدأ أمره ونشأته وسبب اشتغاله بالعلم

سبق أن الصَّحِيحَ : أَنَّهُ وُلِدَ فِي الْكُوفَةِ وَنَشَأَ بِهَا ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجُذْ فِي حَالِ تَرْغُرِهِ مَنْ يُرْشِدُهُ إِلَى الْأَخْذِ عَمَّا أَدْرَكَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ فَاسْتَغْلَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، إِلَى أَنْ قَبِضَ اللَّهُ لَهُ الْإِمَامَ الشَّعْبِيَّ ، فَأَيَّقَظَهُ إِلَى الْعِلْمِ ، وَمَجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ ؛ لَمَّا رَأَى فِيهِ مِنَ التَّيَقُّظِ وَالتَّجَابَةِ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ قَوْلُهُ ؛ فَتَرَكَ الشُّوقَ وَأَخَذَ فِي الْعِلْمِ ، فَنَظَرَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ، فَبَلَغَ فِيهِ مَبْلَغًا يَشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ ، وَأُعْطِيَ فِيهِ جَدَلًا ، فَمَضَى عَلَيْهِ زَمَنٌ بِهِ يَخَاصِمُ ، وَعَنهُ يَنَاضِلُ ، حَتَّى دَخَلَ الْبَصْرَةَ - لِأَنَّ أَكْثَرَ الْفِرَقِ كَانَتْ بِهَا - نِيَمًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً^(١) ، يُقِيمُ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ ، يَنَازِعُ تِلْكَ الْفِرَقَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعُدُّ الْكَلَامَ أَرْفَعَ الْعُلُومِ وَأَفْضَلَهَا ؛ لِكَوْنِهِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، ثُمَّ أُلْهِمَ أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ عَلَيْهِ أَقْدَرُ وَبِهِ أَعْرَفُ ، بَلْ نَهَوْا عَنْهُ أَشَدَّ التَّنْهِي ، وَلَمْ يَخُوضُوا إِلَّا فِي الشَّرَائِعِ ، وَأَبْوَابِ الْفَقْهِ ، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ ؛ فَكَّرَهُ طَرِيقَ الْجَدَلِ ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ عِنْدَهُ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ بِالْقَرْبِ مِنْ حَلْقَةِ حَمَّادٍ ، فَجَاءَتْهُ أَمْرَاءُ فَسَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ يَرِيدُ أَنْ يَطْلُقَ أَمْرَأَتَهُ لِلْسِّنَةِ ، كَيْفَ يَقُولُ ؟ فَلَمْ يَجِدْ جَوَابًا ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَسْأَلَ حَمَّادًا ثُمَّ تُعَلِّمَهُ بِجَوَابِهِ ، فَفَعَلَتْ ، فَتَرَكَ الْكَلَامَ وَجَلَسَ فِي حَلْقَةِ حَمَّادٍ ، فَكَانَ يَحْفَظُ جَمِيعَ مَا يَقُولُهُ وَيَخْطِئُ أَصْحَابُهُ ، فَأَجْلَسَهُ بِحِذَائِهِ فِي صَدْرِ الْحَلْقَةِ عَشْرَ سَنِينَ ، فَنَازَعَتْهُ نَفْسُهُ أَنْ ينفردَ عَنْهُ ، وَيَسْتَقِلَّ بِحَلْقَةِ لِنَفْسِهِ ، [فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ] لَيْلَةَ عَزْمِهِ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ فِي صَبِيحَتِهَا ، [فَلَمَّا رَأَاهُ] لَمْ تَقُطِبْ نَفْسُهُ أَنْ يَعْتَزِلَهُ ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ^(٢) ، فَجَاءَهُ حَيْثُ ذِئْبٍ نَعِيٍّ قَرِيبٍ لَهُ ، لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ ، فَأَحْتَاجَ لِلسَّفَرِ لِأَخْذِ مَالِهِ ، فَاسْتَخْلَفَهُ فِي حَلْقَتِهِ .

وْغَابَ شَهْرَيْنِ ثُمَّ قَدِمَ وَقَدْ سُئِلَ فِي غِيَابِهِ عَنْ سِتِّينَ مَسْأَلَةً لَمْ يَكُنْ سَمِعَهَا

(١) العبارة في المخطوط فيها اضطراب ، وصُوِّبَتْ مِنْ « عَقُودِ الْجَمَانِ » (ص ١٦٢) .

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ « عَقُودِ الْجَمَانِ » (ص ١٦٣) .

منه ، فأجابَ فيها ، ثمَّ عرضَها عليه ، فوافقهُ في أربعينَ ، وخالفهُ في عشرينَ ،
فألى على نفسه ألا يفارقهُ حتَّى يموتَ^(١) .

وأخرج الخطيبُ وغيره عنه : (أنَّه لما أرادَ الاشتغالَ بالعلم ؛ تصوَّرَ غاياتِ
العلوم ، وأنَّ غايةَ الكلامِ قليلةٌ ، وصاحبهُ إذا كَمَلَ واحتجَّ إليه ؛ لا يقدرُ أنْ
يتكلَّمَ جهاراً ، ويُرْمى بكلِّ سوءٍ ، وغايةَ علمِ الأدبِ والتَّحْوِ والقراءاتِ : الجلوسُ
إلى الأحداثِ ؛ لتعليمهم إيَّاهَا ، وغايةَ الشعرِ : المدحُ ، والهجوُ ، والكذبُ .

والحديثُ : يحتاجُ إلى العمرِ الطويلِ ، ولعلَّ صاحبه يُرمى بالكذبِ وسوءِ
الحفظِ ، فيصيرُ ذلكَ وَصمةً فيه إلى يومِ القيامةِ .

قال : ثُمَّ فَكَّرْتُ في الفقهِ ، فكلَّما قَلْبَتُهُ وأدْرَتُهُ ؛ لم يزد إلاَّ حلاوةً ، ولم
أجد فيه عيباً ، ورأيتُ أمراً لا يستقيمُ طلبُ الدُّنيا والآخرةِ إلاَّ بمعرفته ، فأشتغلتُ
به^(٢) .

تنبيهٌ : أَحْذَرُ أَنْ تَتَوَهَّمَ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ أبا حنيفةً لم يكنْ له خبرةٌ تامَّةٌ بغيرِ
الفقهِ ، حاشا لله ! بَلْ كَانَ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ مِنَ التَّفْسِيرِ والحديثِ ، و[علومِ]
الآلَةِ [و] العلومِ الأدبيَّةِ ، والمقاييسِ الحُكْمِيَّةِ ؛ بحرّاً لا يُجَارَى ، وإماماً لا
يُنَارَى ، وقولُ بعضِ أعدائه فيه خلافَ ذلكَ منشؤه الحسدُ ، ومحبَّةُ التَّرَفُّعِ على
الأقرانِ ، ورميُّهم بالزُّورِ والبُهتانِ ، ويأبى الله إلاَّ أنْ يتمَّ نوره .

ومِمَّا يَكْذِبُ ذَلِكَ : أَنَّ لَهُ مَسَائِلَ فقهيةً بنى أقواله فيها على علمِ العربيَّةِ بما إنْ
وَقَفَ عليه مَنْ تَأَمَّلَهُ ؛ لَقَضَى بِتَمَكُّنِهِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بما يُبْهِرُ الْعَقْلَ .

وَأَنَّ لَهُ مِنَ النَّظْمِ الْبَلِيغِ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ نَظَائِرِهِ .

وقد أفردَ قراءته - الَّتِي أَنْفَرَدَ بِهَا - بِالتَّأْلِيفِ الزَمَخْشَرِيِّ وغيره على ما يأتي^(٣) .

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٣٢ / ١٣) من حديث زفر بن الهذيل .

(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٣١ / ١٣) .

(٣) سيأتي في الفصل التاسع والعشرون : أنهم نسبوا إلى الإمام أبي حنيفة حروفاً شاذة اختار
القراءة بها من خلال تأليف للخزاعي في القراءة نسبها لأبي حنيفة ، ونقله عنه أبو القاسم =

وقد صحَّ عنه : أَنَّهُ كَانَ يَخْتِمُ فِي رَمَضَانَ سِتِّينَ خَتْمَةً^(١) ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي رَكْعَةٍ .

فَزَعُمُ بَعْضُ حَاسِدِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ ؛ بَهْتٌ وَكَذِبٌ شَنِيعٌ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : (مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِ الْحَدِيثِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَانَ أَبْصَرَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنِّي)^(٢) .

وَفِي « جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ » عَنْهُ : (مَا رَأَيْتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ)^(٣) .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَخْذِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فَقَالَ : (أَكْتُبُ عَنْهُ ؛ فَإِنَّهُ ثَقَّةٌ ، مَا عَدَا أَحَادِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ [الْحَارِثِ]^(٤)) وَأَحَادِيثَ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ^(٥) .

وَرَوَى الْخَطِيبُ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ : أَنَّهُ قَالَ : (أَوَّلُ مَنْ أَقْعَدَنِي لِلْحَدِيثِ بِالْكُوفَةِ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَهُمْ : هَذَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) .

= الهذلي في « كامله » ، لكن الأئمة الحفاظ المتأخرين كالذهبي وابن حجر ردوا ذلك ، وشنعوا على مَنْ أَعْتَرَبَهُ كَالزَّمَخْشَرِيِّ ، حَتَّى إِنَّ السَّيُوطِيَّ فِي « الْإِتْقَانِ » (١ / ٢٥٨) مَثَّلَ لِنَوْعِ الْمَوْضُوعِ بِقِرَاءَةِ الْخَزَاعِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَدْ صَرَّحَ الدَّارِقُطَنِيُّ وَغَيْرُهُ : (أَنَّ الْكِتَابَ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ) ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْإِمَامِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ أَحَدِ السَّبْعَةِ ، وَبِالْجُمْلَةِ : فَالْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَعْدَلَ عَنِ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ إِلَى قِرَاءَةِ شَاذَةٍ لَا وَجْهَ لكَثِيرِ مَنِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ شَدِيدٍ ، وَأَنْظُرْ « عُقُودُ الْجِمَانِ » (ص ٣١٧) .

(١) العبارة في المخطوط فيها اضطراب ، وصُوِّبَتْ مِنْ « عُقُودِ الْجِمَانِ » (ص ١٦٥) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (١٣ / ٣٤٠) .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي « الْعِلَلِ » (٥ / ٧٤١) .

(٤) العبارة في المخطوط فيها تصحيفٌ صُوِّبَ مِنْ « عُقُودِ الْجِمَانِ » (ص ١٦٧) .

(٥) عَزَاهُ الصَّالِحِيُّ فِي « عُقُودِ الْجِمَانِ » (ص ١٦٧) إِلَى الْبَيْهَقِيِّ فِي « الْمَدْخَلِ » .

وبهذا يُعلمُ جلالَةُ مرتبتهِ في الحديثِ أيضاً ، كيف لا وهو يُستأمرُّ في
الثوريِّ ، ويُجلِسُ أبْنَ عِيْنَةَ^(١) ؟ ! .

* * *

(١) أي : يُسأل عن الأخذ من حديث الثوري ، ويُجلِسُ أبْنَ عِيْنَةَ لتحديث الناس .

الفصل العاشر

في ابتداء جلوسه للإفتاء والتدريس

لَمَّا مَاتَ شَيْخُهُ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ - وَكَانَتْ أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْكُوفَةِ ، وَالنَّاسُ بِهِ أَغْنِيَاءُ - أَحْتَاجَ النَّاسُ لِمَنْ يَجْلِسُ لَهُمْ ، فَجَلَسَ أَبْنُهُ ، وَاخْتَلَفَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ أَبِيهِ ، فَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِمْ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ التَّحَوُّ وَالْكَلامُ ، فَجَلَسَ مُوسَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، فَأَحْتَمَلَهُ النَّاسُ ؛ لِلْقِيَّةِ لِلْأَكَابِرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَارِهَاً فِي الْفَقْهِ ، فَخَرَجَ حَاجًّا ، فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى [أَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيِّ ، وَسَلَّوَهُ ، فَأَبَى ، وَسَلَّوُوا أَبَا بَرْدَةَ ، فَأَبَى ، فَاسْتَقَرَّ رَأْيُهُمْ عَلَى] أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَطَاعَهُمْ ، وَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يَمُوتَ الْعِلْمُ ، فَأَخْتَلَفُوا إِلَيْهِ ، فَوَجَدُوا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ الْغَزِيرِ فِي كُلِّ بَابٍ ، وَحَسَنِ الْمَوَاسَاةِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ مِمَّا لَمْ يَجِدُوهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ؛ فَلَزِمُوهُ وَتَرَكَوْا غَيْرَهُ .

ثُمَّ تَخَرَّجُوا بِهِ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ ، حَتَّى صَارُوا أئِمَّةً فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ .

وَمِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ : أَبُو يُوسُفَ ، وَزُفَرٌ ، وَآخَرُونَ .

ثُمَّ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُ يَزْدَادُ عُلُوًّا ، وَتَكَثَّرَ أَصْحَابُهُ ، حَتَّى صَارَتْ حَلَقَتُهُ أَعْظَمَ حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنْصَرَفَتْ وَجُوهُ النَّاسِ إِلَيْهِ ، وَأَكْرَمَهُ الْأُمَرَاءُ ، وَذَكَرَهُ الْخُلَفَاءُ ، وَحَمِدَهُ الْكُلُّ ، وَتَحَمَّلَ أَشْيَاءَ أَعْجَزَتْ غَيْرَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ كَثُرَ حُسَاؤُهُ وَمُنَاوِئُوهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ ، وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا .

وَمِمَّا زَادَ فِي إِقْبَالِهِ عَلَى الْإِفْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ بَعْدَ انْقِبَاضِهِ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ رَأَى كَأَنَّهُ نَبَشَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَعَ عِظَامَهُ فَوَضَعَهَا عَلَى صَدْرِهِ بَعْدَ أَنْ أَسْتَخْرَجَهَا .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُ لَمَّا أَسْتَخْرَجَهَا ؛ صَارَ يُؤَلَّفُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَأَفْرَعَهُ ذَلِكَ فَرَعًا شَدِيدًا وَأَقْلَقَهُ ، إِلَى أَنْ عَادَهُ إِخْوَانُهُ ، فَأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سِيرِينَ ، فَأَوَّلَهَا :

بأنَّ صاحبَهَا يَفْتَحُ لِلنَّاسِ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتَأْوِيلُهَا مَا لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَيْهِ ، فعندَ ذَلِكَ أَنَبَسَطَ فِي الْمَسَائِلِ ، وَأَتَى فِيهَا بِمَا يَبْهَرُ الْعَقْلَ .

وفي رواية : أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ لَمَّا رَأَاهُ مُتَوَجِّعًا وَلَمْ يَرَ بِهِ مَرَضًا ؛ سَأَلَهُ عَنْ حَالِهِ ، فَأَخْبَرَهُ بِرُؤْيَاهُ ، فَقَالَ : هَذَا صَاحِبُ لَابِنِ سِيرِينَ ، ندعوهُ لك ؟ فقالَ : لا ، أنا آتِيهِ ، فَاتَاهُ فَقَصَّهَا عَلَيْهِ ، فقالَ : إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا ؛ لَتَعْمَلَنَّ فِي إِقَامَةِ السُّنَّةِ عَمَلًا لَمْ يَسْبِقْكَ إِلَيْهِ أَحَدٌ ، وَلَتَدْخُلَنَّ فِي الْعِلْمِ مَدْخَلًا بَعِيدًا^(١) ، وهذا لا يُنَافِي مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنَّهَا قُصِّتْ عَلَى أَبِي سِيرِينَ نَفْسِهِ وَعَلَى تَلْمِيذِهِ ؛ فوُافِقًا عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٣٤ / ١٣) .

الفصل الحادي عشر

فيما بنى عليه مذهبه

أعلم : أنه يتعين عليك ألا تفهم من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه : إنهم أصحاب الرأي ؛ أن مرادهم بذلك تنقيصهم ، أو نسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على قول أصحابه ؛ لأنهم برآء من ذلك ؛ فقد جاء عن أبي حنيفة من طرق كثيرة ما ملخصه : أنه أولاً يأخذ بما في القرآن ، فإن لم يجد ؛ فبالسنة ، فإن لم يجد ؛ فبقول الصحابة ، فإن اختلفوا ؛ أخذ بما كان أقرب للقرآن أو السنة من أقوالهم ، ولم يخرج عنهم ، فإن لم يجد لأحد منهم قولاً ؛ لم يأخذ بقول أحد من التابعين ، بل يجتهد كما اجتهدوا .

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله : (إن كان في المسألة حديث صحيح ؛ أتبعه ، وإن كان عن الصحابة والتابعين ؛ فكذلك ، وإلا قاس فأحسن القياس)^(١) .

وقال ابن المبارك رواية عنه : (إذا جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن الصحابة ؛ اخترنا ولم نخرج عن أقوالهم ، وإذا جاء عن التابعين ؛ زاحمناهم)^(٢) .

وعنه أيضاً : (عجباً للناس ! يقولون : أفني بالرأي ! ما أفني إلا بال أثر) .

وعنه أيضاً : (ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى ، ولا مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا مع ما أجمع عليه أصحابه ، وأمّا ما اختلفوا فيه ؛ فتخير من أقاويلهم أقربها إلى كتاب الله أو إلى السنة ولا نجتهد ، وما جاوز

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٩ / ١٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في « المدخل » (ص ١١١) .

ذلك ؛ فالاجتهاد بالرأي لمن عَرَفَ الاختلافَ وقاسَ ، وعلى هذا كانوا (١) .

وعن المِزْنِيِّ قال : سمعتُ الشَّافِعِيَّ يقولُ : (النَّاسُ عيالٌ على أبي حنيفةَ في القياسِ) انتهى (٢) .

ولِدِقَّةُ قياساتِ مذهبهم ؛ كَانَ المِزْنِيُّ يَكْثُرُ مِنَ النَّظَرِ فِي كلامهم ، حتَّى حَمَلَ ذلكَ أبْنَ أَخْتِهِ الإمامَ الطَّحاوِيَّ على أَنَّهُ أَنتَقَلَ مِنَ مذهبِ الشَّافِعِيَّ إِلَى مذهبِ أَبِي حنيفةَ ، كما صرَّحَ بذلكَ الطَّحاوِيُّ نَفْسُهُ (٣) .

وعن الحسن بن صالح : (كَانَ أبو حنيفةَ شديدَ الفحصِ عَنِ النَّاسِخِ والمنسوخِ ، عارِفاً بحديثِ أَهلِ الكُوفَةِ ، شديدَ الاتِّباعِ لما كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ ، حافظاً لما وَصَلَ إِلَى أَهْلِ بَلَدِهِ) .

وسمعه رجلٌ يقيسُ في مسألةٍ ، فصاحَ : دَعُوا هذهَ المِقياسَةَ ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قاسَ إبليسُ ، فأقبلَ إِلَيْهِ أبو حنيفةَ فقالَ : يا هذا ، وَضَعْتَ الكلامَ في غيرِ موضِعِهِ ، إبليسُ ردَّ بقياسِهِ على الله تعالى أمرُهُ - كما أخبرَ تعالى عنه في كتابِهِ - فكفَرَ بذلكَ ، وقياسُنا أَتباعَ لأمرِ الله تعالى ؛ لأنَّنا نَرُدُّهُ إِلَى كتابِ الله وَسُنَّةِ رسولِ الله ، أو أقوالِ الأئمةِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ، فنحنُ ندورُ حَوْلَ الاتِّباعِ ، فكيفَ نُساوي إبليسَ ؟! فقالَ لَهُ الرَّجُلُ : غِلَطْتُ وَتُبْتُ ، فنَوَّرَ اللهُ قَلْبَكَ كما نَوَّرْتَ قَلْبِي .

وعنه : أَنَّهُ كَانَ يقولُ : هذا الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ رَأْيٌ لا تُجْبِرُ عَلَيْهِ أَحَدًا ، ولا نقولُ : يجبُ على أَحَدٍ قَبولُهُ ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَحْسَنُ مِنْهُ ؛ فليأتِ بِهِ ، نَقْبِلُهُ .

(١) عزاه الصالحى في « عقود الجمان » (ص ١٧٥) إلى الموفق بن أحمد ، يرويه عن الحسن بن زياد ، عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

(٢) عزاه الصالحى في « عقود الجمان » (ص ١٧٥) إلى القاضي أبي عبد الله الصيمري ، عن المِزْنِيِّ بهذا اللفظ ، وسيأتي في الفصل الثالث عشر روايات في ذلك .

(٣) روى هذا القول عن الطحاوي أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » (ص ١١٠) .

وقال ابن حزم : (جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهبه : أنَّ
ضعيف الحديث أولى عنده من القياس)^(١) .

* * *

(١) وعلى هذا بنى مذهبه رضي الله عنه ، فقد قدّم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس
والرأي ، وقدّم حديث الوضوء بنيذ التمر في السفر مع ضعفه ، ومنع قطع السارق
بسرقته أقلّ من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف ، وشرط في إقامة الجمعة المصبر
والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار ؛ لأنّ فيها غير مرفوعة ،
فالحديث الضعيف وآثار الصحابة مقدّمة عنده على الرأي والقياس .
وأنظر هذا مستفيضاً في « إعلام الموقعين » (١ / ٧٧) .

الفصلُ الثاني عشر

في الصِّفَاتِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ

وهي كثيرة :

منها : أَنَّهُ رَأَى جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ - كَمَا مَرَّ - وَقَدْ صَحَّ مِنْ طَرَقٍ كَثِيرَةٍ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « طَوْبِي لِمَنْ رَأَانِي ، وَلِمَنْ رَأَى مَنْ رَأَانِي ، وَلِمَنْ رَأَى مَنْ رَأَى مَنْ رَأَانِي »^(١) .

ومنها : أَنَّهُ وُلِدَ فِي قَرْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الَّذِي صَحَّ عَنْهُ مِنْ طَرَقٍ كَثِيرَةٍ : أَنَّهُ قَالَ فِيهِ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ »^(٢) .

وفي رواية لمسلم : « خَيْرُ النَّاسِ الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّالِثُ »^(٣) .

ومنها : أَنَّهُ أَجْتَهَدَ وَأَفْتَى فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ ، بَلْ لَمَّا حَجَّ الْأَعْمَشُ ؛ أَرْسَلَ إِلَيْهِ لِيَكْتُبَ لَهُ الْمَنَاسِكَ ، وَكَانَ يَقُولُ : (أَكْتُبُوا الْمَنَاسِكَ عَنْهُ ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ بِفَرَضِهَا وَنَقْلِهَا مِنْهُ) .

(١) أخرجه الحاكم (٨٦/٤) من حديث عبد الله بن بسر رضي الله عنه بزيادة : « وأمن بي » في آخره ، والطبراني في « الكبير » (٢٠/٢٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأخرجه بغير هذا اللفظ ابن حبان (٧٢٣٠) ، وأحمد (٧١/٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، وأخرجه غيرهم .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٥٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) ، وكلاهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه غيرهم .

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٣٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وهي بلفظ : سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم : أيُّ الناس خير ؟ قال : « القرن الذي أنا فيه ، ثم الثاني ، ثم الثالث » .

فَانْظُرْ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لَهُ مِنْ مِثْلِ الْأَعْمَشِ .

ومنها : روايةُ أَكْبَرِ شيوخِهِ وغيرِهِمْ عنه ؛ كَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ .

ودَخَلَ عَلَى الْخَلِيفَةِ الْمَنْصُورِ ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى بْنُ مُوسَى : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَذَا عَالِمُ الدُّنْيَا الْيَوْمَ ، فَقَالَ لَهُ الْخَلِيفَةُ : عَمَّنْ أَخَذْتَ الْعِلْمَ ؟ قَالَ : عَنْ أَصْحَابِ عَمْرِو عَنْهُ ، وَعَنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ عَنْهُ ، وَعَنْ أَصْحَابِ أَبِي مَسْعُودٍ عَنْهُ ، فَقَالَ الْخَلِيفَةُ : بَيْحُ بَيْحٍ ! لَقَدْ اسْتَوْثَقْتَ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ ^(١) .

ومنها : مَا اتَّفَقَ لَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ مِمَّا لَمْ يَتَّفِقْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ ، كَمَا عِلْمَ مِمَّا مَرَّ .

وقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ وَكَيْعٍ : أَخْطَأَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَزَجَرَهُ وَكَيْعٌ وَقَالَ : مَنْ يَقُولُونَ هَذَا ؛ فَهَمُّ كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ، كَيْفَ يُخْطِئُ وَعِنْدَهُ أئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ ؛ كَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، وَزُفَرَ ، وَأئِمَّةُ الْحَدِيثِ - وَعَدَدُهُمْ - وَأئِمَّةُ اللَّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ - وَعَدَدُهُمْ - وَأئِمَّةُ الرُّثْدِ وَالْوَرَعِ ؛ كَالْفَضِيلِ ، وَدَاوُدَ الطَّائِي ؟ ! وَمَنْ كَانَ أَصْحَابُهُ هَؤُلَاءِ ؛ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَخْطَأَ ؛ رَدُّوهُ لِلْحَقِّ ^(٢) .

ومنها : أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ عِلْمَ الْفَقْهِ وَرَبَّنُهُ أَبَوَابًا وَكُتُبًا ؛ عَلَى نَحْوِ مَا هُوَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ ، وَتَبِعَهُ مَالِكٌ فِي « مَوْطِنِهِ » ، وَمَنْ قَبْلَهُ إِنَّمَا كَانُوا يَعْتَمِدُونَ عَلَى حِفْظِهِمْ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ كِتَابَ الْفَرَائِضِ ، وَكِتَابَ الشُّرُوطِ .

ومنها : اَنْتِشَارُ مَذْهَبِهِ فِي أَقَالِيمَ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ ؛ كَالْهِنْدِ ، وَالسِّنْدِ ، وَالرُّومِ ، وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ .

ومنها : اِنْفَاقُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَعَلَى سِوَاهُمْ مِنْ كَسْبِ يَدِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَقْبَلُ جَائِزَةً مِنْ أَحَدٍ .

مَعَ مَا تَوَاتَرَ مِنْ كَثَرَةِ عِبَادَتِهِ وَزَهْدِهِ ، وَكَثَرَةِ حُجَّهِ وَأَعْتِمَارِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي .

ومنها : أَنَّهُ مَاتَ مَظْلُومًا ، مَحْبُوسًا ، مَسْمُومًا ، كَمَا سَيَأْتِي .

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٣٤ / ١٣) .

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٢٤٧ / ١٤) بِنَحْوِهَا .

الفصلُ الثالثُ عشرُ

في ثناء الأئمة عليه

روى الخطيبُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه قَالَ : (قِيلَ لِمَالِكٍ : هَلْ رَأَيْتَ أَبَا حَنِيفَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، رَأَيْتُ رَجُلًا لَوْ كَلَّمَكُ فِي هَذِهِ السَّارِيَةِ أَنْ يَجْعَلَهَا ذَهَبًا ؛ لَقَامَ بِحُجَّتِهِ)^(١) .

وفي روايةٍ : أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ ، فَأَجَابَ عَنْهُمْ ، قَالَ : فَأَبُو حَنِيفَةَ ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! لَمْ أَرْ مِثْلَهُ ، تَاللَّهِ ، لَوْ قَالَ : إِنَّ الْأُسْطُوَانَةَ مِنْ ذَهَبٍ ؛ لَأَقَامَ الدَّلِيلَ الْقِيَاسِيَّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَالِكٍ فَرَفَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ خُرُوجِهِ : أَتَدْرُونَ مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ التُّعْمَانُ ، لَوْ قَالَ : هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةُ مِنْ ذَهَبٍ ؛ لَخَرَجْتُ كَمَا قَالَ ، لَقَدْ وُفِّقَ لَهُ الْفَقْهُ حَتَّى مَا عَلَيْهِ فِيهِ كَبِيرٌ مُؤَنَةٌ ، ثُمَّ دَخَلَ الثَّوْرِيُّ ، فَأَجْلَسَهُ دُونَ مَجْلِسِ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَلَمَّا خَرَجَ ؛ ذَكَرَ مِنْ فَقْهِهِ وَوَرَعِهِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَخَّرَ فِي الْفَقْهِ ؛ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ ؛ إِنَّهُ مِمَّنْ وُفِّقَ لَهُ الْفَقْهُ) ، هَذِهِ رِوَايَةٌ حَرَمَلَةٌ عَنْهُ^(٢) .

وفي روايةِ الرَّبِيعِ عَنْهُ : (النَّاسُ عِيَالٌ فِي الْفَقْهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ) .

[وفي روايةِ هَارُونَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْهُ :] (مَا رَأَيْتُ - أَيِ عِلْمْتُ - أَحَدًا أَفْقَهَ مِنْهُ)^(٣) .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٨ / ١٣) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٦ / ١٣) .

(٣) أخرج هذه الروايات الخطيب في « تاريخه » (٣٤٦ / ١٣) .

وجاء عنه أيضاً : (مَنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي كِتَابِهِ ؛ لَمْ يَتَبَحَّرْ فِي الْعِلْمِ وَلَمْ يَتَفَقَّهْ) .
وقال ابنُ عُيَيْنَةَ : (مَا رَأَيْتُ عَيْنِي مِثْلَهُ)^(١) .

وعنه : (مَنْ أَرَادَ الْمَغَازِي ؛ فَالْمَدِينَةَ ، أَوْ الْمَنَاسِكَ ؛ فَمَكَّةَ ، أَوْ الْفَقْهَ ؛ فَالْكُوفَةَ ، وَلْيَلْزَمْ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ) .

وقال ابنُ المبارك : (كَانَ أَفْقَهُ النَّاسِ ، مَا رَأَيْتُ أَفْقَهُ مِنْهُ)^(٢) .

وقال أيضاً : كان [أبو حنيفة] آيةً ، فقليلٌ : في الخيرِ أو الشرِّ ؟ فقال
للمتكلم : أسكتْ يا هذا ، يقالُ : غايةٌ في الشرِّ ، وآيةٌ في الخيرِ^(٣) .

وعنه : (إِنْ كَانَ الْأَثَرُ قَدْ عُرِفَ وَ[أَحْتِجَ لِلرَّأْيِ ؛ فَرَأَى مَالِكٌ وَسُفْيَانٌ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَهُوَ أَفْقَهُهُمْ وَأَحْسَنُهُمْ ، وَأَدَقُّهُمْ فِطْنَةً ، وَأَغْوَصُهُمْ عَلَى الْفَقْهِ)^(٤) .

وعنه : (قَوْلُهُ عِنْدَنَا - إِذَا لَمْ نَجِدْ أَثَرًا - كَالْأَثَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وعنه : أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ فَقَالَ : حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، فَقِيلَ لَهُ : مَنْ تَعْنِي ؟ قَالَ : أَبَا حَنِيفَةَ ، مُخَّ الْعِلْمِ ، فَأَمْسَكَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَنْ يَكْتُبَ ذَلِكَ الْإِمْلَاءَ ، فَسَكَتَ ابْنُ الْمُبَارَكِ هُنَيْهَةً ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا أَسْوَأَ أَدْبَكُمْ ، وَأَجْهَلَكُمْ بِالْأَثْمَةِ ، وَمَا أَقَلَّ مَعْرِفَتَكُمْ بِالْعِلْمِ وَأَهْلِهِ ، لَيْسَ أَحَدٌ أَحَقَّ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا تَقِيًّا نَفِيًّا ، وَرِعًا عَالِمًا فَقِيهًا ، كَشَفَ الْعِلْمَ كَشْفًا لَمْ يَكْشِفْهُ أَحَدٌ ، بَيَّصَرَ وَفَهَمَ وَفِطْنَةً وَتَقَى ، ثُمَّ حَلَفَ أَلَّا يُحَدِّثَهُمْ شَهْرًا .

وقال الثَّوْرِيُّ لَمَنْ قَالَ لَهُ : جِئْتُ مِنْ عَبْدِ أَبِي حَنِيفَةَ : لَقَدْ جِئْتُ مِنْ [عِنْدِ] أَفْقِهِ أَهْلِ

-
- (١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٦/١٣) .
 - (٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٢/١٣) .
 - (٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٦/١٣) .
 - (٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٣/١٣) .

الأرض^(١) .

وقال أيضاً : (إِنَّ الَّذِي يُخَالِفُ أَبَا حَنِيفَةَ ؛ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَى مِنْهُ قَدْرًا ، وَأَوْفَرَ عِلْمًا ، وَيَعِيدُ مَا يَوْجَدُ ذَلِكَ) .

ولما حجَّاً معاً ؛ كَانَ يَقْدُمُهُ وَيَمْشِي خَلْفَهُ ، وَلَا يَجِيبُ إِذَا سُئِلَا ، حَتَّى يَكُونَ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ الَّذِي يُجِيبُ .

وَقِيلَ لَهُ يَوْمًا وَقَدْ رُمِيَ تَحْتَ رَأْسِهِ « كِتَابُ الرَّهْنِ » لِأَبِي حَنِيفَةَ : تَنْظُرُ فِي كُتُبِهِ ؟ فَقَالَ : وَدِدْتُ أَنَّهَا كُلُّهَا عِنْدِي مَجْتَمِعَةٌ أَنْظُرُ فِيهَا ، مَا بَقِيَ مِنْ شَرْحِ الْعِلْمِ غَايَةً ، وَلَكِنَّا لَا نُنْصِفُهُ .

وقال أبو يوسف : (الثَّوْرِيُّ أَكْثَرُ مُتَابِعَةً لِأَبِي حَنِيفَةَ مِنِّْي) .

ووصفه [الثوري] يوماً لابن المبارك فقال : إِنَّهُ لَيَرَكُبُ مِنَ الْعِلْمِ أَحَدًا مِنْ سَنَانِ الرُّمَحِ ، كَانَ - وَاللَّهِ - شَدِيدَ الْأَخْذِ لِلْعِلْمِ ، ذَابًا عَنِ الْمَحَارِمِ ، مُتَّبِعًا لِأَهْلِ بَلَدِهِ ، لَا يَسْتَحِلُّ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، شَدِيدَ الْمَعْرِفَةِ بِنَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ ، وَكَانَ يَطْلُبُ أَحَادِيثَ الثَّقَاتِ ، وَالْآخِرَ^(٢) مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ عِلْمَاءُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي أَتْبَاعِ الْحَقِّ ؛ أَخَذَ بِهِ وَجَعَلَهُ دِينَهُ ، وَقَدْ شَتَّعَ عَلَيْهِ قَوْمٌ ، فَسَكَنَّا عَنْهُمْ بِمَا نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْهُ .

وقال الأوزاعيُّ لابن المبارك : مَنْ هَذَا الْمُبْتَدِعُ الَّذِي خَرَجَ بِالْكُوفَةِ يُكْنَى أَبَا حَنِيفَةَ ؟ فَأَرَاهُ مَسَائِلَ عَوِيصَةٍ مِنْ مَسَائِلِهِ ، فَلَمَّا أَنْ رَأَاهَا مَنْسُوبَةً لِلثُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قُلْتُ : شَيْخٌ لَقِيتُهُ بِالْعِرَاقِ ، قَالَ : هَذَا نَبِيلٌ مِنَ الْمَشَائِخِ ، أَذْهَبَ فَاسْتَكْبِرَ مِنْهُ ، قُلْتُ : هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ الَّذِي نَهَيْتُ

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٤ / ١٣) .

(٢) في المخطوط : (والأخذ) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ١٩١) ، وهو الصواب ، والله أعلم ، والمراد : أنه يعتمد فيما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله وتكرر فعله له آخرَ فعلٍ ، على أنه ناسخ لما قبله .

عنه^(١) ، ثم لما اجتمع بأبي حنيفة بمكة ؛ جراه في تلك المسائل ، فكشفها أبو حنيفة رضي الله عنه له بأكثر مما كتبها ابن المبارك عنه ، فلما أفتقا ؛ قال الأوزاعي لابن المبارك : غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله ، وأستغفر الله تعالى ، لقد كنت في غلط ظاهر ، ألزم الرجل ؛ فإنه بخلاف ما بلغني عنه .

وقال ابن جريج لما بلغه من علمه ، وشدة ورعه ، وصيانته لدينه وعلمه : أحسبه سيكون له في العلم شأن عجيب .

وذكر عنه يوماً ، فقال لمحدثيه : أسكتوا ؛ إنه لفقيه ، إنه لفقيه ، إنه لفقيه .

وقال أحمد ابن حنبل في حقه : إنه من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة ؛ بمحل لا يدرکه أحد ، ولقد ضرب بالسياط ليلي القضاء للمنصور ؛ فلم يفعل ، فرحمة الله تعالى عليه ورضوانه .

وقال يزيد بن هارون لما سئل عن النظر في كتبه : أنظروا فيها ؛ فإنني ما رأيت أحداً من الفقهاء يكره النظر في قوله ، ولقد أحتال الثوري في « كتاب الزهن » له حتى نسخه^(٢) .

ولما قيل له : رأي مالك أحب إليك من رأي أبي حنيفة ؟ قال : أكتب حديث مالك ؛ فإنه كان يتتقى الرجال ، والفقه صناعة أبي حنيفة وصناعة أصحابه ، كأنهم خلّقوا له .

وروى الخطيب عن بعض أئمة الزهد : أنه قال : يجب على أهل الإسلام أن يدعوا لأبي حنيفة في صلاتهم ؛ لحفظه عليهم السنة والفقه^(٣) .

(١) أخرجها إلى هذا القدر الخطيب في « تاريخه » (٣٣٨ / ١٣) ، وأخرجها مع تتمتها أبو القاسم الجرجاني على ما قاله الإمام الصالح في « عقود الجمان » (ص ١٩٢) .

(٢) أخرج الخطيب في « تاريخه » (٣٤٢ / ١٣) .

(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٤ / ١٣) ، وصاحب هذا القول هو : عبد الله بن داود الخريبي .

وقال : النَّاسُ فِيهِ حَاسِدٌ ، وَجَاهِلٌ ، وَهُوَ أَحْسَنُهُمَا عِنْدِي ^(١) .

وقال : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ ذُلِّ الْعَمَى وَالْجَهْلِ ، وَيَجِدَ حِلَاوَةَ الْفَقْهِ ؛ فَلْيَنْظُرْ فِي كُتُبِهِ .

وقال مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ) ^(٢) .

وقال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ : مَا سَمِعْنَا أَحْسَنَ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ يَذْهَبُ فِي الْفَتَوَى إِلَى قَوْلِهِ ^(٣) .

وقال النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ : (كَانَ النَّاسُ نِيَاماً عَنِ الْفَقْهِ ، حَتَّى أَيْقَظَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، بِمَا فَتَقَهُ ، وَبَيَّنَّه ، وَلَخَّصَهُ) ^(٤) .

وقال مِسْعَرٌ - بَكْسِرٍ ، فَسْكُونٍ ، فَفَتْحٍ - ابْنُ كِدَّامٍ - بَكْسَرٍ وَتَخْفِيفٍ مُهْمَلَةٌ - : (مَنْ جَعَلَ أَبَا حَنِيفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ رَجَوْتَ أَلَّا يَخَافَ ، وَلَا يَكُونَ فَرْطٌ فِي الْإِحْتِيَاظِ لِنَفْسِهِ) ^(٥) ، وَقِيلَ لَهُ : لِمَ تَرَكْتَ رَأْيَ أَصْحَابِهِ وَأَخَذْتَ بِرَأْيِهِ ؟ قَالَ : لَصَحَّتْ ، فَأَتَوْا بِأَصَحِّ مِنْهُ ؛ لِأَرْغَبَ عَنْهُ إِلَيْهِ .

وقال ابْنُ الْمُبَارَكِ : (رَأَيْتُ مِسْعَرًا فِي حَلْقَةٍ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ ، وَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْهُ) ^(٦) .

وقال عِيسَى بْنُ يُونُسَ : (لَا تُصَدِّقَنَّ أَحَدًا يَسِيءُ الْقَوْلَ فِيهِ ، فَإِنِّي - وَاللَّهِ - مَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ ، وَلَا أَفْقَهَ مِنْهُ) .

وقال مَعْمَرٌ : (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يُحْسِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْفَقْهِ ، وَيَسْعَهُ أَنْ يَقْيَسَ وَيُشْرَحَ الْحَدِيثَ ؛ أَحْسَنَ مَعْرِفَةً مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَا أَشْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٦٧/١٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٤٥/١٣) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٤٥/١٣) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٤٥/١٣) .

(٥) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٣٩/١٣) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٤٣/١٣) .

يُدخل في دين الله تعالى شيئاً من الشك ، من أبي حنيفة (١) .

وقال الفضيل : (كَانَ [أبو حنيفة] فقيهاً معروفاً بالفقه ، مشهوراً بالورع ، واسع المال ، معروفاً بالأفضال على كل مَنْ يَطُوفُ به ، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار ، قليل الكلام حتى تَرِدَ مسألة في الحلال والحرام ، دالاً على الحق ، هارباً من السلطان) (٢) .

وقال أبو يوسف : (إِنِّي لأدعو له قبل أبيي ، وسمعتُه يقول : إِنِّي لأدعو لحَمَّادٍ مع أبيي) (٣) .

وقال : (أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه زَيَّته الله تعالى بالفقه ، والعملِ والسَّخَاءِ والبذلِ ، وأخلاقِ القرآن التي كانت فيه) .

وقال : (كَانَ خَلَفَ مَنْ مَضَى ، وما خَلَفَ والله على وجه الأرضِ مثله) .

وسئل الأعمش عن مسألة فقال : إِنَّمَا يُحْسِنُ جوابَ هذا الثُّعْمَانُ بن ثابتٍ ، وأظنُّهُ بُورِكٌ له في علمه .

وقال يحيى بن آدم : [قلت للفضل بن موسى السيناني] : ما تقول في هؤلاء الَّذِينَ يَقَعُونَ في أبي حنيفة رضي الله عنه ؟ قال : إِنَّهُ جاءهم بما يَعْقِلُونَهُ وما لا يعْقِلُونَهُ مِنَ العلم ، فَحَسَدُوهُ .

وقال وكيعٌ : (ما رأيتُ أحداً أفقهَ منه ، ولا أحسنَ صلاةً منه) (٤) .

وقال الإمامُ الحافظُ النَّاقِذُ يحيى بن معين : (الفقهاءُ أربعةٌ : أبو حنيفة ، وسفيان ، ومالك ، والأوزاعي) .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٩ / ١٣) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٩ - ٣٤٠ / ١٣) ، وآخره : (هارباً من مال السلطان) .

(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٠ / ١٣) .

(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٥ / ١٣) .

وعنه أيضاً : (القراءةُ عندي قراءةٌ حمزةٌ ، والفقهُ فقهُ أبي حنيفةً ، على هذا أدركتُ النَّاسَ)^(١) .

وسُئِلَ : هل حَدَّثَ سفيانُ عنه ؟ قال : نعم ، كَانَ ثقةً ، صدوقاً في الفقه والحديث ، مأموناً على دين الله تعالى^(٢) .

وقال ابن المبارك : (رأيتُ الحَسَنَ بنَ عُمارةَ آخِذاً بركابه قائلاً : والله ، ما رأيتُ أحداً يتكلَّمُ في الفقه أبلغ ، ولا أصبر ، ولا أحضرَ جواباً منك ، وإِنَّكَ لسيِّدُ مَنْ تكلَّمَ في الفقه في وقتك غيرُ مُدافعٍ ، وما يتكلَّمون فيكَ إلاَّ حسداً)^(٣) .

وقال شعبة : (كَانَ واللهِ ، حَسَنَ الفَهمِ ، جيِّدَ الحَفظِ ، حتَّى شَتَّعُوا عليه بما هو أعلمُ به منهم ، واللهِ ، سيلَقُون عندَ الله [جزاءهم]) ، وكانَ كثيرَ التَّرحُّمِ عليه .

وسُئِلَ يحيى بن معين عنه فقال : ثقةٌ ، ما سمعتُ أحداً ضَعَفَهُ ، هذا شعبةٌ يكتبُ له أن يُحدِّثَ ، ويأمرُهُ ، وشعبةٌ شعبةٌ^(٤) .

ووصفه أيوبُ السَّخْتِيَانِيُّ بالصَّلاح والفقه .

ورُمِيَ عندَ ابنِ عَونٍ بأنَّه يقولُ القولَ ، ثم يَرجِعُ عنه في غَدٍ ، فقال : هذا دليلٌ ورعه ؛ فَإِنَّه يَرجِعُ مِنَ خَطَأٍ إلى صوابٍ ، ولولا ذلك ؛ لَنَصَرَ خَطَأَهُ^(٥) ، ودافعَ عنه .

وقال حماد بن زيد : كُنَّا نأتي عمرو بن دينارٍ ، فإذا جاءَ أبو حنيفةً ؛ أَقبلَ عليه ، وتَرَكَنا نَسأَلُ أبا حنيفةً ، فنسأله فيحدِّثنا .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٤٧ / ١٣) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٤٥٠ / ١٣) .

(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٦٦ / ١٣) .

(٤) أورده العيني في « عمدة القاري » (١٢ / ٦) .

(٥) في المخطوط : (لتعينَ خطؤه) ، والمثبت : من « عقود الجمان » (ص ٢٠٣) .

وقال الحافظ عبد العزيز بن أبي رواد : (مَنْ أَحَبَّ أبا حنيفة ؛ فهو سُنِّيٌّ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ ؛ فهو مبتدعٌ) .

وفي رواية : (بيننا وبين الناس أبو حنيفة رضي الله عنه ، فمن أحبه وتولاه ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ) .

وقال خارجة بن مصعب : (أبو حنيفة في الفقهاء كَقُطْبِ الرَّحَى ، وكالجهنم الذي يَقْدُ الدَّهَبُ) .

وقال الحافظ محمد بن ميمون : (لم يكن في زمن أبي حنيفة أعلم ، ولا أروع ، ولا أزهد ، ولا أعرف ، ولا أفقه منه ، وتالله ، ما سرَّني بسماعي منه مثله ألف دينار) .

وقال إبراهيم بن [أبي] معاوية الضَّرِير ، [عن أبيه] : (مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ حُبُّ أَبِي حَنِيْفَةٍ) .

وقال أيضاً : (كان أبو حنيفة يَصِفُ الْعَدْلَ ويقولُ به ، وَيِنَّ لِلنَّاسِ سُبُلَ الْعِلْمِ ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ مَشْكَلاتِهِ) .

وقال أسد بن حكيم : (لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُبْتَدِعٌ) .

وقال أبو سليمان [الجوزاني] : (كان أبو حنيفة عجباً من الْعَجَبِ ، وَإِنَّمَا يَرِغُبُ عَنْ كَلَامِهِ مَنْ لَمْ يَقْوِ عَلَيْهِ) .

وقال أبو عاصم : (هو والله ، عندي أفقه من ابن جريج ، ما رأيت عيني رجلاً أشدَّ أَقْتَدَاراً عَلَى الْفَقْهِ مِنْهُ) .

وذكر عند داود الطائفي ، فقال : (ذاك نجمٌ يهتدي به السَّارِي ، وَعَلِمٌ تَقْبَلُهُ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ) .

وقال شريك القاضي : (كان أبو حنيفة رضي الله عنه طويلَ الصَّمْتِ ، كَثِيرَ التَّفَكُّرِ ، دَقِيقَ النَّظَرِ فِي الْفَقْهِ ، لَطِيفَ الْإِسْتِخْرَاجِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْبَحْثِ ، إِنَّ

كان الطالب فقيراً ؛ أغناه ، فإذا تعلَّم ؛ قال له : وصلت إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام) .

وقال خلفُ بن أيوب : (صارَ العِلْمُ مِنَ الله تعالى إلى محمَّدٍ صَلَّى الله عليه وسلَّم ، ثُمَّ مِنْهُ إلى أصحابه رضي الله عنهم ، ثُمَّ مِنْهُمْ إلى التابعين ، ثُمَّ صارَ إلى أبي حنيفة وأصحابه ، فَمَنْ شاء ؛ فليرضَ ، وَمَنْ شاء ؛ فليسخط)^(١) .

وقيلَ لبعض الأئمة : ما لك تَخْصُ أبا حنيفةَ عند ذكره بمدح دون غيره ؟ قال : لأنَّ منزلته ليست كمنزلة غيره فيما أنتفع النَّاسُ بعلمه ، فأخصَّه عند ذكره ؛ ليرغب النَّاسُ بالدُّعاء له .

والآثارُ في الثَّقَلِ عَنِ الأئمة غير ما ذُكِرَ كثيرةٌ ، وفي بعض ما ذكرناه مَقْنَعٌ للمُنْصِفِ المذعنِ الَّذِي يَعْرِفُ الحقَّ لأهله ، وَمِنْ ثُمَّ قال الحافظُ أبو عمر يوسفُ بن عبد البر يختم بعد كلام ذَكَرَهُ : (وأهلُ الفقه لا يلتفتون إلى مَنْ طَعَنَ عليه ، ولا يُصدِّقون بشيءٍ مِنَ السُّوءِ يُسَبُّ إليه) .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٦ / ١٣) .

الفصل الرابع عشر في شدة اجتهاده في العبادة

قال الذهبي : (قد تواتر قيامه الليل وتهجدّه وتعبّده) .

ومن ثمّ كان يُسمّى الوتد ؛ مِنْ كثرة قيامه الليل ، بل أحياء بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة .

وحُفِظَ عنه : أنّه صَلَّى صلاةَ الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ؛ إذ كان يقومُ عامّةَ الليل ، يقرأ جميعَ القرآن في ركعة واحدة ، يُسمَعُ بكأوه بالليل ، حتّى يرحمهُ جيرانه .

وحُفِظَ عنه : أنّه ختم القرآن في الموضع الَّذي تُوفّي فيه سبعة آلاف مرة .

ووقع رجلٌ فيه عند ابن المبارك ، فقال له : (ويحك ! أتقعُ في رجلٍ صَلَّى خمساً وأربعين سنة خمسَ صلواتٍ على وضوءٍ واحدٍ ، وكان يجمع^(١) القرآن في ركعة ، وتعلّمت ما عندي مِنَ الفقه منه ؟) (٢) .

وقال أبو مطيع : (ما دخلتُ الطّوافَ في ساعةٍ مِنَ الليل إلّا رأيتُ أبا حنيفة وسفيانَ فيه) (٣) .

ولمّا غسّله الحسنُ بنُ عُمارة ؛ قال : (رحمك الله وغفر لك ، لم تُفْطِرْ منذ ثلاثين سنة ، وقد أتعبتَ مَنْ بعدك ، وفَضَحْتَ الْقُرْآنَ) (٤) .

(١) في هامش المخطوط : (نسخة : يختم) ، وفي « تاريخ بغداد » : (وكان يجمع القرآن في ركعتين) .

(٢) أخرج هذه الروايات الخطيب في « تاريخه » (٣٥٤ / ١٣) .

(٣) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥٣ / ١٣) .

(٤) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥٤ / ١٣) .

وسبب إحيائه الليل : أنه سمع رجلاً يقول لآخر : هذا أبو حنيفة الذي لا ينام ، فقال لأبي يوسف : (سبحان الله ! ألا ترى أن الله تعالى قد نشر لنا هذا الذکر ، أوليس بقيق أن يعلم الله منا ضد ذلك ؟! والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعل) ، فكان يحيي الليل صلاة وتضرعاً ودعاءً^(١) .

وقال أبو يوسف : (كان يختم كل يوم وليلة ختمة ، وفي رمضان ويوم العيد اثنتين وستين ختمة ، وكان سخيّاً بالمال ، صبوراً على تعليم العلم ، شديد الاحتمال لما يقال فيه ، بعيد الغضب ، شهدته يصلي الصبح بوضوء أول الليل عشرين سنة ، ومن صحبه قبلنا قالوا : إنه كذلك أربعين سنة) .

وقال مسعر : (رأيته يصلي الغداة ، ثم يجلس للناس في العلم إلى أن يصلي الظهر ، ثم يجلس إلى العصر ، ثم إلى قريب المغرب ، ثم إلى العشاء ، فقلت في نفسي : متى يتفرغ هذا للعبادة ؟! لأتأهده^(٢) ، [فتأهده] ، فلما هدا الناس ؛ خرج إلى المسجد متطهراً متعظراً ، كأنه عروس ، فأنصب للصلاة إلى الفجر ، ثم دخل ولبس ثيابه ، وخرج لصلاة الصبح ، ففعل كما فعل من قبل ، فقلت في نفسي : إن الرجل قد ينشط الليلة ، لأتأهده ، [فتأهده] ، فلما هدا الناس ، وفعل كفعله في ليله ويومه ، حتى إذا صلى العشاء ؛ قلت : إن الرجل قد ينشط الليلتين ، لأتأهده الليلة ، [فتأهده] ، ففعل كفعله [في ليلتيه] قبل ، فقلت : لألزمته إلى أن أموت أو يموت^(٣) ، قال : فما رأيته بالتّهار مفطراً ، ولا بالليل نائماً ، وكان يغفو قبل الظهر غفوة خفيفة) .

ومات مسعر في سجوده ، في مسجد أبي حنيفة رضي الله عنه^(٤) .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٥ / ١٣) .

(٢) أي : لأتأهده أو لأراقبه .

(٣) أخرجه إلى هذا القدر الخطيب في « تاريخه » (٣٥٥ / ١٣) ، وأخرجها بتمامها أبو محمد الحارثي وأبو عبد الله بن خسرو على ما قاله الصالح في « عقود الجمان » (ص ٢١٤) .

(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٦ / ١٣) .

وقَالَ شَرِيكَ : (كُنْتُ مَعَهُ سَنَةً ، فَمَا رَأَيْتُهُ وَضَعَ جَنْبَهُ عَلَى الْفِرَاشِ)^(١) .

وعن خَارِجَةَ : خَتَمَ الْقُرْآنَ فِي رُكْعَةٍ دَاخِلَ الْكُعْبَةِ أَرْبَعَةً ، وَعَدَّ مِنْهُمْ أَبَا حَنِيفَةَ^(٢) .

وقال الفضل بن دُكَيْنٍ - بضم الدال المهملة - : (رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ صَلَاةٍ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَقَدْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ يَبْكِي وَيَدْعُو ، فيقولُ القائلُ : هُوَ وَاللَّهِ ، يَخْشَى اللَّهَ ، وَكُنْتُ إِذَا رَأَيْتُهُ [رَأَيْتُهُ] مِثْلَ الشَّنِّ الْبَالِي مِنَ الْعِبَادَةِ) .

وَالشَّنُّ : بفتح الشين وتشديد النون : الْقُرْبَةُ الْخَلِيقَةُ .

وَرَدَّدَ فِي صَلَاتِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ ﴾ [القمر : ٤٦] ، لَيْلَةً كَامِلَةً .

وَقَرَأَ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى حَتَّى وَصَلَ إِلَى : ﴿ فَمَرَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَّنَا عَذَابَ السَّمُورِ ﴾ [الطور : ٢٧] ، فَمَا زَالَ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أُذِنَ لِلْفَجْرِ^(٣) .

وَقَالَتْ أُمُّ وَلَدِهِ : (مَا تَوَسَّدَ فِرَاشًا بَلِيلٍ مِنْذُ عَرَفْتُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ نَوْمُهُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالصَّيْفِ ، وَأَوَّلَ اللَّيْلِ بِمَسْجِدِهِ فِي الشِّتَاءِ)^(٤) .

وقال أَبُو أَبِي رَوَادٍ : (مَا رَأَيْتُ أَصْبَرَ عَلَى الطَّوَافِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالْفُتْيَا بِمَكَّةَ مِنْهُ ، إِنَّمَا كَانَ يُمَضِّي كُلَّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي طَلَبِ الْآخِرَةِ وَالتَّجَاةِ ، وَلَقَدْ شَاهَدْتُهُ عَشَرَ لَيَالٍ ، فَمَا رَأَيْتُهُ نَامَ بِاللَّيْلِ ، وَلَا هَذَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ؛ مِنْ طَوَافٍ ،

(١) أَخْرَجَ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٥ / ١٣) مِثْلَهُ عَنْ أَبِي الْجَوِيرِيَةِ بِلَفْظٍ : (لَقَدْ صَحَبْتُهُ أَشْهُرًا ، فَمَا مِنْهَا لَيْلَةٌ وَضَعَ جَنْبَهُ فِيهَا) .

(٢) أَوْرَدَهُ الْمَرْيُ فِي « تَهْذِيبِ الْكَمَالِ » (٤٣٦ / ٢٩) .

(٣) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٧ / ١٣) .

(٤) أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ ، عَلَى مَا قَالَهُ الصَّالِحِيُّ فِي « عَقُودِ الْجَمَانِ » (ص ٢١٩) ، وَلِلذَّهَبِيِّ تَأْلِيفٌ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي جَزَائِنَ ، كَمَا ذَكَرَ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِهِ : « تَارِيخُ الْإِسْلَامِ » .

وصلاة ، وتعليم) .

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْمَنَاقِبِ : أَنَّهُ لَمَّا حَجَّ حَجَّةَ الْوُدَاعِ ؛ أُعْطِيَ السَّدَنَةَ نِصْفَ مَالِهِ ؛ لِيُمْكِّنُوهُ مِنَ الصَّلَاةِ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ ، فَقَرَأَ نِصْفَ الْقُرْآنِ قَائِمًا عَلَى رِجْلٍ ، ثُمَّ نِصْفَهُ الْآخَرَ قَائِمًا عَلَى الْآخَرَى ، وَقَالَ : يَا رَبُّ ، عَرَفْتُكَ حَقًّا مَعْرِفَتِكَ ، وَمَا عَبْدْتُكَ حَقَّ الْعِبَادَةِ ، فَهَبْ نَقْصَانَ الْخِدْمَةِ لِكَمَالِ الْمَعْرِفَةِ ، فَتُودِي مِنْ زَاوِيَةِ الْبَيْتِ : عَرَفْتَ فَأَحْسَنْتَ ، وَأَخْلَصْتَ الْخِدْمَةَ ، غَفَرْنَا لَكَ وَلِمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ^(١) .

تَنْبِيهٌُ : لَا يُتَافَى مَا نُقِلَ عَنْهُ - إِنْ صَحَّ - مِنْ قَوْلِهِ : (عَرَفْتُكَ حَقًّا مَعْرِفَتِكَ) مَا قَالَهُ غَيْرُهُ : (سُبْحَانَكَ ! مَا عَرَفْنَاكَ حَقًّا مَعْرِفَتِكَ) ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الْإِمَامِ : عَرَفْتُكَ حَقًّا مَعْرِفَتِكَ اللَّائِقَةَ بِي ، وَالتِّي أَنْتَهَى إِلَيْهَا عِلْمِي ، فَفِيهِ تَجَوُّزٌ ، وَمُرَادُ غَيْرِهِ : أَنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ اللَّائِقَةَ بِالْحَقِّ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَقِيقَةُ ، كَيْفَ لَا وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَالْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَقُولُ : « لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »^(٢) ؟! وَفِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى ، فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُلْهِمُ عِنْدَ سَوْأَلِهِ فِيهَا مُحَامِدًا لَمْ يَكُنْ أُلْهِمَهَا قَبْلُ^(٣) ؟! فَهَذِهِ مَعَارِفٌ مُتَجَدِّدَةٌ ، وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ .

وَوُقُوفُهُ عَلَى رِجْلٍ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ عِنْدَ غَيْرِهِ ؛ لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فِي النَّهْيِ عَنْهُ^(٤) ، فَفَرَضَ أَنَّهُ رَأَى كِرَاهَتَهُ ، وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ مُجَاهِدَةً

(١) ذَكَرَهَا الْهَمْدَانِيُّ فِي « الْخَزَانَةِ » ، عَلَى مَا قَالَهُ الصَّالِحِيُّ فِي « عَقُودِ الْجَمَانِ » (ص ٢٢٠) .

(٢) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مُسْلِمٌ (٤٨٦) ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٥٥) ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٩٣٢) ، وَغَيْرُهُمْ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٣٠٦/١) ، وَأَحْمَدُ (٩٦/١) ، وَغَيْرُهُمَا .

(٣) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥١٠) ، وَمُسْلِمٌ (١٩٣) ، وَغَيْرُهُمَا ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ مَشْهُورٌ .

(٤) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ عَلَى « إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ » (١/١٨١) : (حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ =

لنفسه ، وليسَ ببعيدٍ أنَّ غرضَ مجاهدةِ النفسِ في مثل ذلك ممَّن لم يختلَّ منه خشوعه مانعٌ للكرامة .

وختمهُ القرآنُ في ركعة لا ينافي خبر : أنَّ مَنْ قرأه في أقلِّ مِنْ ثلاثٍ ؛ لم يتفقهُ^(١) ؛ لأنَّ محلَّهُ فيمَّن لم تُخرق له العادة في الحفظ والسهولة واتِّساع الزمن ، ومن ثمَّ جاء عن كثيرٍ مِنَ الصحابة والتابعين أنَّهم كانوا يختمونهُ في ركعة^(٢) ، بل ختمهُ بعضهم أربع مرات فيما بين المغرب والعشاء ، وكلُّ ذلك من باب الكرامات ، فلا يُعترض به .

* * *

= الصفن والصفد في الصلاة : عزاه رزين إلى « الترمذي » ، ولم أجده عنده ، ولا عند غيره ، وإنَّما ذكره أصحاب الغريب كابن الأثير في « النهاية » [٣ / ٣٥ ، ٣٩] ، وروى سعيد بن منصور : أنَّ ابن مسعود رأى رجلاً صافاً أو صافناً قدميه ، فقال : أخطأ هذا السنَّة) .

(١) أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ابن حبان (٧٥٨) ، وأبو داود (١٣٩٠) ، والترمذي (٢٩٤٩) ، والنسائي في « الكبرى » (٨٠١٣) ، وابن ماجه (١٣٤٧) ، والدارمي (١٥٣٤) ، والبيهقي في « الصغير » (١٠١٢) ، وغيرهم .
(٢) منهم : سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، على ما أخرجه البيهقي في « الشعب » (١٩٩٣) ، والطبراني في « الكبير » (٨٧ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥٧ / ١) ، وغيرهم .

ومنهم : سيدنا تميم الداري رضي الله عنه ، على ما أخرجه البيهقي في « السنن » (٢٥ / ٣) ، و« الشعب » (١٩٩٤) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢٤٣ / ٢) .
ومنهم : سيدنا سعيد بن جبير رحمه الله تعالى ، على ما أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢٤٣ / ٢) ، وغيره .

الفصل الخامس عشر

في خوفه ومراقبته لربه سبحانه وتعالى

قال أسدُ بن عمرو : (كان بكاء أبي حنيفة رضي الله عنه يسمع بالليل ، حتَّى يرحمهُ جيرانهُ)^(١) .

وقال وكيعٌ : (كان والله ، عظيمَ الأمانة ، وكان الله تعالى في قلبه جليلاً كبيراً ، وكان يؤثّرُ رضا الله تبارك وتعالى على كلِّ شيءٍ ، ولو أخذته السيوفُ في الله تعالى ؛ لاحتَمَلَ ، رحمهُ الله ، ورضيَ عنه ربُّه رضا الأبرار ؛ فلقد كان منهم)^(٢) .

وقال يحيى [بن سعيد] القطانُ : (كنتُ إذا نظرتُ إليه ؛ عرفتُ أنّه يتقي الله عزَّ وجلَّ)^(٣) .

وقامَ ليلةً بهذه الآية ، يردُّها ويبكي ويتضرَّعُ : ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ﴾ [القمر : ٤٦]^(٤) .

وبلغ في ليلة : ﴿ أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر : ١] ، فردَّدها حتَّى أصبحَ .

وقال يزيدُ بن الكميث^(٥) - وكان من الأخيار - : (قرأ الإمامُ « إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زَلْزَالَهَا » وأبو حنيفةُ خلفه ، فلمَّا فرغَ ؛ نظرتُ إليه ، فإذا هو جالسٌ يتفكَّرُ ويتنقَّسُ ، فقمْتُ ؛ لئلاً يشتغلَ قلبُه بي ، وتركْتُ القنديلَ وزيتُه قليلٌ ، ثمَّ

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٤ / ١٣) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٨ / ١٣) .

(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٢ / ١٣) .

(٤) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥٧ / ١٣) .

(٥) في المخطوط : (يزيد بن الليث) ، والمثبت من « تاريخ بغداد » (٣٥٧ / ١٣) ، و« عقود الجمان » (ص ٢٢٥) .

جئتُ وقد طلع الفجرُ وهو قائمٌ ، وقد أخذَ بلحية نفسه وهو يقولُ : يا مَنْ يجزي بمثقالِ ذرةٍ خيرٌ خيراً ، ويا مَنْ يجزي بمثقالِ ذرةٍ شرٌّ شراً ، أجزِ الثَّعْمَانُ عَبْدَكَ مِنَ النَّارِ وهو يقربُ منها ، وأدخله في سعة رحمتك ، قال : فأنيثُ فإذا القنديلُ يَزهَرُ^(١) وهو قائمٌ ، فلمَّا دخلتُ عليه ؛ قال لي : تريدُ أن تأخذَ القنديلَ ؟ قلت : قد أذنتُ لصلاة الغداة ، قال : أكنتم عليَّ ما رأيتم ، وركع ركعتي الفجر ، وجلسَ حتَّى أقمتُ الصَّلَاةَ ، وصَلَّيْ معنا الغداةَ على وضوءٍ أوَّلَ اللَّيْلِ^(٢) .

وقال أبو الأحوص : (لو قيلَ له : إنَّك تموتُ إلى ثلاثةِ أيَّامٍ ؛ ما كانَ فيه فضلُ شيءٍ يقدِّرُ أن يزيده على عمله الَّذي كانَ يعملُ) .

وذكرَ عندَ عيسى بن يونسَ ، قال : فدعا له وقال : ما كانَ أشدَّ اجتهداه في الأَ يعصِي الله تعالى ، وأن يُعظَّمَ حُرُماته .

وقال : (لولا الحرجُ ؛ ما أفنيْتُ ، أخوفُ ما أخافُ أن يُدخلني النَّارَ ما أنا عليه مِنَ الفتوى) .

وقال : (ما أجترأتُ على الله تعالى منذُ فَقَّهْتُ) .

وسَمِعَ غلامه يسألُ الجَنَّةَ ، فبكى حتَّى اختلجَ صُدْغَاهُ وَمَنْكِبَاهُ ، وأَمَرَ بغلقِ الدُّكَّانِ ، وقامَ مغطى الرأسِ مُسرِعاً ، ثمَّ قال : (ما أجزأنا على الله ! يقول أحدنا : نسألُ الله الجَنَّةَ ، وإِنَّمَا يسألُ ذلك مَنْ رَضِيَ نَفْسَهُ ، إِنَّمَا يُريدُ مثلنا أن يسألَ الله العفوَ .

وقرأ الإمامُ يوماً في صلاة الصُّبح ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ [إبراهيم : ٤٢] ، فَأَرْتَعَدَ حتَّى عَرِفَ ذلكَ مِنْهُ .

وكان إذا أشكلت عليه مسألةٌ ؛ قال لأصحابه : ما هذا إلَّا لِذَنْبِ أَحَدِثِهِ ، فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ ، وربَّما قامَ فتوضَّأَ وصَلَّى ركعتين ، وَيَسْتَغْفِرُ ، فَتَفْرُجَ لَهُ المسألةُ ،

(١) أي : يتلأأ .

(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥٧ / ١٣) .

فيقول : أَسْتَبَشَرْتُ ؛ لِأَنِّي رَجَوْتُ أَنَّهُ قَدْ تَيَّبَ عَلَيَّ^(١) حَتَّى أَدْرَكْتُ الْمَسْأَلَةَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْفَضِيلَ ، فَبَكَى بَكَاءً شَدِيداً ، ثُمَّ قَالَ : رَحِمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِقَلَّةِ ذُنُوبِهِ ، أَمَّا غَيْرُهُ : فَلَا يَتَّبِعُهُ لَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ذُنُوبَهُ قَدْ أَسْتَغْرَقَتْهُ .

وَوُطِئَ رَجُلٌ صَبِيٌّ لَمْ يَرَهُ ، فَقَالَ : يَا شَيْخَ ، أَمَّا تَخَافُ الْقِصَاصَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَعُشِّي عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ ؛ قِيلَ لَهُ : مَا أَشَدَّ مَا أَخَذَ بِقَلْبِكَ قَوْلُ هَذَا الْغُلَامِ ! فَقَالَ : أَخَافُ أَنَّهُ لُقِّنَ .

وَرُمِيَ هُوَ وَأَبْنُ الْمَعْتَمِرِ يَسَارَانِ وَيَبْكِيَانِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَمَّا خَرَجَ ؛ قِيلَ لَهُ : مَا بِالْكُما أَكْثَرْتُمَا الْبَكَاءَ ؟ قَالَ : ذَكَرْنَا الزَّمَانَ وَغَلَبَةَ أَهْلِ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ ، فَكَثُرَ لَذَلِكَ بَكَؤُنَا .

وَكَانَ عِنْدَ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ يُسْمَعُ وَقْعُ دُمُوعِهِ عَلَى الْحَصِيرِ كَأَنَّهُ الْمَطَرُ ، وَكَانَتْ آثَارُ الْبَكَاءِ تُرَى فِي عَيْنَيْهِ وَخَدَّيْهِ ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ ، آمِينَ ، آمِينَ .

* * *

(١) في المخطوط : (أن يتوب) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٢٩) .

الفصل السادس عشر

في حفظه لسانه عما لا يعنيه وعن الشؤ ما أمكنه

قال له بعض مناظره : يا مبتدع ، يا زنديق ، فقال : غفر الله لك ، الله يعلم مني خلاف ما قلت ، وإني ما عدلت به أحداً منذ عرفته ، ولا أرجو إلا عفوه ، ولا أخاف إلا عقابه ، ثم بكى عند ذكر العقاب ، وسقط صريعاً^(١) ، ثم أفاق ، فقال له الرجل : أجعلني في حل ، فقال : كل من قال في شيئاً من أهل الجهل فهو في حل ، وكل من قال في شيئاً مما ليس في أهل العلم فهو في حرج ؛ فإن غيبة العلماء تبقى شيئاً بعدهم .

وقال الفضل بن دكين : (كان هيوياً ، لا يتكلم إلا جواباً ، ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يستمع إليه) .

وقيل له : أتق الله ، فانتفض وطأ رأسه ، ثم قال : يا أخي ، جزاك الله خيراً ، ما أحوج الناس في كل وقت إلى من يذكرهم الله تعالى وقت إعجابهم بما يظهر على ألسنتهم من العلم حتى يريدوا الله تعالى بأعمالهم ، [أعلم أنني ما نطقت بالعلم إلا] وأنا أعلم أن الله عز وجل يسألني عن الجواب ، ولقد حرصت على طلب السلامة .

وكان إذا دخل عليه داخل وقال : كان كيت وكيت ، وأكثر ؛ قال له : دغ ما أنت فيه ، ما تقول في كذا وكذا ؟ فيقطع عليه كلامه ويقول : إياكم ونقل ما لا يحبه^(٢) الناس من حديث الناس ، عفا الله عمن قال فينا مكروهاً ، ورحم الله من قال فينا جميلاً ، تفقهوا في دين الله ، وذروا الناس وما قد اختاروا لأنفسهم ، فيحوجهم الله تعالى إليكم .

(١) في المخطوط : (سريعاً) ، والمثبت من هامش « عقود الجمان » (ص ٢٢٦) .

(٢) في المخطوط : (ما يحبه الناس) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٢٨) .

وقيلَ له : أيُّهما أفضلُ : علقمَةُ ، أوِ الأسودُ ؟ فقالَ : والله ، ما قَدَرِي أَنْ أذكرَهما إلَّا بالدُّعاء والاستغفار ؛ إجلالاً لهما ، فكيفُ أفضلُ بينهما ؟!

وقال ابنُ المباركَ للثوريِّ : ما أبعدَ أبا حنيفةَ مِنَ الغيبةِ ! ما سمعتهُ يَغتابُ عدوًّا له قطُّ ، قال : هو واللهِ أعقلُ مِنْ أَنْ يُسلِّطَ على حَسَنَاتِهِ ما يذهبُ بها^(١) .

وقال شريكٌ : (كانَ طويلَ الصَّمْتِ ، كثيرَ العقلِ والفقهِ ، قليلَ المُجادلةِ للنَّاسِ ، قليلَ المحادثةِ لهم) .

وقال ضمرة : (لم يختلفِ النَّاسُ أنَّ أبا حنيفةَ كانَ مستقيمَ اللِّسانِ ، لم يذكُرْ أحداً بسوءٍ) .

وقيلَ له : النَّاسُ يتكلَّمونَ فيكَ ، ولا تتكلَّمُ في أحدٍ ! قالَ : هو فضلُ الله يؤتيه مَنْ يشاءُ .

وقالَ بكرُ بن معروف : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ سيرةً في أُمَّةٍ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من أبي حنيفةَ رضي الله عنه) .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٦٣ / ١٣) .

الفصل السابع عشر في كرمه

قال غير واحد : إنه كان أكرم الناس مجالسةً ، وأكثرهم إكراماً ومواساةً لأصحابه ، ولمن جلس إليه ، ومن ثمَّ كان يُروَّجُ من احتاج ، ويُنفق عليه ، ويُرسَلُ إلى كلِّ منهم قَدَرٌ منزلته .

ورأى على بعض جلسائه ثياباً رثَّةً ، فأمره أن يجلس حتَّى يَتَفَرَّقَ النَّاسُ ، ثُمَّ قال له : خذ ما تحت المصلَّى فتجملْ به ، فإذا هو ألفُ درهم .
وقال أبو يوسف : (كَانَ لَا يَكَادُ يُسْأَلُ حَاجَةً إِلَّا قَضَاهَا)^(١) .

ولمَّا خَتَمَ وَلَدُهُ حَمَّادُ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ ؛ أَعْطَى الْمَعْلَمَ خَمْسَ مِئَةِ دَرَاهِمٍ^(٢) - وَفِي رِوَايَةٍ : أَلْفَ دَرَاهِمٍ - فَقَالَ الْمَعْلَمُ : مَاذَا صَنَعْتُ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيَّ هَذَا ؟ فَأَحْضَرَهُ وَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : لَا تَسْتَحْقِرْ مَا عَلَّمْتَ وَلَدِي ، وَاللَّهِ ، لَوْ كَانَ مَعَنَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لَدَفَعْنَاهُ إِلَيْكَ ؛ تَعْظِيماً لِلْقُرْآنِ .

وكان يَجْمَعُ رِبْحَ تِجَارَتِهِ الَّتِي يُرْسِلُهَا إِلَى بَغْدَادَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ ، فَيَشْتَرِي مِنْهُ لَشَبُوحَ الْمُحَدِّثِينَ حَوَائِجَهُمْ ؛ مِنْ نَحْوِ قُوتٍ وَكِسْوَةٍ ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْبَاقِيَ إِلَيْهِمْ ، فَيَقُولُ : أَنْفِقُوا فِي حَوَائِجِكُمْ ، وَلَا تَحْمَدُوا إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى ؛ فَإِنِّي مَا أُعْطَيْتُكُمْ مِنْ مَالِي شَيْئاً ، وَلَكِنْ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ يُجْرِيهِ عَلَى يَدَيَّ^(٣) .

وقال وكيعٌ : (قَالَ لِي أَبُو حَنِيفَةَ : مَا مَلَكَتُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ؛ إِلَّا أَخْرَجْتُهُ - أَيِ : الْأَكْثَرِ - وَإِنَّمَا أُمْسِكُ الْأَرْبَعَةَ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ

(١) أخرجها مع ما قبلها الخطيب في « تاريخه » (٣٦١ / ١٣) .

(٢) أخرجها إلى هذا القدر الخطيب في « تاريخه » (٣٦١ / ١٣) ، وتمتها عند ابن جبارة في « الكامل » على ما قاله الصالح في « عقود الجمان » (ص ٢٣٣) .

(٣) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٦٠ / ١٣) .

كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ : « أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَمَا دُونَهَا نَفَقَةٌ »^(١) ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَحْتَاجَ إِلَى هَؤُلَاءِ ؛ مَا أَمْسَكْتُ مِنْهَا دَرَاهِمًا وَاحِدًا) .

وَقَالَ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ كَثِيرَ الصَّدَقَةِ ، وَكَانَ كُلُّ مَالٍ يَسْتَفِيدُهُ لَا يَدَعُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا أَخْرَجَهُ ، وَلَقَدْ وَجَّهَ إِلَيَّ هَدَايَا أَسْتَوْحَشْتُ مِنْ كَثَرَتِهَا ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : لَوْ رَأَيْتَ هَدَايَا بَعَثَ بِهَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَمَا كَانَ يَدَعُ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ إِلَّا بَرَّهَ بَرًّا وَاسِعًا) .

وَقَالَ مِسْعَرٌ : (كَانَ لَا يَشْتَرِي لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ كِسُوءَةً أَوْ فَاكِهَةً أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ إِلَّا اشْتَرَى قَبْلَ ذَلِكَ لِشُيُوخِ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ) .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : (كَانَ يَغْتَنِّمُ لِمَنْ يَشْكُرُهُ عَلَى شَيْءٍ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وَيَقُولُ : أَشْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْكَ ، وَكَانَ يَعْوَلُنِي وَعِيَالِي عَشْرَ سَنِينَ ، وَإِذَا قُلْتُ لَهُ : مَا رَأَيْتُ أَجُودَ مِنْكَ ؛ يَقُولُ : كَيْفَ لَوْ رَأَيْتَ حَمَادًا ، وَمَا رَأَيْتُ أَجْمَعَ لِلْخِصَالِ الْمَحْمُودَةِ مِنْهُ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : أَبُو حَنِيفَةَ زَيَّيْتُهِ اللَّهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَالسَّخَاءِ وَالْبَذْلِ ، وَأَخْلَاقِ الْقُرْآنِ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ) .

وَقَالَ شَقِيقٌ : (كُنْتُ مَعَهُ فِي طَرِيقٍ ، فَرَأَاهُ رَجُلٌ ، فَأَخْتَبَأَ مِنْهُ ، وَأَخَذَ فِي طَرِيقٍ آخَرَ ، فَصَاحَ بِهِ ، فَجَاءَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ : لِمَ عَدَلْتَ عَنْ طَرِيقِكَ ؟ فَقَالَ : لَكَ عَلَيَّ عَشْرَةُ آلَافٍ دَرَاهِمٍ ، وَقَدْ طَالَ عَلَيَّ الْوَقْتُ وَأَعْسَرْتُ ، فَاسْتَحَيْتُ مِنْكَ ، فَقَالَ : سَبْحَانَ اللَّهِ ! بَلِّغْ بِكَ الْأَمْرُ كُلَّ هَذَا ؟ ! وَهَبْتُهُ لَكَ كُلَّهُ^(٢) ، وَأَشْهَدْتُ عَلَى نَفْسِي ، فَلَا تَتَوَارَ ، وَأَجْعَلْنِي فِي حُلٍّ مِمَّا دَخَلَ فِي قَلْبِكَ مِنِّي) ، قَالَ شَقِيقٌ : (فَعَلِمْتُ أَنَّهُ زَاهِدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ) .

وَقَالَ الْفُضَيْلُ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ الْأَفْضَالِ ، وَقِلَّةِ الْكَلَامِ ، وَإِكْرَامِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ) .

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي « الْمَصْنُفِ » (٧١٥٠) ، وَ« التَّفْسِيرِ » (٢٧٣ / ٢) ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « تَفْسِيرِهِ » (١٠٠٨٢) ، وَغَيْرُهُمَا .

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ : (وَهَبْتُهُ مِنْكَ) ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ .

وقال شريك : (كَانَ يُعْنِي مَنْ يُعَلِّمُهُ ، وَيُتْفِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ ، فَإِذَا تَعَلَّمَ ؛ قَالَ لَهُ : لَقَدْ وَصَلْتَ إِلَى الْغِنَى الْأَكْبَرِ بِمَعْرِفَةِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ) .

وحُجِسَ إبراهيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ ، فَأَرَادَ بَعْضُ إِخْوَانِهِ أَنْ يَجْمَعَ لَهُ مِنَ النَّاسِ ، فَلَمَّا صَارَ لِأَبِي حَنِيفَةَ ؛ أَمَرَهُ بِرَدِّ مَا أَخَذَهُ مِنَ النَّاسِ ، وَقَضَى عَنْهُ جَمِيعَ دَيْنِهِ .

وأَهْدَى إِلَيْهِ شَخْصٌ شَيْئاً ، فَكَافَأَهُ بِأَضْعَافِهِ ، فَقَالَ لَهُ : لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ مَا أَهْدَيْتُ لَكَ ، قَالَ : لَا تَقُلْ هَذَا ؛ فَإِنَّ الْفَضْلَ لِلسَّابِقِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْهَيْثَمُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً ؛ فَكَافَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تَكْفُتُونَهُ ؛ فَأَثْنُوا عَلَيْهِ »^(١) ، فَقَالَ لَهُ [الرَّجُلُ] : وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَمِيعِ مَا أَمْلِكُ .

* * *

(١) أخرج نحوه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ابن حبان (٣٤٠٨) ، والحاكم (٤١٢/١) ، وأبو داود (١٦٧٢) ، والنسائي (٨٢/٥) ، والبيهقي (١٩٩/٤) وغيرهم .

الفصلُ الثَّامنُ عَشَرُ في زهده وورعه

قال ابنُ المبارك : (قَدِمْتُ الكُوفَةَ ، فسألتُ عن أزهدِ أهلها ، فقالوا : أبو حنيفة ^(١)) .

و[قال] : (أرادَ شراءَ جاريةٍ ، فمكثَ عشرَ سنينَ - وفي رواية : عشرين سنة - يختارُ ويشاورُ مِنْ أَيِّ سَبِيٍّ سالمٍ عَنِ الشُّبْهَةِ يشتري ؟) .
و[قال] : (ما رأيتُ أحداً أورَعَ منه) .

و[قال] : (ما يقدرُونَ أنْ يقولوا في رَجُلٍ عُرِضَتْ عَلَيْهِ الأموالُ العظيمةُ فنبَذَها ، وضُرِبَ بالسَّيِّاطِ فصَبَرَ على السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ ، ولمْ يَدْخُلْ فيما كانَ غيرُهُ يَطْلُبُهُ وَيَتَمَنَّاهُ) .

وقال مَكِّي بنُ إبراهيمَ : (جالَسْتُ الكوفيَّينَ فلمْ أرَ فيهِم أورَعَ مِنْهُ) ^(٢) .

وقال الحسنُ بنُ صالحٍ : (كانَ شديدَ الورعِ ، هائِياً للحرامِ ، تاركاً لكثيرٍ مِنَ الحلالِ ؛ مخافةَ الشُّبْهَةِ ، ما رأيتُ فقيهاً أشدَّ مِنْهُ صيانةً لنفسه ولعلمه ، وكانَ جَهازُهُ ^(٣) كُلُّهُ إلى قَبْرِه) .

وقال النَّضرُ بنُ محمدٍ : (ما رأيتُ أشدَّ ورعاً مِنْهُ) .

وقال يزيدُ بنُ هارونَ : (كَتَبْتُ عن ألفِ شيخٍ حَمَلْتُ عَنْهُمُ العلمَ ، فما رأيتُ فيهِم أشدَّ ورعاً ، ولا أَحفظَ لساناً مِنْهُ) .

وقال الحسنُ بنُ زيادٍ : (واللهِ ، ما قَبِلَ لأحدٍ مِنْهُم - أي : الأُمراءِ ونحوِهِم -

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٧/١٣) .

(٢) أورده الخطيب في « تاريخه » (٣٥٨/١٣) .

(٣) في المخطوط : (جهاده) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٤٠) .

جائزة ولا هدية) .

وَأَرْسَلَ لِشَرِيكِهِ مَتَاعاً فِيهِ ثَوْبٌ مَعِيبٌ ، يَبِيعُهُ وَيَبَيِّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ ، فَبَاعَهُ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ ؛ نَسِياناً ، وَجَهْلَ الْمُشْتَرِي ، فَلَمَّا عَلِمَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ تَصَدَّقَ بِشَمَنِ الْمَتَاعِ كُلِّهِ^(١) ، وَكَانَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَفَاصَلَ شَرِيكَهُ) .

وَذَكَرَ وَكِيعٌ : (أَنَّهُ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ صَادِقاً فِي عَرْضِ كَلَامٍ ؛ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ ، فَحَلَفَ ؛ فَتَصَدَّقَ بِهِ ، ثُمَّ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ حَلَفَ ؛ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، فَكَانَ إِذَا حَلَفَ ؛ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ^(٢)) .

وَقَالَ حَفْصُ [بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] : (صَحَبْتُهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً ، فَلَمْ أَرَهُ أَعْلَنَ خِلَافَ مَا أَسْرَهُ ، وَكَانَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ شَبْهَةٌ فِي شَيْءٍ ؛ أَخْرَجَ مِنْ قَلْبِهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِجَمِيعِ مَالِهِ) .

وَقَالَ سَهْلُ بْنُ مَزَاحِمٍ : (كُنَّا نَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَلَا نَرَى فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْبُورَارِيَّ^(٣)) .

وَقِيلَ لَهُ : تُعَرِّضُ عَلَيْكَ الدُّنْيَا وَلَكَ عِيَالٌ ! فَقَالَ : اللَّهُ تَعَالَى لِلْعِيَالِ ، وَإِنَّمَا قُوَّتِي أَنَا فِي الشَّهْرِ دِرْهَمَانِ ، فَمَا جَمَعِي لِمَنْ يَسْأَلُنِي اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجَمْعِ لَهُمْ إِنْ أَطَاعُوهُ وَإِنْ عَصَوْهُ ، فَإِنَّ رِزْقَ اللَّهِ غَادٍ وَرَائِحٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [الذَّارِيَاتُ : ٢٢] .

وَحَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَخَلَّفَ عِنْدَهُ جَارِيَةً ، فَغَابَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَلَمَّا قَدِمَ ؛ قَالَ لَهُ : كَيْفَ وَجَدْتَ خِدْمَتَهَا ؟ فَقَالَ : مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَحَفِظَ عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ ؛ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَصُونَ نَفْسَهُ عَنِ الْفِتْنَةِ ، وَاللَّهِ ، مَا رَأَيْتُهَا مِنْذُ خَرَجَتْ إِلَى أَنْ رَجَعَتْ ، فَسَأَلَهَا عَنْ أَخْلَاقِهِ ، فَقَالَتْ : مَا رَأَيْتُ ، وَلَا سَمِعْتُ مِثْلَهُ ، مَا رَأَيْتُهُ أَغْتَسَلَ فِي لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ مِنْ جَنَابَةٍ ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَفْطَرَ بِالنَّهَارِ قَطُّ ، وَكَانَ يَأْكُلُ آخَرَ

(١) أَخْرَجَهَا إِلَى هَذَا الْقَدْرِ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٨/١٣) .

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٨/١٣) .

(٣) الْبُورَارِي : جَمْعُ بُورِي ، وَهُوَ الْحَصِيرُ الْمَنْسُوجُ .

الليل ، ثم يَرُقْدُ رُقْدَةً خفيفةً ، ثم يخرج للصلاة .

وجاءته امرأة بثوب خَزٍّ تبعه له بمئة ، فقال : هو خيرٌ من مئة ، بكم تقولين ؟ فزادت مئة مئة ، حتى قالت : أربع مئة ! قال : هو خيرٌ مِنْ ذَلِكَ ، قالت : تهزأُ بي ؟ ! قال : هاتي رجلاً ، فجاءتُ برجلٍ ، فأشتراه بخمس مئة درهم .

وقال يوماً : (لولا الخوف من الله أن يضيع العلم ؛ ما أفتيتُ أحداً ، يكون لهم الهناء وعليّ الوزرُ) .

ولمّا حُسِبَ ببغداد في محنته الآتية ؛ أرسَلَ [بعد خروجه] لولده حمادٍ يقولُ : يا بُني ، إنَّ قُوَّتِي درهمان في الشهر ، فمرةً للسَّويقِ ومرةً للخبز ، وقد حُسِبْتُ عليّ ، فعجِّلْهُ لي^(١) .

وأختلطتْ غنمُ الكوفة بغنمِ مغصوبةٍ ، فسألَ : كم تعيشُ الغنمُ ؟ قالوا : سبع سنين ، فترك أكلَ اللحمِ سبع سنين ، ورأى [حينها] بعضَ الجندِ أكلَ لحماً ورمى فضلته في نهرِ الكوفة ، فسألَ عن عمرِ السمكِ ، فقيلَ له : كذا وكذا ، فأمتنع من أكل السمك تلك المدة .

وقال بعضُ أئمة أصحابنا السادة الشافعية - الأستاذ أبو القاسم القشيري ، في باب التقوى من « رسالته » التي هي أعظمُ كتب السادة الصوفية قدس الله أرواحهم - : (كان أبو حنيفة لا يجلسُ في ظلِّ شجرة غريمه ، ويقولُ : كلُّ قرضٍ جرَّ منفعةً فهو ربا)^(٢) .

ويوافقه قولُ يزيد بن هارونَ : ما رأيتُ أروعَ منه ، رأيته جالسا يوماً في الشمس عند بابِ إنسانٍ ، فقلتُ له : يا أبا حنيفة ، لو تحوّلتَ إلى الظلِّ ! فقال : لي على صاحبِ هذه الدارِ دراهمٌ ، ولا أحبُّ أن أجلسَ في ظلِّ فناء داره ، قال

(١) في « عقود الجمان » (ص ٢٤٣) : (وقد حبسته عني) .

(٢) أنظر « الرسالة القشيرية » (٣٠٩ / ١) .

يزيدُ : فأئي ورعٍ أكثرُ مِنْ هذا ؟!

وفي رواية : أَنَّهُ سُئِلَ لِمَا أَمْتَنَعَ مِنَ الظُّلِّ ؛ فَقَالَ : لِي عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الدَّارِ شَيْءٌ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَسْتَظِلَّ بِظِلِّ حَائِطِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ جَرًّا مُنْفَعَةً ، وَمَا أَرَى ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ وَاجِبًا ، وَلَكِنَّ الْعَالِمَ يَحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ مِنْ عِلْمِهِ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَدْعُو الْخَلْقَ إِلَيْهِ .

وَالْآثَارُ فِي وَرَعِهِ كَثِيرَةٌ .



الفصلُ التاسعُ عشرُ في أمانته

قالَ رجلٌ بالشَّامِ لِلْحَكَمِ بْنِ هِشَامِ الثَّقَفِيِّ : أَخْبِرْنِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَقَالَ :
كَانَ أَعْظَمَ النَّاسِ أَمَانَةً ، وَأَرَادَهُ السُّلْطَانُ أَنْ يَتَوَلَّى مِفَاتِيحَ خَزَائِنِهِ أَوْ يَضْرِبَ ظَهْرَهُ ،
فَأَخْتَارَ عَذَابَهُمْ عَلَى عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ [الرَّجُلُ] : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَصِفُهُ بِمِثْلِ
مَا وَصَفْتَهُ بِهِ ، قَالَ : هُوَ وَاللَّهِ كَمَا قُلْتُ^(١) .

وقالَ وَكِيعٌ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ عَظِيمَ الْأَمَانَةِ)^(٢) .

وقالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ حَسَنَ الدِّيَانَةِ ، عَظِيمَ
الْأَمَانَةِ) .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥١ / ١٣) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٥٨ / ١٣) .

الفصلُ العِشرون

في وُفُورِ عقله

روى أبو القاسم بن كَأْس^(١) عن ابنِ المِباركِ قَالَ : (ما رأيتُ رجلاً أعقلَ منه) .

[وروى الخطيب] عن هارونَ الرَّشيدِ : أنه ذُكِرَ عنده يوماً ، فترَحَّم عليه ، وقال : (كَانَ يَنْظُرُ بعينِ عقله فيرى ما لا يَرَاهُ غيرُهُ بعينِ رأسه)^(٢) .

وعن عليِّ بن عاصمٍ قَالَ : (لو وُزِنَ عقلُ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، بعقلِ نصفِ أهلِ الأرض ؛ لَرَجَحَ بهم)^(٣) .

وعن محمد بن عبد الله الأنصاريّ : (كَانَ النَّازِرُ لأبي حنيفةَ يَتَبَيَّنُ عقله في مُنْطِقِهِ ، وفعلِهِ ، ومَشْيِهِ ، ومَذْخَلِهِ ، ومَخْرَجِهِ)^(٤) .

وعن خارجةَ قَالَ : (لَقِيتُ ألفاً مِنَ العلماء ، فوجَدْتُ العاقلَ منهم ثلاثةً ، أو أربعةً) فذَكَرَهُ في الثلاثةِ ، أو الأربعةِ^(٥) .

وعن يزيد بن هارونَ : (أدركْتُ النَّاسَ ، فما رأيتُ أحداً أعقلَ ، ولا أفضلَ ، ولا أوعَرَ من أبي حنيفةَ)^(٦) .

وقال أبو يوسف : (ما رأيتُ أحداً أكملَ عقلاً ، ولا أتمَّ مروءةً من أبي حنيفةَ) .

(١) في المخطوط : (روى الخطيب) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٤٧) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٤ / ٢٤٤) .

(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٣٦٣) .

(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٣٦٤) .

(٥) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٣٦٤-٣٦٣) .

(٦) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٣٦٤) .

وقال يحيى بن معين : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ ^(١)) ، ما سمعتُ
أحداً يَصِفُهُ وَيَذْكُرُهُ بِمِثْلِ مَا كَانَ أَبْنُ الْمُبَارَكِ يَصِفُهُ وَيَذْكُرُهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ) .

وَذَكَرَ أَبْنُ حَمَّادٍ عَنْهُ : أَنَّهُ أَحْتَبَىٰ بِثَوْبِهِ فِي الْمَسْجِدِ ^(٢) ، فَسَقَطَ فِي حِجْرِهِ مِنَ
السَّقْفِ حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ ، فَلَا وَاللَّهِ ، مَا تَحَلَّحَلْ ، وَلَا تَحَوَّلَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا
تَغَيَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة : ٥١] ، وَأَخَذَهَا
بِيَدِهِ الْيُسْرَى ، فَرَمَىٰ بِهَا بَعِيداً عَنْهُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مَا قَامَتِ النِّسَاءُ عَنْ رَجُلٍ أَعْقَلَ مِنْ أَبِي
حَنِيفَةَ) .

وقال بكر بن خنيس : (لَوْ جُمِعَ عَقْلُهُ وَعَقْلُ أَهْلِ زَمَانِهِ ؛ لَرَجَعَ عَقْلُهُ عَلَى
عُقُولِهِمْ) .

* * *

(١) أخرجه إلى هذا القدر الخطيب في « تاريخه » (٤٤٩ / ١٣) .

(٢) أحْتَبَىٰ بِالثَّوْبِ : أَشْتَمَلَ ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَسَاقِيهِ بِعِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا .

الفصلُ الحادي والعِشرون

في فِرَاسَتِهِ

منها : أَنَّهُ قَالَ لجماعة مِن أصحابه أُمُوراً سَتَقَعُ لَهُمْ ، فَكَانَ كَمَا قَالَ ، مِنْهُمْ زُقَرُ .

ومِنْهُمْ : داوُدُ الطائِيّ ، قَالَ لَهُ : أَنْتَ تَتَخَلَّى لِلْعِبَادَةِ .

ومِنْهُمْ : أَبُو يُوْسُفَ ، قَالَ لَهُ : (أَنْتَ تَمِيلُ إِلَى الدُّنْيَا) ، فَكَانَ كَمَا قَالَ^(١) .

وَقَالَ : (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ طَوِيلَ الرَّأْسِ ؛ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ أَحْمَقُ) .

وَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ رَأَيْتَ غِلْمَانَ^(٢) الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : (إِنْ أَفْلَحَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ؛ فَالْأَشْقَرُ الْأَزْرَقُ) ؛ يَعْنِي : مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَلَقَدْ بَرَّ وَصَدَقَ فِي فِرَاسَتِهِ ؛ لِأَنَّ مَالِكًا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَلَاحِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي عَصَرِهِ .

وَقَالَ : (إِذَا رَأَيْتَ أَحَدًا جَيِّدَ الْحِفْظِ ؛ فَاسْتَمْسِكْ بِجَمْعِهِ ، وَإِذَا رَأَيْتَ إِنْسَانًا طَوِيلَ اللَّحْيَةِ ؛ فَاسْتَمْسِكْ بِحُمْقِهِ ، وَإِذَا رَأَيْتَ طَوِيلًا عَاقِلًا ؛ فَاسْتَمْسِكْ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ قَلَمًا تَجِدُ طَوِيلًا عَاقِلًا) .

وَلَمَّا حُمِلَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمِسْعَرٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَشَرِيكٌ إِلَى الْمَنْصُورِ ؛ قَالَ لَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ : أُحْمِئْ فَيْكُمْ تَحْمِينًا : أَمَّا أَنَا ؛ فَأَحْتَاطُ لِنَفْسِي ، وَأَمَّا سَفِيَانُ ؛ فَيَهْرَبُ مِنَ الطَّرِيقِ ، وَأَمَّا مِسْعَرٌ ؛ فَيُجَنُّ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا شَرِيكٌ ؛ فَيَقَعُ .

فَلَمَّا سَارُوا فِي الطَّرِيقِ ؛ قَالَ سَفِيَانُ : أَرِيدُ أَنْ أَتَبَرَّزَ ، فَخَرَجَ مَعَهُ الْجَنْدِيُّ ، فَصَارَ إِلَى حَائِطٍ ، فَجَلَسَ خَلْفَهُ ، فَمَرَّتْ سَفِينَةُ شُوكٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ هَذَا الَّذِي خَلَفَ الْحَائِطَ يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَنِي ، فَقَالُوا : أَدْخِلِ السَّفِينَةَ ، فَدَخَلَ ، وَغَطَّوْهُ

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٢٤٨/١٤) .

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ : (عِلْمَاءٌ) ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ « عُقُودُ الْجِمَانِ » (ص ٢٤٨) .

بِالشُّوكِ ، فَمَرَّ عَلَى الْجَنْدِيِّ فَلَمْ يَرَهُ ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ ؛ نَادَاهُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ،
فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَجَاءَ فَلَمْ يَرَهُ ، فَرَجَعَ إِلَى صَاحِبِهِ ، [فَأَعْلَمَهُ بِهِرَبِهِ] ، فَضْرَبَهُ
وَشَتَّمَهُ .

فَلَمَّا دَخَلَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْمَنْصُورِ ؛ بَادَرَ إِلَيْهِ مِسْعَرٌ ، فَصَافَحَهُ وَقَالَ : كَيْفَ
حَالُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ وَكَيْفَ جَوَارِيكَ ؟ وَكَيْفَ دَوَائِكَ ؟ تُؤَلِّينِي الْقَضَاءَ ؟ فَقَالَ
رَجُلٌ عَلَى رَأْسِهِ : هَذَا مَجْنُونٌ ، قَالَ : صَدَقْتَ ، أَخْرِجُوهُ ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ .

فَدَعَى أَبَا حَنِيفَةَ ، فَجَاءَ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَا الثُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ
ابْنِ مَمْلُوكِ الْخَزَّارِ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ لَا يَرْضَوْنَ أَنْ يَلِيَ عَلَيْهِمْ ابْنُ مَمْلُوكٍ خَزَّارٌ ،
قَالَ : صَدَقْتَ .

فَذَهَبَ شَرِيكٌ يَتَكَلَّمُ ، فَقَالَ : أَسْكُتْ ، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ غَيْرِكَ ، خَذَ عَهْدَكَ ،
فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ فِيَّ نِسْيَانًا ، قَالَ : عَلَيْكَ بِمَضْغِ اللَّبَانِ^(١) ، قَالَ :
وَبِي خِقَّةٌ ، قَالَ : نَصْنَعُ لَكَ الْفَالُودَجَ تَأْكُلُهُ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ^(٢) ،
قَالَ : إِنِّي أَحْكُمُ عَلَى الْوَارِدِ وَالصَّادِرِ ، قَالَ : أَحْكُمْ وَلَوْ عَلَى وَلَدِي ، قَالَ :
أَفْعَلُ ، فَكَانَ كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ .

وَمَرَّ عَلَيْهِ بِالْمَسْجِدِ رَجُلٌ ، فَتَفَرَّسَ أَنَّهُ غَرِيبٌ ، فِي كُمِّهِ حِلَاوَةٌ ، وَمَعْلَمٌ
صَبْيَانٍ ، فَكَانَ كَذَلِكَ ، فَسُئِلَ ، فَقَالَ : رَأَيْتُهُ يَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَكَذَلِكَ
الْغَرِيبُ ، وَرَأَيْتُ الدُّبَابَ عَلَى كُمِّهِ ، وَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ الصَّبْيَانَ .

* * *

(١) اللَّبَانُ : هُوَ الصَّنُوبِرُ .

(٢) الْفَالُودَجُ : هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحُلُوءِ يَعْمَلُ مِنْ خَلْطِ الدَّقِيقِ وَالْمَاءِ وَالْعَسَلِ ، وَيُعْتَقَدُ أَنْ أَكْلَهُ
يُوسِعُ الْمَدَارِكَ .

الفصلُ الثاني والعشرون

في عظيم ذكائه وأجوبته المسكتة عن الأسئلة العويصة^(١) المُبْهَتَة

من ذلك : أنَّ رجلاً ممَّن يكرهه قال له : ما تقولُ في رجلٍ لا يرجو الجنَّةَ ، ولا يخافُ مِنَ النَّارِ ، ولا يخافُ اللهَ تعالى ، ويأكلُ الميتَّةَ ، ويصلي بلا ركوع ولا سُجودٍ ، ويشهدُ بما لا يرى ، ويُبغِضُ الحقَّ ، ويحبُّ الفتنَةَ ، ويَفِرُّ مِنَ الرَّحْمَةِ ، ويصدِّقُ اليهودَ والنَّصارى ؟ فقال أبو حنيفة : ألكَ بهذه علمٌ ؟ قال : لا ، ولكن لم أجِدْ شيئاً هو أشنعُ مِنْ هذا ؛ فسألتُكَ عنه ، فقال أبو حنيفة لأصحابه : ما تقولونَ في هذا الرَّجلِ ؟ قالوا : شرُّ رجلٍ ، هذه صفةُ كافرٍ ، فبَسَّسَ وقال : هو مِنْ أولياءِ الله تعالى حقّاً ، ثمَّ قالَ للرجلِ : إنَّ أنا أخبرتُكَ أنَّه كذلك ؛ تكفُّ عني لسانك ، وعن الحَفَظَةِ ما يَصُرُّكَ ؟ قال : نعم ، قال : هو رجلٌ يرجو ربَّ الجنَّةِ ، ويخافُ ربَّ النَّارِ ، ولا يخافُ اللهَ تعالى أنْ يَجُورَ عليه في عدلهِ وسُلْطانِه ، ويأكلُ ميتَّةَ السَّمَكِ ، ويصلي على الجنَازَةِ ، أو على النبيِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم ، ومعنى شهادتهِ بما لا يرى : أنَّه شهدَ أنْ لا إلهَ إلاَّ الله ، وأنَّ محمداً عبده ورسوله ، ويُبغِضُ الحقَّ الَّذي هو الموتُ ؛ ليطيعَ الله تعالى ، والفتنةُ : المالُ والولدُ ، والرحمةُ : المطرُ ، ويصدِّقُ اليهودَ في قولهم [كما قال الله عزَّ وجلَّ حكايةَ عنهم] : ﴿ لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ ﴾ [البقرة : ١١٣] ، والنَّصارى في قولهم [كما قال الله عزَّ وجلَّ حكايةَ عنهم] : ﴿ لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ [البقرة : ١١٣] ، فقامَ الرَّجلُ ، وقبَّلَ رأسه ، وقال : أشهدُ أنَّكَ على الحقِّ .

ولمَّا مَرَضَ أبو يوسفَ ؛ قال أبو حنيفة : لئنَ ماتَ هذا الغلامُ ؛ لمَ يَخْلِفْهُ أحدٌ على وجهِ الأرضِ ، فلمَّا عُوْفِيَ ؛ أَعْجَبَ بِنَفْسِهِ ، وعَقَدَ له مجلساً في الفقه ، فأنصرفتْ وجوهُ النَّاسِ إليه ، فلمَّا بلغَ أبا حنيفةَ ذلك ؛ قال لبعضِ مَنْ

(١) الأمرُ العويصُ : هو الأمرُ الصعبُ .

عنده : أذهب إلى مجلس يعقوبَ وقلْ له : ما تقولُ في قصَّارٍ دَفَعَ إليه رجلٌ ثوباً ليَقْصُرَهُ بدرهمين ، ثمَّ طلبَ ثوبه فأنكره القصَّارُ ، ثمَّ عادَ له ثانيةً وطلبه ، فدفعه له مقصوراً ، أله أجره ؟ فإنَّ قالَ لك : نعم ؛ قلْ له : أخطأتَ ، وإنَّ قالَ : لا ؛ قلْ له : أخطأتَ ، فصار إليه ، فسأله ، فقالَ : نعم له أجره ، فقالَ : أخطأتَ ، فنظر ساعةً فقالَ : لا ، فقالَ له : أخطأتَ ، فقامَ مِنْ ساعته لأبي حنيفةَ ، فلما رآه ؛ قالَ له : ما جاء بك إلاَّ مسألةَ القصَّارِ ، قالَ : أجلْ ، قالَ : سبحانَ الله ! مَنْ قَعَدَ يُفتي النَّاسَ ، وعَقَدَ لنفسه مجلساً يتكلَّمُ في دينِ الله تعالى وهذا قدره ، لا يُحسنُ أن يُجيبَ في مسألةٍ مِنَ الإجازاتِ ! فقالَ : علِّمني ، فقالَ : إنَّ كانَ قَصَرَهُ بعدَ ما غَصَبه ؛ فلا أجره له ؛ لأنَّه إنما قَصَره لنفسه ، أو قبلَ غصبه ؛ فله الأجره ؛ لأنَّه قَصَرَهُ لصاحبه ، [ثمَّ قالَ : مَنْ ظنَّ أنَّه يستغني عن التعلُّمِ ؛ فليكن على نفسه] (١) .

وحَضَرَ مَعَ العلماءِ وليمةَ رجلٍ زَوَّجَ ابنتيه مِنْ أَخَوَيْنِ ، فخرجَ الوليُّ وهو يقولُ : أَصَبْنَا مُصِيبَةً عَظِيمَةً ، غَلَطْنَا فَزَفَّتْ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرُ أَمْرَاتِهِ وَأَصَابَهَا ، قالَ سفيانُ : لا بأسَ بذلكَ ، كما حَكَمَ به عليٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ في ذلكَ بَعِيْنِهِ ؛ إذْ كانَ معاويةَ قد وَجَّهَ إليه فيها ، فقالَ : أرى أنَّ عليَّ كلَّ المهرِ بما أَصابَ مِنَ المرأةِ ، وَتَرَجُّعُ كُلِّ إلى زوجها [بعد انقضاء عدتها] (٢) ، فَاسْتَحْسَنَ النَّاسُ مِنْهُ ذلكَ ، وأبو حنيفةَ ساكتٌ ، فقالَ له مِسْعَرٌ : قلْ فيها ، قالَ سفيانُ : وما عسى أن يقولَ فيها خلافَ هذا ؟! فقالَ أبو حنيفةَ : عليٌّ بِالْغَلَامَيْنِ ، فَأَحْضِرَا ، فقالَ لكلِّ واحدٍ منهما : أَتُحِبُّ أَنْ تَكُونَ عِنْدَكَ تِلْكَ الَّتِي زَفَّتْ إِلَيْكَ ؟ قالَ : نعم ، قالَ لكلِّ واحدٍ منهما : فما أَسْمُ أَمْرَاتِكَ الَّتِي عِنْدَ أَخِيكَ ؟ قالَ : فلانة ، قالَ : قلْ : هي طالقٌ مِنِّي ، ففعلاً ، ثُمَّ زَوَّجَ كِلَا الَّتِي مَسَّهَا ، وَأَمَرَهُم بِتَجْدِيدِ عُرْسِ آخَرَ ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ فُتْيَاهُ ، حَتَّى قَامَ مِسْعَرٌ يُقْبِلُهُ ، وقالَ : تَلُومُونِي عَلَى حَبِّهِ ، وسفيانُ ساكتٌ لا يقولُ شيئاً .

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٤٩/١٣-٣٥٠) .

(٢) أخرج حديث سيدنا علي رضي الله عنه بنحوه البيهقي في « السنن » (٤٤١/٧) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (١٠٥٣٢) و (١٠٧١٤) و (١٠٧١٥) ، وانظر « المغني » (٢٨٩/٩) .

تنبيه : ما حَكَمَ به سفيان عن عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ لا يُثافي ما حَكَمَ به أبو حنيفة ، بَلْ كِلَا الحَكَمينِ حقٌّ ؛ فأَمَّا وجهُ ما حَكَمَ به سفيان : فهو أَنَّ هذا الوطءَ وطءٌ بشبهة ، وهو يُوجبُ فيه المهرَ ، ولا يَرْفَعُ النكاحَ ، وأَمَّا وجهُ ما حَكَمَ به أبو حنيفة : فهو أَنَّ الحُكْمَ وإنْ كانَ كما قاله سفيان ، لكنَّ رَبِّما تَرَبَّثَ عليه مَفْسَدَةٌ أيُّ مَفْسَدَةٍ ؛ لأنَّ كُلَّما لو رَجَعْتَ إلى زوجها وقد وطئها الآخرُ وأُطْلِعَ على محاسنها الباطنة ؛ خُشِيَ أن تكونَ نفسُهُ متعلِّقةً بها ، وألَّا يَسْلُوَ عنها ، بل يَرِداُ تَعَلُّقَهُ بها إذا أخذت منه وصارت تحتَ غيرِهِ ، فَأَقْتَضَتْ الحِكْمَةُ الظَّاهِرَةُ - الَّتِي أَلْهَمَهَا اللهُ تعالى لأبي حنيفة رضي اللهُ عنه ، وأُطْلِعَهُ على ما يُخْشَى وقوعُهُ مِن الفسادِ لو بَقِيَنا على فتوى سفيان - أن يَحْكُمَ بطلاقِ كُلِّ لزوجتِهِ الَّتِي وطئها غيرُهُ ، وأن يَتَزَوَّجَ كُلُّ مَنْ وطئها ، ولا يُحتاجُ لعدَّةٍ ؛ لأنَّ لصاحبِ عِدَّةٍ وطءُ الشُّبْهِه أن يَعْقدَ بالموطوءة فيها ، ولأجل هذه المصلحةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لا يُتَكْرَهُ أحدٌ سَكَتَ سفيانُ على فتوى أبي حنيفة ، وأَسْتَحْسَنَها النَّاسُ مِنْهُ ، حتَّى قَبْلَهُ مِسْعَرٌ لأجلِها .

وكان في جنازة ابنِ هاشميٍّ سيِّدٍ ، فيها وجوهُ أهل الكوفة وعلمائِهِم ، فَبَرَزَتْ أُمُّهُ كاشِفَةً رَأْسَها ووجْهَها ، وأَلْقَتْ عليه ثوبَها مِنْ شِدَّةِ وَجْدِها ، فَحَلَفَ زوجها بالطلاقِ لَتَرْجِعَنَّ ، وحَلَفَتْ بعثيٍّ مماليكها أَلَّا تَرْجِعَ حتَّى يُصَلِّيَ عليه ، فَوَقَفَ النَّاسُ ولم يَنْكَلِمَ فيها أحدٌ ، فسأل والدُهُ أبا حنيفة ، فاستعادَ منه ومنها حَلِفَهُما^(١) ، ثُمَّ أَمَرَهُ بالصَّلَاةِ عليه ، ثُمَّ أَمَرَهَا بالرجوعِ ، فقال ابنُ شُبْرَمَةَ : عَجَزَتِ النِّسَاءُ أن يَلِدْنَ مِثْلَكَ ، ما عليك في العلمِ كُلْفَةٌ .

وسأله رجلٌ عن فتحِ خَوْخَةٍ في حائِطِهِ^(٢) ، فقال له : أَفْتَحْ ما شِئْتَ ، ولا تَطْلُعْ على جارك ، فَمَنَعَهُ جاره ، وشكاهُ إلى ابنِ أبي ليلى ، فَمَنَعَهُ ، فعاد إلى أبي حنيفة وأخبره بذلك ، فقال له : أَفْتَحْ فيه باباً ، فعاد ، فَمَنَعَهُ ابنُ أبي ليلى أيضاً ، فعادَ إلى أبي حنيفة ، فقال له : كم قيمةُ حائِطِكَ ؟ قال : ثلاثةُ دنانيرَ ،

(١) أي : تَبَيَّنَ من كُلِّ واحدٍ منهما صِغَةُ حلفِهِ اليمينِ .

(٢) الخوخة : هي الكوةُ في البيتِ تُوَدِّي إلى الضوءِ ، أو : مخترق بين كل دارين لم ينصب عليها بابٌ ، وهي بِلغةِ أهل الحجاز .

فَقَالَ : أَهْدِمَهُ وَلَكَ عَلَيَّ الثَّلَاثَةُ ، فَجَاءَ لِيَهْدِمَهُ ، فَرَفَعَهُ جَارُهُ إِلَى أَبِي لَيْلَى ، فَقَالَ : يُرِيدُ هَذِمَ حَائِطَهُ وَتَسْأَلُنِي أَنْ أُمْنَعَهُ ؟ ! وَالتَفَتَ إِلَى صَاحِبِ الْحَائِطِ وَتَابَعَ الْقَوْلَ : أَذْهَبُ فَأَهْدِمُهُ ، وَأَصْنَعُ مَا شِئْتَ فِي جِدَارِكَ ، فَقَالَ لَهُ الْجَارُ : كَانَ فَتْحُ الْحَوَاحِ أَهْوَنُ عَلَيَّ ، فَقَالَ لَهُ [أَبْنُ أَبِي لَيْلَى] : إِذَا كَانَ يَذْهَبُ إِلَى مَنْ يَدُلُّهُ عَلَى خَطِيئِي ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا تَبَيَّنَ الْخَطَأُ ؟ ! .

وَسَأَلَهُ أَبُو الْمُبَارَكِ عَنْ دَرَاهِمِينَ لِرَجُلٍ اخْتَلَطَا بِدَرَاهِمٍ لآخَرَ ، ثُمَّ ضَاعَ مِنْهَا أَتْنَانِ لَا يُعْلَمُ مِنْ أَيِّهِمَا ، فَقَالَ : الدَّرَاهِمُ الْبَاقِي لِهَمَا أَثْلَاثًا ، قَالَ أَبُو الْمُبَارَكِ : فَلَقِيتُ أَبْنَ شُبْرَمَةَ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : سَأَلْتُ عَنْهَا أَحَدًا ؟ قُلْتُ : أَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَ : قَالَ لَكَ : الدَّرَاهِمُ الْبَاقِي لِهَمَا أَثْلَاثًا ، فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : أَخْطَأَ الْعَبْدُ ، وَلَكِنْ دَرَاهِمٌ مِنَ الدَّرَاهِمِينَ الضَّائِعِينَ يُحِيطُ الْعِلْمُ أَنَّهُ مِنَ الدَّرَاهِمِينَ [الَّذِينَ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ] ، وَالدَّرَاهِمُ الْآخَرُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، [فَالدَّرَاهِمُ] الْبَاقِي بَيْنَهُمَا ، فَاسْتَحْسَنْتُ مَا قَالَ ، فَلَقِيتُ أَبَا حَنِيفَةَ - وَلَوْ وُزِنَ عَقْلُهُ بِعَقْلِ نِصْفِ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي الْفَقْهِ لَرَجَحَهُمْ - فَقَالَ لِي : لَقِيتُ أَبْنَ شُبْرَمَةَ ، فَقَالَ لَكَ : قَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ أَنَّ أَحَدَ الدَّرَاهِمَيْنِ الضَّائِعَيْنِ^(١) [مِنَ الدَّرَاهِمِينَ الَّذِينَ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ ، وَالدَّرَاهِمُ الْآخَرُ مِنْهُمَا جَمِيعًا] ، وَبَقِيَ الدَّرَاهِمُ الْبَاقِي فَهُوَ بَيْنَهُمَا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّ الثَّلَاثَةَ حَيْثُ اخْتَلَطَتْ وَجِبَتْ الشَّرَكَةُ بَيْنَهُمَا ، فَصَارَ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثُ كُلِّ دَرَاهِمٍ ، وَلِصَاحِبِ الدَّرَاهِمَيْنِ ثَلَاثُ كُلِّ دَرَاهِمٍ ، فَأَيُّ دِرْهَمٍ ذَهَبَ ؟ ذَهَبَ بِحَصَّتِهِمَا .

تَنْبِيْهُ : مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ يَسْلُمُ لَهُ أَنَّ الْاِخْتِلَاطَ مَعَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ يَقْتَضِي الشَّرَكَةَ عَلَى الشُّيُوعِ ، وَمَا قَالَهُ أَبُو شُبْرَمَةَ لَهُ وَجْهٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى الشَّرَكَةَ ، وَوَجْهٌ : أَنَّ أَحَدَ الدَّرَاهِمَيْنِ الضَّائِعَيْنِ مُخْتَصَرٌّ بِصَاحِبِ الدَّرَاهِمَيْنِ يَقِينًا ، فَقَدْ ذَهَبَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ يَقِينًا ، وَبَقِيَ لِكُلِّ دَرَاهِمٍ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الْمَوْجُودُ ، وَلَا مَرْجَحَ لِأَحَدِهِمَا ، فَقَسَمَ الدَّرَاهِمَ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا .

وَكَانَ فِي جَوَارِهِ فَتًى ، فَأَتَى مَجْلِسَهُ ، فَشَاوَرَهُ فِي التَّرَوُّجِ مِنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ ، طَلَبُوا مِنْهُ فَوْقَ وَسْعِهِ ، فَأَمَرَهُ بِالتَّرَوُّجِ بَعْدَ الْاِسْتِخَارَةِ [وَأَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِمْ قِسْمًا مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : (ضَائِعٌ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « عَقُودُ الْجِمَانِ » (ضَمُّ ٢٥٨) .

المهر ، فلعلَّ زوجته أن تُبرِّئه مِن الباقي بعد أن يدخلَ بها] ، ففعل ، ثمَّ أبوا أن يحملوها إليه إلَّا بعدَ وفاء كلِّ المهر ، فذهبَ إليه وأعلَّمه بذلك ، فقال : أَحْتَلُّ وأقترضُ حتَّى تدخلَ بأهلك ، وأقرضه في جملةٍ من أقرضه ، فلمَّا دخلَ بها ؛ قال له : عليك أن تُظهرَ الخروجَ بها إلى موضعٍ بعيدٍ [لطلب المعاش] ، ففعل ، فأشتدَّ [ذلك] على أهلها ، فجاؤوا أبا حنيفة يشكُّونه ويستفتونه ، فأفتاهم : بأنَّ له أن يُخرجَها إلى حيثُ يشاء ، قالوا : ما يُمكننا أن ندعَها تخرجُ معه ، قال : فأرضوه برَدٍّ ما أخذتموه منه ، فرضوا بذلك ، فقال له : إنَّهم رضوا أن يُعطوك ما أخذوه من المهر ، ويبرِّتوك منه^(١) ، قال : أريدُ فوقَ ذلك ، فقال له : أيُّما أحبُّ إليك ؟ هذا ، وإلَّا أقرتِ [المرأة] لرجلٍ بدينٍ فلا يُمكنك السَّفَرُ بها حتَّى تُوفيه ؟ فقال : اللهَ الله ، لا يسمعون بهذا ؛ فلا يُعطوني شيئاً .

وجاءته امرأةٌ فقالت : ماتَ أخي وخلفَ ستُّ مئةٍ دينارٍ ، فأصابني دينارٌ واحدٌ ، قال : منَ قَسَمَ فريضتكم ؟ قالت : داودُ الطَّائِي ، قال : ليسَ لك إلَّا هو ، أليسَ أخوكَ خلفَ بنتين ، وأمًّا ، وزوجةً ، وأثنيَ عشرَ أخاً وأختاً [واحدةً] ؟ قالت : نعم ، قال : هو كذلك^(٢) .

(١) في المخطوط : (ويبرِّتوك من الباقي) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٦٠) ، وهو الصَّحيح ؛ لأنَّ الرَّجلَ كان قد أقترضَ كلَّ المهرِ ودفعه إليهم .

(٢) لأنَّ للبنتين الثلثين : أربع مئة دينار ، وللأمِّ السدس : مئة دينار ، وللزوجة الثمن : خمسة وسبعون ديناراً ، وللأخوة مع الأخت ما بقي تعصياً : خمسة وعشرون ديناراً ، للذكر مثل حظ الأنثيين $2 \times 12 = 24 + 1 = 25$ فلكلِّ واحدٍ من الأخوة ديناران ، ويبقى للأخت ديناراً واحداً ، وصورة المسألة كما يلي :

$$25 = 24 + 1$$

٢٥ × ١٦ = ٤٠٠ دينار	$\frac{2}{3}$	٢ بنت
٢٥ × ٤ = ١٠٠ دينار	$\frac{1}{3}$	أم
٢٥ × ٣ = ٧٥ دينار	$\frac{1}{8}$	زوجة
٢٥ × ١ = ٢٥ دينار ، لكل أخ ديناران ، وللأخت دينار	ع	١٢ أخ أخت

وَحَضَرَ يَوْمًا مَجْلِسَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، فَأَذِنَ لِلْخُصَمَاءِ فِي الدُّخُولِ ؛ لِئُرِيَهُ
إِمْضَاءَهُ فِي الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ ، فَأَدَّعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ : يَا بَنَ الزَّانِيَةِ ،
فَقَالَ الْقَاضِي لِلْمَدَّعِي عَلَيْهِ : مَا تَقُولُ ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ : كَيْفَ تَسْأَلُهُ الْجَوَابَ
وَلَيْسَ [الْمَدَّعِي] بِخَصْمٍ [لَهُ] ، إِنَّمَا الْخَصْمُ أُمُّهُ ، فَهَلْ ثَبَّتَ وَكَالَتْهُ عَنْهَا ؟ قَالَ :
لَا ، قَالَ : فَاسْأَلْهُ ^(١) : أَحْيَتْ أُمُّهُ أَمْ مَيِّتَةٌ ؟ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : مَيِّتَةٌ ، قَالَ : الْبَيْتَةُ ،
فَأَقَامَهَا بِمَوْتِهَا ، فَسَأَلَ الْقَاضِي الْمَدَّعِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : سَلِ الْمَدَّعِي :
هَلْ لَأُمِّهِ وَارِثٌ غَيْرُهُ ؟ [فَسَأَلَهُ] فَقَالَ : لَا ، قَالَ : الْبَيْتَةُ بِذَلِكَ ، فَأَقَامَهَا ، فَسَأَلَ
الْقَاضِي الْمَدَّعِي عَلَيْهِ ، فَقَالَ [أَبُو حَنِيفَةَ] : سَلِ الْمَدَّعِي : أُمُّهُ حُرَّةٌ أَمْ أَمَةٌ ؟
[فَسَأَلَهُ] ، فَقَالَ : حُرَّةٌ ، قَالَ : الْبَيْتَةُ بِذَلِكَ ، فَأَقَامَهَا ، فَسَأَلَ الْقَاضِي الْمَدَّعِي
عَلَيْهِ ، فَقَالَ [أَبُو حَنِيفَةَ] : سَلِ الْمَدَّعِي : هَلْ هِيَ مُسْلِمَةٌ أَمْ ذَمِّيَّةٌ ؟ [فَسَأَلَهُ] ،
فَقَالَ : مُسْلِمَةٌ ، قَالَ : الْبَيْتَةُ بِذَلِكَ ، فَأَقَامَهَا ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : شَأْنُكَ الْآنَ .

وَلَمَّا نَزَلَ قَتَادَةُ الْكُوفَةَ ؛ قَالَ : لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ ؛ إِلَّا أَجَبْتُهُ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَا تَقُولُ فِيمَنْ غَابَ عَنْ أَهْلِهِ أَعْوَامًا ،
وَنُعِيَ إِلَيْهَا ، فَظَنَنْتُ مَوْتَهُ ، فَتَزَوَّجْتُ ، فَقَدِمَ بَعْدَ وَلادَتَهَا ، فَنَفَاهُ الْأَوَّلُ ، وَأَدَّعَاهُ
الثَّانِي ، أَكَلْتُ مِنْهُمَا قَذْفَهَا ، أَمْ الْمَنْكَرُ لِلْوَلَدِ ^(٢) ؟

ثُمَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ قَالَ فِيهَا بِرَأْيِهِ ؛ لِيُخْطِئَنَّ ، وَإِنْ قَالَ فِيهَا حَدِيثًا ؛
لِيَكْذِبَنَّ .

فَقَالَ قَتَادَةُ : أَوْقَعْتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَلِمَ تَسْأَلُونَ عَمَّا لَمْ
يَكُنْ ؟ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَعِدُّونَ لِلْبَلَاءِ ، وَيَتَحَرَّزُونَ مِنْهُ قَبْلَ نَزْوِلِهِ ؛
لِيَعْرِفُوا الدُّخُولَ فِيهِ وَالْخُرُوجَ مِنْهُ .

فَقَالَ قَتَادَةُ : دَعُوا هَذَا ، وَسَلُونِي عَنِ التَّفْسِيرِ ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ الَّذِي

(١) أَي : أَسْأَلَ الْمَدَّعِي .

(٢) فِي « تَارِيخِ بَغْدَاد » (٣٤٨ / ١٣) : (فَظَنَنْتُ أَمْرَاتِهِ أَنَّ زَوْجَهَا مَاتَ ، فَتَزَوَّجْتُ ، ثُمَّ
رَجَعَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ ، مَا تَقُولُ فِي صِدَاقِهَا ؟) .

عنده علم الكتاب ؟ قَالَ [قتادة] : آصفُ بن برخيا ، كاتبُ سليمان ، وكان يعرفُ الاسمَ الأعظمَ ، فقال [أبو حنيفة] : هل كان سليمانُ يعرفه أيضاً ؟ قَالَ : لا ، قال : أيجوزُ أن يكونَ في زمانِ نبيٍّ مَنْ هو أعلمُ منه ؟ قَالَ : لا ، والله ، لا حدَّثُكم بشيءٍ مِنَ التفسير ، سلوني عما اختلفت فيه العلماءُ .

فَقَالَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه : أؤمنُ أنت ؟ قَالَ : أرجو ، قال : وَلِمَ ؟ قَالَ : لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشعراء : ٨٢] ، فقال له : هَلَّا قُلْتَ كما قال إبراهيمُ لَمَّا قَالَ له ربُّه : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيْطَمِيعَنَّا قُلِّي ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، فقام قتادة مُغضباً ، وحلفَ ألاَّ يحدثهم^(١) .

وقال رجلٌ لامرأةٍ مختلةٍ شيئاً ، فقالت له : يا ابن الزَّانِئِينَ ، فشكِتَ إلى ابنِ أبي ليلى ، فحدَّثها حدَّثينِ في المسجدِ قائمةً ، فقال أبو حنيفةَ : أخطأ من سِتَّه وُجوه :

أقامَ الحدَّ على مجنونةٍ .

وفي المسجدِ .

وضربَ المرأةَ قائمةً ، وهي إنما تُضربُ جالسةً .

وأقامَ عليها حدَّينِ والقذفُ بكلمةٍ واحدةٍ ، ولو قَذَفَ قوماً بكلمةٍ ؛ لا يلزمُهُ إلاَّ حدٌّ واحدٌ .

وضربَهَا والحقُّ للأبوينِ وهما غائبانِ .

وحدَّ الثاني قبلَ البرِّ مِنَ الحدِّ الأوَّلِ .

[بلغ ذلك ابنُ أبي ليلى] ، فشكاهُ للأميرِ ، فمَنَعَ [أبا حنيفةَ] مِنَ الإفتاءِ^(٢) ، ثمَّ وردتْ مسائلُ لعيسى بن موسى ، فسُئِلَ عنها [أبو حنيفةَ] ، فأجابَ بما

(١) عزاها الصالحى في « عقود الجمان » (ص ٢٦٣) إلى أبي القاسم بن كاس ، وأخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٤٩-٣٤٨/١٣) .

(٢) إلى هنا أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥١-٣٥٠/١٣) .

أَسْتَحْسَنَهُ عَيْسَى ، فَأَذَنَ لَهُ ، فَجَلَسَ فِي جِلْسِهِ .

وقال له الضَّحَّاكُ [الشاري ، وكان مِنَ الخوارج] : تُبُّ مِنْ تَجْوِيزِكَ الْحَكَمَيْنِ^(١) ، قَالَ : تُنَاطِرُنِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنْ اُخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ ؛ فَمَنْ يَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؟ قَالَ : أَجْعَلُ أَنْتَ مَنْ شِئْتَ ، فَقَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الضَّحَّاكِ : أَتَحْكُمُ بَيْنَنَا ، ثُمَّ قَالَ لِلضَّحَّاكِ : أَتَرْضَى هَذَا حَكْمًا بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : فَأَنْتَ قَدْ جَوَزْتَ التَّحْكِيمَ^(٢) ، فَأَنْقَطَعَ الضَّحَّاكُ .

وَسُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾ [الأنبياء : ٨٤] ، فَقَالَ : رَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَيُّوبَ أَهْلَهُ ، وَمِثْلَ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَوَيْرُدُّ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّ وَلَدًا لَيْسُوا لَهُ مِنْ صُلْبِهِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؟ ! فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهَا عَافَاكَ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : رَدَّ عَلَى أَيُّوبَ أَهْلَهُ ، وَوَلَدَهُ مِنْ صُلْبِهِ ، وَمِثْلَ أَجُورِ وَلَدِهِ ، فَقَالَ : هَذَا حَسَنٌ .

تَنْبِيهُ : مَا الْمَانِعُ أَنَّ الْمَرَادَ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى آتَاهُ عَدَدَ أَوْلَادِهِ ، وَمِثْلَ ذَلِكَ الْعَدَدِ مِنْ زَوْجَتِهِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّهَا : ﴿وَحُذِّبِيكَ ضَعْفًا فَاضْرِبْ بِهٖ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص : ٤٤] ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْآيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى^(٣) .

وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنِّي حَلَفْتُ أَلَّا أَكَلِّمَ أَمْرَاتِي أَوْ تَكَلِّمُنِي^(٤) ، وَحَلَفْتُ [بِصَدَقَةٍ

(١) أَي : الْحَكَمَيْنِ الَّذِينَ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا عَلَيَّ وَمَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صِفَيْنِ ، وَالَّذِينَ لَمْ يَرْضُوا بِالتَّحْكِيمِ ، وَخَرَجُوا عَلَى سَيِّدِنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالُوا : لَا حَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ؛ سُمُّوا : مُحْكَمَةٌ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ وَهَامِش «عُقُودُ الْجِمَانِ» : (الْحَكَمَيْنِ) ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «العُقُودِ» (ص ٢٦٥) .

(٣) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَيْثُ قَالَ : (مَاتَ أَوْلَادُهُ وَهُمْ سَبْعَةٌ مِنَ الذَّكَورِ وَسَبْعَةٌ مِنَ الْإِنَاثِ ، فَلَمَّا عُوْفِي ؛ تُشِرُوا لَهُ ، وَوُلِدَتْ أَمْرَاتُهُ سَبْعَةٌ بَنِينَ وَسَبْعَ بَنَاتٍ) ، «الْقُرْطُبِيُّ» (٢٦٢/١٤) .

(٤) أَي : إِلَّا أَنْ تَكُونَ هِيَ الَّتِي تَبْتَدِئُ الْكَلَامَ مَعِي ، فَ(أَوْ) هَهُنَا بِمَعْنَى (إِلَّا) ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) الْمَضْمُورَةِ وَجُوبًا ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي يَمِينِهَا .

ما تملك] ألا تكلمني أو أكلّمها ، فقال : [كلّمها و] لا حنث عليكما ، فسمع سفيان الثوري ذلك ، فجاءه مُغضباً ، وقال له : تُبيح الفروج ، من أين لك هذا ؟! قال : لمّا شافهته باليمين بعدما حلف ؛ كانت مكلمة له ، فسقطت يمينه ، فإن كلّمها ؛ فلا حنث عليه ولا عليها ؛ لأنّها كلّمته وكلّمها بعد اليمين^(١) ، فسقطت عنهما ، فقال له سفيان : إنّه ليكشف لك من العلم عن شيء كلنا عنه غافلون .

وسأله ابن المبارك : عمّن وقع في قدر طيخه طائر فمات ، فقال لأصحابه : ما ترون ؟ فرؤوا له عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (أنّه يهراق المرق ، ويغسل اللحم ، ويؤكل) ، فقال : هذا إن وقع في حال سكونها ، فإن وقع في حال غليانها ؛ ألقي اللحم [وأهريق المرق] ، فقال له ابن المبارك : لم ؟ قال : لوُصول النّجس إلى باطنه ، بخلاف الأوّل ؛ لأنّه إنّما وصل إلى ظاهره فقط ، فأعجبه ذلك .

ونسى إنسان ما لا دفته ، فجاء إلى أبي حنيفة ، فقال له [أبو حنيفة] : ليس هذا فقهاً فأحتال لك ، ولكن أذهب فصلّ الليلة إلى الصُّبح فتذكّر ، فصلّى الرّجل ، فتذكّر المكان دون رُبع اللّيل ، فجاء فأخبره ، فقال له [أبو حنيفة] : لقد علمت أنّ الشيطان لا يدعك تُصلي ليلة ، ويحك ! هلاً أتممت ليلتك شكراً لله تعالى .

وشكى إليه مُودعٌ إنكارَ وديعه لوديعة ، وحلف وأكّد أنّه لم يُودعه ، فقال له : لا تُخبرُ بجحوده أحداً ، [وكان الوديعُ يجالس أبا حنيفة] ، فلمّا خلا به ؛ قال له : إنّ هؤلاء بعثوا يستشيرون في رجل يصلح للقضاء ، فهل تنشط ؟ فتمانع الرّجل قليلاً ، فزاد في ترغيبه ، ثمّ قال للمودع : أذهب فقل له : أحسبك نسيت ، فقد أودعتك وقت كذا بعلامة كذا ، فقال له ذلك ،

(١) أي : كلّمته بعد يمينه بالألّا يكون البادىء بالكلام ، وكلّمها بعد يمينها بالألّا تكون البادئة بالكلام معه .

فَدَفَعَ إِلَيْهِ وَدِيعَتَهُ ، فَرَجَعَ الْوَدِيعُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ يَطْلُبُ أَنْ يَعِثَّهُ الْقَضَاءُ ، فَقَالَ لَهُ :
إِنِّي [رَأَيْتُ أَنْ] أَرْفَعَ مِنْ قَدْرِكَ وَلَا أَسْمِيكَ حَتَّى يَحْضُرَ مَا هُوَ أَجْلٌ مِنْ هَذَا .

وَدَخَلَ اللَّصُوصُ عَلَى رَجُلٍ ، فَأَخَذُوا ثِيَابَهُ ، وَأَسْتَحْلَفُوهُ بِالطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ
أَلَّا يُعْلِمَ بِهِمْ أَحَدًا ، فَحَلَفَ ، ثُمَّ أَصْبَحَ يَرَى ثِيَابَهُ تُبَاعُ وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ ،
فَسَأَلَ أَبَا حَنِيفَةَ ، فَقَالَ لَهُ : أَحْضِرْنِي أَكْبَرَ حَيْكٍ ، فَأَحْضَرَهُمْ إِتَاهَ ، فَقَالَ لَهُمْ
أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ تُحِبُّونَ أَنْ يَرُدَّ اللَّهُ عَلَى هَذَا مَتَاعَهُ ؟ قَالُوا :
نَعَمْ ، قَالَ : فَاجْمَعُوا كُلَّ دَاعِرٍ ^(١) وَمَتَّهِمْ فَأَدْخِلُوهُمْ فِي دَارٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ ، ثُمَّ
أَخْرِجُوهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا ، فَقُولُوا لَهُ : هَذَا لَصُكٌ ؟ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ؛ قَالَ : لَا ،
وإِنْ كَانَ ؛ سَكَتَ ، فَأَقْبَضُوا عَلَيْهِ ، ففَعَلُوا ، فَرُدَّ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا أُخِذَ مِنْهُ ، وَبَرَّ
فِي يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِهِمْ أَحَدًا ^(٢) .

وَسُئِلَ عَنْ تَنَحُّجِ الْمُؤَذِّنِينَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ ، أَلَهُ أَصْلٌ ؟

قَالَ : هُوَ عَلَامَةٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ
كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ،
قَالَ : (فَكَنْتُ إِذَا جِئْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؛ أَدْنِي بِالشَّحْنَجِ) ^(٣) .

وَتَرَوَّجَ رَجُلٌ بِأَمْرَةٍ سِرًّا ، فَأَتَتْهُ بَوْلِدٌ ، فَجَحَدَتْ ، فَرَفَعَتْهُ إِلَى أَبِي
لَيْلَى ، فَقَالَ لَهَا : هَاتِي بَيِّنَةً عَلَى النِّكَاحِ ، فَقَالَتْ : إِنَّمَا تَزَوَّجَنِي عَلَى أَنَّ اللَّهَ

(١) الدَّاعِرُ : هُوَ الْخَبِيثُ وَالْفَاسِقُ .

(٢) فِي الْقِصَّةِ أَضْطِرَابُ اسْتَدْرِكَ مِنْ «عُقُودُ الْجِمَانِ» (ص ٢٦٩) .

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٣) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٠٨) ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٢٤٧/٢) ،
وَأَحْمَدُ (٨٠/١) ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : (مُخْتَلَفٌ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ ، فَقِيلَ : سَبَّحَ ،
وَقِيلَ : تَنَحَّجَ ، وَمَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَجِيٍّ الْحَضْرَمِيِّ) ، فَقِيلَ : رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقِيلَ : عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبِالْجُمْلَةِ : فَعَبَدَ اللَّهُ ضَعْفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ سِوَى النَّسَائِيِّ
وَابْنِ حَبَّانٍ .

تعالى الوليُّ ، والشَّاهدان المَلَكَانِ ، فطرَدَهَا القاضي ، فأثت أبا حنيفةً وأخبرته ، فقال لها : أذهبي للقاضي وقولي له : أحضره لأقيم عليه البيِّنة ، فإذا أحضره ؛ قولي له : قل : أنا كافرٌ بالوليِّ والشَّاهدين ، [ففعلت] ، فلم يستطع أن يقول ذلك ، وأقرَّ بالنِّكاح ، فألَزَمَهُ المهرَ ، وألحقَ به الولدَ .

تنبيهٌ : لا يُتوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النِّكَاحَ خِلا عَنِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ مَعًا ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ ، وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ : أَنَّهُ كَانَ سِرًّا بِشَاهِدَيْنِ مَجْهُولَيْنِ ، فَلَمَّا لَمْ تَقْدِرِ الْمَرْأَةُ عَلَى إِثْبَاتِهِ ؛ قَالَتْ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَخْبَرَهَا أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا يُلْجِئُهُ إِلَى الْإِقْرَارِ إِنْ صَدَقَتْ ، وَكَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَخْشَى اللَّهَ ، فَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا أُلْهِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وطلبَ مِنْ ابْنِ شُبْرَمَةَ أَنْ يُثَبِّتَ لَهُ وَصِيَّةً [أوصي] له [بها] ، فَقَبِلَ بَيْتَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَحْلَفْ أَنَّ شَاهِدَيْكَ شَهِدَا بِحَقِّ ، قَالَ : لَيْسَ عَلَيَّ يَمِينٌ ، كُنْتُ غَائِبًا ، قَالَ : ضَلَلْتُ مَقَائِلَكَ ، قَالَ [أبو حنيفة] : مَا تَقُولُ فِي أَعْمَى شُجٍّ ، فَشَهِدَ لَهُ شَاهِدَانِ بِذَلِكَ ، أَعْلِيهِ يَمِينٌ مَعَ شَاهِدَيْهِ أَنَّهُمَا شَهِدَا لَهُ بِحَقِّ وَهُوَ لَمْ يَرَ ؟! فَأَنْقَطَعَ الْقَاضِي ، وَحَكَمَ لَهُ بِالْوَصِيَّةِ^(١) .

وأنكر يحيى بن سعيدٍ قاضي الكوفةِ إجماعَ أهلها على رأي أبي حنيفة ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ [أبو حنيفة] بعضَ أصحابه يناظرونه ؛ مِنْهُمْ : زَفْرُ ، وَأَبُو يَوْسُفَ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو يَوْسُفَ^(٢) : مَا تَقُولُ فِي عَبْدٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ، قَالَ : فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْآخَرُ ؟ قَالَ : جَازَ ، قَالَ : نَاقَضْتُ ، إِنْ كَانَ عِتْقُ الْأَوَّلِ لَغَوًّا ؛ فَقَدْ أَعْتَقَهُ الثَّانِي وَهُوَ عَبْدٌ ، فَلَمْ يَنْفِذْ ، فَسَكَتَ وَأَنْقَطَعَ .

وقال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : كُنْتُ أَسْمَعُ بِذِكْرِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَتَمَنَّى رُؤْيَاهُ ، فَإِنِّي بِمَكَّةَ إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَخْصٍ ، فَسَمِعْتُ إِنْسَانًا يُبَادِي : يَا أَبَا

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٤٨ / ١٣) .

(٢) في المخطوط : (أبو حنيفة) ، والصواب ما أثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٧١) .

حنيفة ، فعلمت أنه هو ، فتوقفت عنده ، فسأله رجلٌ فقال له : إنَّ لي مالا كثيراً ، وولداً أزوجه وأنفق عليه المال الكثير ، فطلَّق ، فذهب مالي ، فهل من حيلة ؟ فقال له : أدخل به سوقَ الرقيق ، واشترِ [لنفسك] مَنْ تُعجبه ، ثمَّ زوجهِ إياها ، فإن طلقها ؛ رجعت مملوكةً لك ، وإن أعتقها ؛ لم ينفذ عتقه ، قال الليث : فوالله ، ما أعجبني جوابه كما أعجبني سرعة جوابه .

وشكَّ شخصٌ في طلاق زوجته ، فسألَ شريكاً ، فقال : طلقها ثمَّ راجعها ، وسألَ الثوريَّ ، فقال : قل : إن كنت طلقَها ؛ فقد راجعَها ، وسألَ زفرٌ ، فقال : هيَ أمراؤك حتَّى تتيقنَ طلاقها ، وسألَ أبا حنيفة ، فقال : أمَّا الثوريُّ ؛ فأتاك بالورع ، وأمَّا زفرٌ ؛ فأتاك بعينِ الفقه ، وأمَّا شريكٌ ؛ فهو كرجلٍ قلتَ له : لا أدري أصابَ ثوبي بولٌ أم لا ؟ فقال : بُلْ على ثوبك ثمَّ اغسله .

تنبيهٌ : لا خلافَ بين هؤلاء الأئمةِ في المعنى ؛ للإجماع على أنَّ مَنْ شكَّ في طلاق زوجته لا يلزمُه شيءٌ ، بل هو في نكاحه ظاهراً ، وإنَّما الخلافُ في الأولى ؛ فرأيُ شريكٍ : إيقاعه ؛ لأنَّه مع الشكِّ غيرُ جازم بالرجعة ، وتعليقُها فيه خلافٌ ، والثوريُّ : الرجعةُ مع التعليق ، ولم ينظر للخلاف فيه ، وأعرضَ عن ذلك زفرٌ ، ويبيِّن أصلَ الحكم ، وهو : عدم الوقوع .

وكان الربيعُ حاجبُ المنصور مُعادياً له ، فقصدَ أن يرميه عنده ، فقال له : يا أميرَ المؤمنين ، إنَّ أبا حنيفةَ يخالفُ جدَّكَ أبنَ عباسٍ في قوله : (إنَّ الاستثناءَ لا يُشترطُ اتِّصاله) ، [وهو يقول : لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين] ، فقال أبو حنيفةٌ : يا أميرَ المؤمنين ، إنَّ الربيعَ يرْعُمُ أنَّ لا بيعةَ لك في رقابِ جُنْدِكَ ؛ لأنَّهم يحلفون لك ثمَّ يرجعون لِمنازلهم ويسْتَشْنُون فتَبْطُلُ بِنِعْتِهِمْ ، فضحكَ المنصورُ وقال : يا ربيعُ ، لا تتعرَّضْ لأبي حنيفةَ ، فلما خرج ؛ قال له الربيعُ : أردتَ قتلي ، قال : لا ، ولكنَّكَ الَّذي أردتَ قتلي ، فخلَّصتْكَ وخلصتَ نفسي^(١) .

(١) « تاريخ بغداد » (٣٦٥ / ١٣) .

وقال بعض أعدائه^(١) : اليوم أقتله عند المنصور ، ثم سأله بين يديه ، فقال : يا أبا حنيفة ، إنَّ الرجلَ مِنَّا يدعوهُ أميرُ المؤمنين ، فيأمرُهُ بضربِ عنقِ الرجلِ ، لا ندري ما هو ، أيسعُهُ أن يضربَ عنقه ؟ قال أبو حنيفة : أميرُ المؤمنين يأمرُ بالحقِّ أم بالباطل ؟ قال : بالحقِّ ، قال : أنفذِ الحقَّ حيثُ كان ، ولا تسألُ عنه ، ثمَّ أسرَّ لمن معه : إنَّ هذا أراد أن يؤثني فربطته^(٢) .

وسرق طاووسٌ مملوكٌ لجاره ، فشكى إليه ، فقال : أسكت ، ثمَّ غداً للمسجد ، فلمَّا اجتمع الناسُ ؛ قال أبو حنيفة : أما يستحي من يسرق طاووسَ جاره ثمَّ يجيءُ يصلي وأثرُ الرِّيش على رأسه ، فمسح رجلُ رأسه ، فقال له : يا هذا ، ردَّ علي صاحبك طاووسه ، فردَّه .

وكان الأعمشُ يغضُّ منه^(٣) ؛ لحدة في خلقه^(٤) ، فوقَّع له أن حلف بطلاق أمراته إن أخبرته بفناء الدقيق ، أو كتبت به ، أو أرسلت ، أو ذكرت ذلك لأحدٍ ليذكرَ له ، أو أومات بذلك ، فتحيرت المرأةُ فيما تفعل ، فقيل لها : عليك بأبي حنيفة ، فقضت عليه ذلك ، فقال لها : إذا فرغ جرابُ الدقيق ؛ شدَّيه بثوبه وهو نائمٌ ، فإذا استيقظ ؛ رآه وعلم فناء الدقيق ، ففعلت ، فعلم فناءه وجعل يقول : هذا والله من حيل أبي حنيفة ، كيف نفلح وهو حيٌّ ، وهو يفضحنا في نساءنا ، يُريهنَّ عجزنا ورقةً فهمننا ؟!

وحلف رجلٌ ليقربنَّ أمراته نهاراً في رمضان ، فتحير النَّاسُ في المخرج ، فقال أبو حنيفة : يسافرنَّ بها ويقربنها حيثنَّ .

وتنبأ في زمنه رجلٌ ، وقال : أمهلوني حتَّى آتي بعلامةٍ ، فقال أبو حنيفة : من طلبَ منه علامةً ؛ كفرَ ؛ لأنَّه بطلبه مُكذَّبٌ لقول النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم :

(١) هو أبو العباس الطوسي ، وكان سيء الرأي في أبي حنيفة رضي الله عنه .

(٢) « تاريخ بغداد » (١٣ / ٣٦٤-٣٦٥) .

(٣) أي : يَضَعُ ويَنْقُصُ من قَدْر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .

(٤) أي : في خُلُق الأعمش رحمه الله تعالى .

« لا نبيَّ بعدي »^(١) .

وتزوَّج أخرى على زوجته أمَّ حمَّادٍ ، فقالت : لا بدَّ أن تُطَلِّقَها ثلاثاً ، وإلاَّ لا أصحابُك ، فأحتالَ في ذلك ، وأمرَ الجديدةَ أن تدخلَ له عندها وتسأله : أَيْحِلُّ للمرأة أن تهجُرَ زوجها [إذا تزوَّج غيرها] ؟ فدخلتْ وسأله عن ذلك [فقال : لا يحلُّ لها أن تهجُرَ زوجها] ، فقالت أمَّ حمَّادٍ : لا بدَّ أن تُطَلِّقَ الجديدةَ ، فقال : كلُّ امرأةٍ لي خارجُ هذه الدَّارِ فهي طالقٌ ثلاثاً ، فرَضِيتُ ، ولم تُطَلِّقِ الجديدةُ .

وسأله رافضيُّ يوماً : مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ ؟ قَالَ : أُمَّا عَلَى قَوْلِنَا : فعليُّ كَرَّمَ اللهُ وجهه ؛ لأنَّه عَلِمَ أَنَّ الحقَّ لأبي بكرٍ فَسَلَّمَهُ له ، وَأُمَّا عَلَى قَوْلِكُمْ : فأبو بكرٍ رضي الله عنه ؛ لأنَّه أَخَذَهُ مِنْ عليٍّ قهراً عليه ، ولم يُمَكِّنْ عليّاً أَنْ يَتَزَعَّه مِنْهُ ، فتَحَيَّرَ الرَّافِضِيُّ .

وَسُئِلَ عَمَّنْ طَلَّقَ ثَلَاثاً إِنْ أَعْتَسَلَ الْيَوْمَ مِنْ جَنَابَةٍ ، ثُمَّ طَلَّقَ ثَلَاثاً إِنْ تَرَكَ صَلَاةَ مِنْ صَلَوَاتِ يَوْمِهِ هَذَا ، ثُمَّ طَلَّقَ ثَلَاثاً إِنْ لَمْ يُجَامِعْ أَمْرَأَتَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، فَقَالَ : يَصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَيَصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ .

وَسُئِلَ عَمَّنْ قَالَ وَزَوْجَتُهُ عَلَى سُلَمٍ : إِنْ صَعِدَتْ ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَإِنْ نَزَلَتْ ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، مَا الْحِيلَةُ فِيهَا ؟ قَالَ : يُحْمَلُ السُّلَمُ وَهِيَ عَلَيْهِ وَيُوضَعُ عَلَى الْأَرْضِ ، أَوْ تُحْمَلُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَتِهَا ، فَتُوضَعُ [عَلَى] الْأَرْضِ .

وَعَمَّنْ بَيَّدَ أَمْرَأَتَهُ قَدْحُ مَاءٍ ، فَقَالَ لَهَا : إِنْ شَرِبَتْهُ ، أَوْ صَبَّتْهُ ، أَوْ وَضَعَتْهُ ، أَوْ نَاولَتْهُ إِنْسَاناً ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، قَالَ : تُنْزَلُ فِيهِ ثَوْباً تَنْشَفُهُ بِهِ .

وحلفَ رجلٌ ألاَّ يأكلَ البَيْضَ ، ثُمَّ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ مَا فِي كُمِّ فُلَانٍ ، فَإِذَا هُوَ بَيْضٌ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَحَضُّنْهُ دِجَاجَةً ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ فَرَخٌ^(٢) ؛ شَوَاهُ أَوْ طَبَخَهُ وَأَكَلَهُ كُلَّهُ مَعَ الْمَرَقَةِ .

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥) ، ومسلم (١٨٤٢) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) في المخطوط : (فإذا بقي فرخاً) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٧٨) .

تنبيهٌ : الحيلةُ عندنا في ذلك : أن يجعله في ناطفٍ^(١) ، ويبرُّ ؛ لأنه صدق عليه أنه أكل ما في كُمه ، ولم يصدق عليه أنه أكل بيضاً ؛ لاستهلاكه .

وولدتِ امرأةٌ ولدينَ ظهرهما واحدٌ ، فماتَ أحدهما ، فقال علماء الكوفة : يدفنان جميعاً ، وقال أبو حنيفة : يُدفنُ الميتُ ، ويُوصَلُ بالتُّرابِ إلى قطع الاتصال ، ففعلوا ، فأنفصلَ الحيُّ وعاشَ ، وكانَ يسمَّى : مولى أبي حنيفة .

وأجتمع في المدينة بمحمَّد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم^(٢) ، فقال له : أنتَ الَّذي خالفتَ أحاديثَ جدِّي صَلَّى الله عليه وسلَّم بالقياس ؟ فقال : معاذَ الله من ذلك ! أجلس ، فإنَّ لك حرمةً كحرمة جدِّك عليه أفضلُ الصَّلَاةِ والسَّلَام ، فجلس ، وجئى أبو حنيفة بين يديه ، فقال له : الرَّجُلُ أضعفُ أم المرأة ؟ قال : المرأةُ ، قال : المرأةُ كم سهمُها ؟ قال : نصفُ سهمِ الرَّجُل ، قال : لو قلتُ بالقياس ؛ لقلتُ الحُكْمَ ، ثمَّ قال : الصَّلَاةُ أفضلُ أم الصَّوْمُ ؟ قال : الصَّلَاةُ ، قال : لو قلتُ بالقياس ؛ لأمرْتُ الحائضَ بقضائها دونَ قضائه ، ثمَّ قال : البولُ نجسٌ أم التُّطفَةُ ؟ قال : البولُ ، قال : لو قلتُ بالقياس ؛ لأوجبتُ الغسلَ مِنَ البولِ دونَ المنيِّ ، معاذَ الله أن أقولَ على غيرِ الحديثِ ، بل أخدم قوله ، فقامَ وقبَلَ وجهه .

وقدِمَ غريبُ الكوفةَ بزوجةٍ فائقةِ الجمال ، فعَلِقَ بها كوفيٌّ ، وأدعى أنَّها زوجته ، وصدَّقته [المرأة] ، وعَجَزَ زوجها عن إثباتِ نكاحه منها ، وعُرِضَتِ المسألةُ على أبي حنيفة ، فذهبَ هو وأبْنُ أبي ليلى وجماعةٌ إلى رُحْلِ الرَّوْجِ ، فأمرَ نسوةً أن يدخلنَه ، [ففعلنَ] ، فعَدَّتْ عليهنَّ كلابه ، ثمَّ أمرَ المرأةَ أن تدخلَه ، [ففعلتْ] ، فإذا الكلابُ تُبصِّصُ حولَها^(٣) ، فقال الإمامُ : ظهرَ الحقُّ ، فأعترفتِ المرأةُ .

(١) الناطف : نوع من الحلوى .

(٢) في « عقود الجمان » (ص ٢٧٩) : (فلقني في المدينة محمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم) ، وهو محمد الباقر المتوفى سنة (١١٤ هـ) .

(٣) أي : تحرَّك أذنانها وتَمَلَّقُ للمرأة .

ونظير ذلك : ما نُقِلَ عن علماء مذهبه : أنَّه إذا خلا رجلٌ بأمراته ومعه كلبه ؛ صَحَّتِ الخلوةُ ، وتأكَّد الصَّدَاقُ ، أو كلبُها ؛ لم يتأكَّد^(١) .

وأراه ابنُ هبيرةَ فصاً مكتوباً عليه : عطاءُ بنُ عبد الله ، وقال : أكرهُ التَّخْتُمَ به لَمَّا كانَ أَسْمُ غيري عليه ، ولا يمكنُ حُكُّهُ ، فقال له : دوِّرْ رأسَ الباءِ ، يكون عطاءً من عند الله ، فتعجَّبَ من سرعةِ استخراجه ، وقال له : أكثرِ المِجْيءَ إلينا ، قال : وما أصنعُ عندك ؟ إن قَرَّبْتَنِي ؛ فتنَّي ، وإن أقصيتني ؛ أحزنْتَنِي ، [وليس عندك ما أرجوه] ، وليسَ عندي ما أخافُك عليه .

وقال ذلكَ أيضاً لَمَّا قالَ [له] كُلُّ منَ الخليفةِ المنصورِ وأميرِ الكوفةِ عيسى بنِ موسى : لو أكثرْتَ المِجْيءَ إلينا .

ودخل الضحَّاكُ الحروريُّ الكوفةَ ، وأمرَ بقتل الرِّجالِ كُلِّهم ، فخرجَ إليه أبو حنيفةٌ في قميصٍ ورداءٍ ، فقالَ له : لِمَ أمرْتَ بقتل الرِّجالِ ؟ قالَ : لأنَّهم مرتدُّون ، قالَ : أكانَ دينُهم غيرَ ما هم عليه فأرتدُّوا حتَّى صاروا إلى ما هم عليه ، أم كانَ هذا دينُهم ؟! قالَ : أعدُّ ما قلتَ ، فأعادَ ، فقالَ الضحَّاكُ : أخطأنا ، ثم أمرَ رجاله أن يغمدوا سيوفهم ، ونجا النَّاسُ .

وفي روايةٍ : أنَّ الخوارجَ لَمَّا دخلوا الكوفةَ - ورأيهم تكفيرُ كُلِّ من خالفهم ، [وتكفيرُ كُلِّ من أذنب] - قيلَ لهم عن أبي حنيفةَ : هذا شيخُ هؤلاء ، فأحضروه ، وقالوا له : تُبِّ من الكفر ، فقال : أنا تائبٌ من كفركم^(٢) ، فقيلَ لهم : إنَّه قال : أنا تائبٌ من كفركم ، فأخذه ، فقال لهم : أبعلمُ قُلْتُم هذا أم بظنُّ ؟! قالوا : بظنُّ ، قال : إنَّ بعضَ الظنِّ إثْمٌ ، والإثْمُ كفرٌ عندكم ، فتوبوا من الكفر ، قالوا : تُبِّ أنت أيضاً من الكفر ، [قال : أنا تائبٌ من كُلِّ كفر] .

تنبيهٌ : وَقَعَ لبعضُ حُسادِ أبي حنيفةَ الَّذي يَتَقَصُّونه بما هو بريٌّ منه أنَّه ذَكَرَ من مثالبه : أنَّه كَفَرَ مرَّتَيْنِ ، وأسْتُبِّبَ مرَّتَيْنِ ، وإنَّما وَقَعَ له ذلكَ مَعَ الخوارجِ ،

(١) أنظر « تبين الحقائق » للزيلعي (١٤٣/٢) .

(٢) في المخطوط : (تائب من كُلِّ كفر) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص ٢٨١) .

فأرادوا أنتقاصه به ، وليس بنقص ، بل هو غاية في رفعة ؛ إذ لم يوجد أحد يحاججهم غيره رضي الله عنه .

وأوصى رجلٌ إلى آخر ، وسلَّمه كيساً فيه ألف دينار ، وقال له : إذا كبرَ ولدي ؛ فأعطه ما تحبُّ ، فلمَّا كبرَ ؛ أعطاه الكيسَ دون ما فيه ، فجاء الولدُ لأبي حنيفة ، وذكرَ له الخبرَ ، فدعى الوصيَّ وقال له : أعطه الألفَ ؛ لأنَّ الَّذي تحبُّه هو الَّذي أمسكتَه ؛ إذ غالباً إنّما يُمسكُ المرءُ الَّذي يحبُّه ، ويُعطي الَّذي لا يحبُّه .

وكان أحدُ المحدثين يقعُ فيه ، فوقعَ هو في ورطةٍ لم يرَ مَنْ يخلصُه منها غيره ، وهي : أنّه قالَ لزوجته : إنّ سألتني الليلةَ الطلاقَ ولم أطلقك ؛ فأنت طالقٌ ، وقالت له : إنّ لم أسألكَ الليلةَ الطلاقَ ؛ فعبدني حرّاً ، [فندما ، وسألا عن مخرج ، فلم يجدا ، فذهبا إلى الإمام وأخبراه] فقالَ لها الإمامُ : سَلِيهِ الطلاقَ ، وقالَ له : قلْ لها : أنتِ طالقٌ إن شئتِ ، [وقالَ لها : قولي : لا أشياء] ، ففعلاً ، فقالَ لهما : أذهبا الآنَ ، فلا حنثَ عليكما ، وقالَ له : تُبْ إلى الله تعالى مِنَ الوقعةِ فيمن حَمَلَ إليك العِلْمَ ، فتابَ ، وكانا بعدُ يدعوان له دُبْرَ كلِّ صلاةٍ .

وحلَفَ شخصٌ بالطلاقِ مِنْ زوجته إنّ لم تطبخَ له قِدرًا فيها مكوكٌ^(١) مِنْ الملح لا يظهرُ له أثرٌ في الطَّعام المطبوخ ، فسُئِلَ عنها ، فقالَ : تطبخُ بيضةً في قدرٍ ، وتُلقي عليه الملحَ المحلوفَ عليه أو أكثرَ منه .

وأرادَ جماعةٌ مِنَ الدهريَّة قتلَه^(٢) ، فقالَ : دعوني حتَّى نبحثَ في مسألةٍ ، ثمَّ سَأَلَكُمْ وما أردتُمْ ، فأجابوه لِمَا أرادَ ، فقالَ : ما تقولونَ في سفينةٍ مشحونةٍ بالأثقال ، في بحرٍ ذي موجٍ متلاطمٍ بلا مَلَأَح ، أيجوزُ هذا ؟ قالوا : هذا مُحالٌ ، قالَ : أيجوزُ في العقلِ مثلُ وجودِ هذه الدُّنيا ، مع تبايُن أطرافها ، واختلافِ

(١) المكوك : هو إناء يكال به .

(٢) الدهرية : هم الملاحدة الذين يقولون : نموْتُ ونحيا ولا يهلكنا إلَّا الدهر ، ولا يعتقدون بوجود الله ، سبحانه وتعالى عمّا يقولون علواً كبيراً .

أحوالها وأمورها ، وَتَغَيَّرَ أَعْمَالُهَا وَأَفْعَالُهَا ، مِنْ غَيْرِ صَانِعٍ حَكِيمٍ ، وَمُدَبِّرٍ عَلِيمٍ ؟! فَتَابُوا جَمِيعاً ، وَغَمَدُوا سِیُوفَهُمْ .

وَجَاءَهُ رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخِرِ أَلْفٍ أَنْكَرُهُ ، وَأَرَادَ الْحَلْفَ ، وَلَيْسَ مَعَ الْمُدَّعِي إِلَّا شَاهِدٌ وَاحِدٌ ، وَعَلِمَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صِدْقَهُ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَهْبَهُ لِحَاضِرٍ بِحَضْرَةِ شَاهِدِهِ ، وَسَلَّطَهُ عَلَى قَبْضِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ الْحَاضِرَ بِالذَّعْوَى عَلَى الْمَدِينِ بِالْأَلْفِ ، وَأَمَرَ الْوَاحِدَ وَالشَّاهِدَ أَنْ يَشْهَدَا لَهُ بِالْأَلْفِ ، ففَعَلَا ، فَحَكَمَ الْقَاضِي بِالْأَلْفِ .

وهذا البابُ طویلٌ ، وفيما ذكرناه كفايةً ، عَلَى أَنْ فِي بَعْضِ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ خِلَافاً ، أَوْ نِزَاعاً فِي ثُبُوتِهِ أَوْجَبَ حَذْفَهُ .

* * *

الفصلُ الثالثُ والعِشرون

في حِلْمه ونحوه

قال يزيدُ بن هارونَ : (ما رأيتُ أحلمَ من أبي حنيفةَ ، كانَ له فضلٌ ، ودينٌ ، وورعٌ ، وحفظٌ لسانٍ ، وإقبالٌ على ما يعنيه) .

وقالَ غيرهُ : شَتَمَهُ رجلٌ ، وتطاوَلَ عليه بنحو : يا زنديقُ ، فقالَ له الإمامُ : غفر الله لك ، هو يعلمُ مِنِّي خلافَ ما تقولُ .

وقالَ عبدُ الرزَّاقِ : ما رأيتُ أحلمَ منه ، كُنَّا معه بمسجدِ الحَيْفِ ، والنَّاسُ حوله ، فسأله بصريٌّ عن مسألةٍ ، فأجابه ، فأعترضه الرَّجلُ بأنَّ الحسنَ خالفه ، فقالَ [أبو حنيفةَ] : أخطأَ الحسنُ ، فقالَ له رجلٌ : يا ابنَ الزَّانيةِ ، أنتَ تقولُ أخطأَ الحسنُ؟! فما جَ النَّاسُ وهُمُوا به ، فسكَّنهم أبو حنيفةَ ، وأطرقَ ساعةً ، ثمَّ رفعَ رأسه فقالَ : نعم ، أخطأَ الحسنُ ، وأصابَ ابنُ مسعودٍ فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم^(١) .

وكان يقولُ : ما جازيتُ أحداً بسوءٍ قطُّ ، ولا لعنتُ أحداً ، ولا ظلمتُ مسلماً ولا معاهداً ، ولا غَشَشْتُ أحداً ولا خدعتهُ .

وقيلَ له : إنَّ الثوريَّ ينالُ منك ، ويتكلَّمُ فيكَ ، فقالَ : غفر الله له ، ثمَّ مدَّحَهُ .

وكانَ بجواره إسكافٌ ، إذا سَكِرَ ؛ يتغنَّى ويقولُ : [من الوافر]

أضاعوني وأيَّ فتى أضاعوا ليومِ كَريهةٍ وسِدادٍ تُغَرِّ^(٢)

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٥١-٣٥٢) .

(٢) البيت للشاعر العرجي في « ديوانه » (ص ٢٤٦) .

فَفَقَدَ صَوْتَهُ لَيْلَةً ، [فَسَأَلَ عَنْهُ] ، فَقِيلَ لَهُ : أَخَذَهُ الْعَسَسُ^(١) ، فَرَكِبَ
لِلْأَمِيرِ ، فَزَادَ [الْأَمِيرُ] فِي تَعْظِيمِهِ ، وَأَمَرَ بِإِطْلَاقِ الرَّجُلِ ، وَإِطْلَاقَ كُلِّ مَنْ مُسِكَ
تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَا بَعْدَهَا ، فَرَكِبَ الْإِمَامُ رَاجِعاً ، وَالْإِسْكَافُ يَمْشِي خَلْفَهُ ، فَقَالَ لَهُ :
هَلْ أَضْعَاكَ يَا فَتَى ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ حَفِظْتُ وَرَعِيَّتَ ، جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً ، ثُمَّ تَابَ
وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ ، وَلَا زَمَ مَجْلِسَهُ حَتَّى صَارَ فَقِيهاً^(٢) .

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ : (كَانَ [أَبُو حَنِيفَةَ] كَرِيمَ الطَّبَعِ ، عَظِيمَ التَّقَدُّدِ
وَالْمَوَاسَاةِ لِأَصْحَابِهِ) .

وَقَالَ عَصَامُ^(٣) : (لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْحَقِّ كَمَا لِأَبِي حَنِيفَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ ،
وَكَانَ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ ؛ يُرَى مَشَقَّةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ لَهُ عَنْ
بَعْضِهِمْ : إِنَّهُ سَقَطَ مِنْ سَطْحِهِ ، فَصَاحَ صَيْحَةً سَمِعَهَا مَنْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَامَ
فَزِعاً عَلَيْهِ حَافِياً ، ثُمَّ بَكَى ، وَقَالَ : لَوْ أُمَكَّنْتَنِي حَمْلُ ذَلِكَ ؛ لَحَمَلْتُهُ ، وَكَانَ يَأْتِيهِ
صَبَاحاً وَمَسَاءً حَتَّى يَبْرَأَ) .

وَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي وَضَعْتُ كِتَاباً عَلَى خَطِّكَ إِلَى فُلَانٍ ، فَأَعْطَانِي أَرْبَعَةَ
أَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ كُتِمَ تَنْتَفِعُونَ بِهَذَا ؛ فَأَفْعَلُوهُ .

وَقَالَ أَبُو مُعَاذٍ : (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ - مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِقُرْبَى مِنْ سَفِيَانٍ ، وَبَيْنَهُمَا مَا
بَيْنَ الْأَقْرَانِ - يُقَرِّبُنِي ، وَيَقْضِي حَوَائِجِي ، وَكَانَ حَلِيماً ، وَرِعاً ، وَقَوِراً ، قَدْ
جَمَعَ اللَّهُ فِيهِ خِصَالاً شَرِيفَةً) .

وَشْتَمَهُ رَجُلٌ وَهُوَ فِي دَرَسِهِ ، فَمَا أَلْتَفَتَ إِلَيْهِ ، وَلَا قَطَعَ كَلَامَهُ ، وَنَهَى
أَصْحَابَهُ عَنْ مَخَاطَبَتِهِ ، فَلَمَّا فَرَغَ وَقَامَ ؛ تَبِعَهُ [الرَّجُلُ] إِلَى بَابِ دَارِهِ ، فَقَامَ [أَبُو
حَنِيفَةَ] عَلَى بَابِهِ ، وَقَالَ لِلرَّجُلِ : هَذِهِ دَارِي ، إِنْ كَانَ بَقِيَ مَعَكَ شَيْءٌ ؛ فَأَتِمَّهُ

(١) الْعَسَسُ : جَمْعُ عَاسٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَطُوفُ بِاللَّيْلِ يَتَفَقَّدُ أَحْوَالَ النَّاسِ وَيَسْهَرُ عَلَى أَمْنِهِمْ .

(٢) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٦٢-٣٦٣) ، وَلَيْسَ فِيهَا : (وَلَا زَمَ مَجْلِسَهُ حَتَّى صَارَ فَقِيهاً) .

(٣) فِي «عُقُودُ الْجَمَانِ» (ص ٢٩٦) : (عَاصِمُ بْنُ يُونُسَ) .

حَتَّى لَا يَبْقَى فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ ، فَاسْتَحْيِ الرَّجُلَ .

وَفِي قِصَّةٍ أُخْرَى : أَنَّهُ تَبِعَهُ إِلَى بَابِ دَارِهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ ؛ جَعَلَ يَسُبُّ وَيَشْتُمُّ ، فَلَمْ يَجِبْهُ أَحَدٌ ، فَقَالَ : أَتُعَذُّونَنِي كَلْبًا ؟ فَقِيلَ مِنْ دَاخِلِ الدَّارِ : نَعَمْ ، فَأَنكَفَأَ وَمَضَى .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : كَانَ يَحْمِلُ وَالِدَتَهُ عَلَى حِمَارٍ إِلَى مَجْلِسِ عَمْرِ بْنِ ذَرٍّ ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يَرُدَّ أَمْرَهَا .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ : رَبَّمَا ذَهَبْتُ بِهَا إِلَى مَجْلِسِهِ ، وَرَبَّمَا أَمَرْتَنِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ وَأَسْأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، فَآتَيْهِ وَأَذْكُرْهَا وَأَقُولُ لَهُ : إِنَّ أُمِّي أَمَرْتَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا ، فَيَقُولُ لِي : وَأَنْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا ؟! فَأَقُولُ : هِيَ أَمَرْتَنِي ، فَيَقُولُ لِي : كَيْفَ هُوَ حَتَّى أَخْبِرَكَ ؟ فَأُخْبِرُهُ بِالْجَوَابِ ، فَيُخْبِرُنِي بِهِ ، فَآتِيهَا وَأُخْبِرُهَا عَنْهُ بِمَا قَالَ .

وَنَظِيرُ ذَلِكَ : أَنَّهَا أَسْتَفْتَتْ عَنْ شَيْءٍ ، فَأَفْتَاهَا [أَبُو حَنِيفَةَ] ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ ، وَقَالَتْ : لَا أَقْبَلُ إِلَّا قَوْلَ زُرْعَةَ الْقَاصِّ ؛ أَيِ : الْوَاعِظِ ، فَجَاءَ بِهَا إِلَيْهِ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّ أُمِّي تَسْتَفْتِيكَ فِي كَذَا ، فَقَالَ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَأَفْقَهُ ، فَأَفْتِيهَا ، قَالَ : أَفْتِيهَا بِكَذَا ، فَقَالَ زُرْعَةُ : الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَرَضِيَتْ وَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُ^(١) .

وَقَالَ الْجَرَجَانِيُّ : سَأَلَهُ بِحَضْرَتِي شَابٌّ ، فَأَجَابَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَخْطَأْتَ ، فَقُلْتُ لِمَنْ حَوْلَهُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! أَلَا تُعْظَمُونَ هَذَا الشَّيْخَ ، [يَجِيءُ غَلَامٌ فَيُخْطِئُهُ وَأَنْتُمْ سَكَوْتٌ] ؟! فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ : دَعُهُمْ ؛ فَإِنِّي قَدْ عَوَّدْتُهُمْ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِي .

وَقَالَ [أَبُو حَنِيفَةَ] : (مَا صَلَّيْتُ صَلَاةً مِنْذُ أَنْ مَاتَ حَمَّادٌ ؛ إِلَّا أَسْتَغْفِرُ لَهُ مَعَ وَالِدَيْ ، وَمَا مَدَدْتُ رَجُلِي نَحْوَ دَارِهِ وَبَيْنِي وَبَيْنَهَا سَبْعُ سِكَكِ ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ لِمَنْ تَعَلَّمْتُ مِنْهُ ، أَوْ [تَعَلَّمْتُ مِنْ])^(٢) .

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٦٦ / ١٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٣٤-٣٣٣ / ١٣) ، وَلَيْسَ فِيهِ : (وَمَا مَدَدْتُ رَجُلِي ...) .

وقال ابنُ المبارك : (ما كان أوقرَ من مجلسه ! كان حسنَ الصَّمت ، حسنَ الثوب ، حسنَ الوجه)^(١) .

وقال زفرُ : (كان حمولاً صبوراً) .

ومرَّ به سفيانُ بنُ عيينةَ ، وقد أرتفعَ صوتهُ وصوتُ أصحابه بالمسجد ، فقال له : يا أبا حنيفةَ ، هذا المسجدُ ، والصَّوتُ لا يُرفعُ فيه ! فقال : دَعَهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا بِهِ .

وقال الرَّشِيدُ لأبي يوسفَ : صِفْ لي أخلاقَ أبي حنيفةَ ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ، إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] كان علمي به رحمه الله تعالى : أنَّه كان شديدَ الذَّبِّ عن محارمِ الله تعالى أن تُؤتَى ، شديدَ الورع ، لا يَطُقُ في دينِ الله بما لا يعلمُ ، يُحِبُّ أن يُطَاعَ اللهُ تعالى ولا يُعَصَى ، مجانباً لأهل الدنيا في زمانهم ، لا يُنافِسُ في عزِّها ، طويلَ الصَّمت ، دائمَ الفكر ، على علمٍ واسع ، لم يكن مهذاراً ولا ثرثاراً ، إن سئل عن مسألةٍ وكانَ عنده فيها علمٌ ؛ نطقَ به ، وأجابَ فيها ، وإن كان غير ذلك ؛ قاسَ على الحقِّ وأتبعه ، صائناً لنفسه ودينه ، بذولاً للعلم والمال ، مُستغنياً بنفسه عن جميع النَّاس ، لا يميلُ إلى طمع ، بعيداً عن الغيبة ، لا يذكُرُ أحداً إلاَّ بخير ، فقال الرَّشِيدُ : هذه أخلاقُ الصَّالحين .

وقال المُعَاذِيُّ الموصليُّ : (كان فيه عشرُ خصالٍ ما كانت واحدةً منها في إنسانٍ ؛ إلاَّ صارَ رئيساً في وقته ، وسادَ قبيلته : الورعُ ، والصَّدقُ ، والعِفَّةُ ، ومُداراةُ النَّاس ، والمروءةُ ، و[الرؤية] الصَّادقةُ ، والإقبالُ على ما يَنْفَعُ ، وطولُ الصَّمتِ ، والإصابةُ بالقول ، ومعونَةُ اللَّهْفَانِ ولو عَدَوّاً) .

وقال ابنُ نميرٍ : (كان [أبو حنيفة] إذا جلسَ ؛ جلسَ معه أصحابه ؛ كزفرَ ، وداودَ الطَّائِي ، والقاسمَ بنِ معن ، فيتطارحون مسألةً فيما بينهم ، فترتفعُ فيها أصواتُهم ، ثمَّ يتكلَّمُ أبو حنيفةَ ، فيسكتونَ حتَّى يفرغَ ، [فإذا فرغ ؛ أشتغلوا

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٦ / ١٣) .

بحفظ] ما تكلم به ، فإذا أحكموها ؛ أخذوا في مسألة أخرى (١) .
وكان يقول : (لو كان العوائم لي عييداً ؛ لأعتقتهم وبرأت من ولائهم) .

* * *

(١) في القصة اضطراب صوب من « عقود الجمان » (ص ٢٩٥) .

الفصلُ الرَّابِعُ والعِشرون

في أكله من كسبه وردّه للجوائز

قد تَوَاتَرَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَجَرُّ فِي الْخَزْرِ^(١) ، مَسْعُوداً ، مَاهِراً فِيهِ ، وَلَهُ دُكَّانٌ فِي الْكُوفَةِ ، وَشُرَكَاءُ يَسَافِرُونَ لَهُ فِي شِرَاءِ ذَلِكَ ، وَيَبِيعُهُ ، مُسْتَغْنِياً بِنَفْسِهِ ، لَا يَمِيلُ إِلَى طَمَعٍ .

وَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ : (وَاللَّهِ ، مَا قَبِلَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ - أَيِ : الْخُلَفَاءِ وَالْأَمْرَاءِ - جَائِزَةً ، وَلَا هَدِيَّةً) .

وَوَصَلَهُ الْمَنْصُورُ بِثَلَاثِينَ أَلْفِ دِرْهَمٍ فِي دَفْعَاتٍ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي بِيَعْدَادٍ غَرِيبٌ ، وَلَيْسَ لَهَا عِنْدِي مَوْضِعٌ ، فَأَجْعَلُهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ ، فَأُجَابَهُ ، فَلَمَّا مَاتَ ؛ أُخْرِجَتْ وَدَائِعُ النَّاسِ مِنْ بَيْتِهِ ، فَرَأَاهَا الْمَنْصُورُ ، فَقَالَ : لَقَدْ خَدَعَنَا أَبُو حَنِيفَةَ^(٢) .

وَقَالَ مَصْعَبُ^(٣) : (أَجَازَ الْمَنْصُورُ أَبَا حَنِيفَةَ بِعَشْرَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَخَشِيَ إِنْ رَدَّهَا ؛ أَنْ يَغْضَبَ مِنْهُ ، وَإِنْ قَبِلَهَا ؛ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ مَا يَكْرَهُهُ ، فَشَاوَرَنِي ، فَقُلْتُ لَهُ : هَذَا مَالٌ عَظِيمٌ فِي عَيْنِهِ ، إِذَا دُعِيَ لِقَبْضِهِ ؛ قُلْتُ : لَمْ يَكُنْ هَذَا أَمَلِي فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ! فَلَمَّا دُعِيَ لِقَبْضِهِ ؛ قَالَ مَا قُلْتُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْمَنْصُورَ ، فَحَبَسَ الْجَائِزَةَ ، وَكَانَ [أَبُو حَنِيفَةَ] لَا يُشَاوِرُ فِي أَمْرِهِ غَيْرِي^(٤) .

(١) الْخَزْرُ : قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي « النِّهَايَةِ » (٢٨ / ٢) : (ثِيَابٌ تُنْسَجُ مِنْ صُوفٍ وَإِبْرِسِمٍ ، وَهِيَ مَبَاحَةٌ قَدْ لَبَسَهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ ، وَمَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْهَا فَيَكُونُ لِأَجْلِ التَّشْبِيهِ بِالْعَجَمِ) .

(٢) فِي الْقِصَّةِ أَضْطَرَابٌ صُوبُ مِنَ « عَقُودِ الْجِمَانِ » (ص ٢٩٧) ، وَقَدْ رَوَاهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٩ / ١٣) .

(٣) فِي « عَقُودِ الْجِمَانِ » (ص ٢٩٨) : (قَالَ خَارِجَةُ بْنُ مَصْعَبٍ) .

(٤) رَوَاهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٥٩ / ١٣) .

وخاصَّمتِ المنصورَ زوجته في مِيلِه عنها ، وطلَّبتِ العدلَ ، وأن يكونَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه حَكَمًا بينهما ، فأحْضِرَ ، وجَلَسَتْ خَلْفَ السُّرِّ ، فقالَ له المنصورُ : كم يَحِلُّ للرجُلِ [أن يجمع] مِنَ النِّسَاءِ ؟ قال : أربعٌ ، قالَ : وَمِنْ الإِمَاءِ ؟ قالَ : ما شاء ، قالَ : هل يَجُوزُ لأحدٍ أن يقولَ بخلاف ذلك ؟ قالَ : لا ، فقالَ الخليفةُ لزوجته : أَسْمعي يا هذه ، فقالَ الإمامُ للمنصورِ مكثراً : إِنَّما أَحَلَّ اللهُ تعالى ذلكَ لأهلِ العدلِ ، وإلَّا ؛ فالواحدةُ ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ

أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ . . . الآية ، [النساء : ٣] ، فينبغي لنا أن نتأدَّبَ بِآدابِ الله تعالى وَتَنَعَّظَ بِمَوَاعِظِهِ ، فَسَكَتَ المنصورُ ، فلمَّا خرجَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه ؛ أَتْبَعَتْهُ المرأةُ بِهَدِيَّةٍ سَيِّئَةٍ^(١) ، فردَّها عليها وقالَ : إِنَّما ناضَلْتُ عن دينِ الله^(٢) ، لا تقرباً لأحدٍ ، ولا طلباً لدنيا .

* * *

(١) أي : هدية رفيعة ذات قيمة .

(٢) أي : دافعتُ عنه وبيَّنتُ حجَّته .

الفصلُ الخامسُ والعشرون

في ملبسه

قال [عمرُ ابنُ] ولده حمَّادٍ : (كَانَ [أبو حنيفة] حَسَنَ الهَيْئَةِ ، كَثِيرَ التَّعَطُّرِ ، يُعْرِفُ بَرِيحَ الطَّيِّبِ قَبْلَ أَنْ يُرَى)^(١) .

وقال أبو يوسف : (كَانَ يَتَعَهَّدُ شِسْعَهُ^(٢) ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يُرْ مَرَّةً مُنْقَطِعِ الشَّسْعِ) .

وقال غيرُهما : كَانَ يَلْبَسُ قُلَنْسُوَةً طَوِيلَةً سَوْدَاءَ .

وقال النَّضْرُ [ابنُ محمد] : (قَالَ لِي أَبُو حَنِيفَةَ مَرَّةً وَقَدْ أَرَادَ الرُّكُوبَ : أَعْطِنِي كِسَاءَكَ وَخُذْ كِسَائِي ، فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا رَجَعَ ؛ قَالَ لِي : أَخَجَلْتَنِي بَغْلَظِ كِسَائِكَ ، وَكَانَ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهِ كِسَاءَ قَوْمَتِهِ بَثْلَاثِينَ دِينَاراً)^(٣) .

وَقَوْمٌ رَدَاؤُهُ وَقَمِيصُهُ بِأَرْبَعِ مِائَةِ دِرْهَمٍ .

وَكَانَ لَهُ لِبَاسٌ ، جُبَّةٌ فَنَكٌ^(٤) ، وَجُبَّةٌ سِنْجَابَ ، وَجُبَّةٌ ثَعْلَبٍ ، يَصْلِي فِيهَا ، وَرَدَاءٌ عَلَيْهِ عَلَمٌ^(٥) ، وَسَبْعُ قَلَانِسَ ، إِحْدَاهُنَّ سَوْدَاءَ .

* * *

(١) رواه الخطيب في « تاريخه » (٣٣١ / ١٣) .

(٢) الشَّسْعُ : هُوَ مَا يُرْبِطُ بِهِ النِّعْلُ مِنَ الْأَمَامِ لِيَسْتَمْسِكَ عَلَى الْقَدَمِ .

(٣) أَوْرَدَهَا الذَّهَبِيُّ فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ » (٣٩٩ / ٦) .

(٤) قَالَ الدِّمِيرِيُّ فِي « حَيَاةِ الْحَيَوَانِ » (٤٢٠ / ٣) : (الْفَنَكُ : دَوِيَّةٌ يُؤْخَذُ مِنْهَا الْفَرُّ) .

(٥) الْعَلَمُ : مَا يَكُونُ فِي أَطْرَافِ الثَّوْبِ مِنْ تَطْرِيزٍ وَنَحْوِهِ .

الفصلُ السَّادِسُ والعِشرون والسَّابِعُ والعِشرون

في شيءٍ من حِكْمِهِ وآدَابِهِ

كان أبو حنيفةً كثيراً ما يَمَثُلُ بقول القائل : [من الطويل]

كفى حَزْناً أن لا حياةَ هنيئةً ولا عملٌ يرضى به اللهُ صالحُ

وكان يقولُ : (مَنْ تكَلَّمَ في شيءٍ مِنَ العلمِ وتقلَّدَهُ وهو يَظُنُّ أنَّ اللهَ تعالى لا يسألهُ عنه كيفَ أفيت في دين الله ؛ فقد سهَّلت عليه نفسه ودينه) .

[وقالَ] : (من طلبَ الرئاسةَ قبلَ وقتها ؛ عاشَ في ذُلٍّ) .

[وقالَ] : (لا يعرفُ الفقهَ قدره وقدرَ أهله مَنْ كان ثقیلاً المجالسة) .

[وقالَ] : (رأيتُ المعاصي ذلَّةً ، فتركتها مروءةً ، فصارتُ ديانةً) .

[وقالَ] : (من لم يمنعهُ العلمُ عن محارم الله تعالى ؛ فهوَ من الخاسرين) .

[وقالَ] : (جمعُ المهمِّ^(١) بحذفِ العلائق ، بالألّا يأخذُ إلّا قدرَ حاجته ، يعينُ على حفظِ الفقه) .

[وقالَ] : (إن لم يكن أولياءُ الله تعالى في الدُّنيا والآخرة العلماءُ ؛ فليس لله وليٌّ) .

[وسُئِلَ] بعدَ الصُّبحِ [عن] مسائلَ ، فأجابَ فيها ، فقيلاً له : أليس كانوا يكرهون الكلامَ في مثل هذا الوقت إلّا بخير ؟ فقال أبو حنيفةً رضي الله عنه : (وأيُّ خيرٍ كان أكثرَ مِن أن تقولَ : هذا حلالٌ وهذا حرامٌ ، وتُتَزَّهَ لله ، وتُحذَّرَ الخلقُ مِن معاصيه ، إنَّ الجُرَّابَ إذا فرَغَ مِنَ الرَّادِّ ؛ ضاعَ صاحبه) .

(١) في المخطوط : (اللهم) ، والصواب ما أثبت من « عقود الجمان » (ص ٣٠٣) .

وأتى إليه رجلٌ بكتابٍ شفاعَةٍ ليحدّثه ، فقال : (ما هكذا يُطلب العلم ، قد أخذ الله تعالى الميثاقَ على العلماء ليسيّئنه للنّاس ولا يكتُمونه ، لا يكون العالم له خواصٌ ، ولكن يعلم النّاس ويريدُ الله بتعليمه) .

وقال لبعض النّاس : (لا تسألني عن أمر الدّين وأنا ماشٍ ، أو أحدثُ النّاسَ ، أو قائمٌ ، أو مُكيّ ؛ فإنّ هذه الأماكن لا يجتمعُ فيها عقلُ الرّجال) .

وسُئِلَ عن عليٍّ ومعاويةَ وقتلي صفيّين ، فقال : (أخافُ أن أقدمَ على الله تعالى بشيءٍ يسألني عنه ، ولو سكّْتُ ؛ لم أسألُ عنه ، بل عمّا كُلفْتُ به ، فلاشتغالُ به أولى) .

وقال لأصحابه : (إن لم تُريدوا بهذا العلم الخيرَ ؛ لم تُوفّقوا) .

وكان يقولُ : (عَجِبْتُ لِقَوْمٍ يَقُولُونَ بِالظَّنِّ ، ويعملُونَ به ، واللهُ تعالى يقولُ لَنِيَّهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ... الآية ، [الإسراء : ٣٦] .

تنبيهٌ : يتعيّنُ تأويلُ كلامه هذا رضي الله عنه عليّ أنّ تَعَجُّبَهُ إنّما هو ممّن يقولُ بالظنّ أو يعملُ به في العقائد المطلوبِ فيها اليقينُ ، أو في الفروع ، وليسَ مُجتهداً ولا مقلداً لمجتهد ، بخلافِ المجتهدِ والمقلدِ له ؛ لأنّ الفقهَ من بابِ الظنون وإن كان الحُكْمُ معلوماً والظنُّ إنّما هو في طريقه ، ولذا عبّروا في حدّه : بأنّه العلمُ بالأحكام ... إلخ .

وقال : (مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا ؛ حُرِمَ بَرَكَتُهُ ، ولم يَرَسَخْ في قلبه ، ولم يَنْتَفِعْ به كثيراً أحدٌ ، وَمَنْ تَعَلَّمَهُ لِلدِّينِ ؛ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَرَسَخَ فِي قَلْبِهِ ، وَانْتَفَعَ الْمُقْتَبِسُونَ مِنْهُ بِعِلْمِهِ) .

وقال لإبراهيمَ بنِ أدهم : (يا إبراهيمُ ، إنّكَ قد رُزِقْتَ مِنَ الْعِبَادَةِ شيئاً صالحاً ، فَلْيَكُنِ الْعِلْمُ مِنْ بَالِكَ ؛ فَإِنَّهُ رَأْسُ الْعِبَادَةِ ، وَبِهِ قِوَامُ الْأُمُورِ)^(١) .

(١) أخرجه أبْنُ مَنْدَه فِي « مَسْنَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهْم » (٤٦) .

وقال أيضاً : مَنْ يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَتَفَقَّهُهُ ؛ كَمَنْ يَجْمَعُ الْأَدْوِيَةَ وَلَا يَدْرِي مَنَافِعَهَا حَتَّى يَجِيءَ الطَّيِّبُ ، كَمَا أَنَّ الْمَحْدَّثَ لَا يَعْرِفُ وَجَهَ حَدِيثِهِ حَتَّى يَجِيءَ الْفَقِيهُ) .

[وقال] : (إِذَا أُرِدَتْ حَاجَةٌ مِنْ حَاجَاتِ الدُّنْيَا ؛ فَلَا تَأْكُلْ حَتَّى تَقْضِيَهَا ؛ فَإِنَّ الْأَكْلَ يَغَيِّرُ الْعَقْلَ) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَهُ : الْأَكْلَ الْكَثِيرُ .

وقال له المنصورُ : لَمْ لَمْ تَغْشَنَا ؟ قَالَ لَهُ : لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَخَافُكَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَرَّبْتَنِي ؛ فَتَنَّنِي ، وَإِنْ أَقْصَيْتَنِي ؛ أَحْزَنْتَنِي .

وقال لأمير الكوفة :

[من مُخْلَعٍ الْبَسِيطِ]

كسرةُ خَبِرٍ وَقَعْبُ مَاءٍ وفردُ ثوبٍ مع السَّلامه
خيرٌ مِنَ الْعَيْشِ فِي نَعِيمٍ يكون مِنْ بَعْدِهِ نَدَامَه

وكان يقولُ إِذَا تُكَلِّمَ عَنْدهُ فِي النَّاسِ : (إِنَّاكُمْ وَنَقَلَ مَا لَا يَحِبُّهُ النَّاسُ ، عَفَا اللَّهُ عَنْ مَنْ قَالَ فِينَا مَكْرُوهاً ، وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ فِينَا جَمِيلاً ، تَفَقَّهُوا فِي دِينِ اللَّهِ ، وَذَرُوا النَّاسَ وَمَا قَدْ أَخْتَارُوا لأنفسهم ، فَيُحَوِّجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْكُمْ) .

وقال أيضاً : (مَنْ كَرُمَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ ؛ هَانَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَكُلُّ شِدَّةٍ فِيهَا) .

[وقال] : (مَنْ قَطَعَ عَلَيْكَ حَدِيثُكَ ؛ فَلَا تُعِدُّهُ ؛ فَإِنَّهُ قَلِيلُ الْمَحَبَّةِ فِي الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ) .

[وقال] : (لَا تَجْمَعْ لِحْيَيْكَ الذَّنْبَ ، وَهُوَ نَفْسُكَ ، وَلَا تَجْمَعْ الْمَالَ لِبَغِيضِكَ ، وَهُوَ الْوَارِثُ) .

[وقال] : (مَا قَاتَلَ أَحَدٌ عَلِيًّا إِلَّا وَعَلِيٌّ أَعْلَى^(١) بِالْحَقِّ مِنْهُ ، وَلَوْلَا مَا شَاعَ

(١) فِي « عُقُودُ الْجَمَانِ » (ص ٣٠٧) : (أَوَّلَى) .

مِنْ عَلِيٍّ فِيهِمْ ؛ مَا عَلِمَ أَحَدٌ كَيْفَ السَّيْرَةِ فِي قِتَالِ بُغَاةِ الْمُسْلِمِينَ) .

ونظير هذا : قولُ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه : (أَخَذْتُ أَحْكَامَ الْبُغَاةِ وَقِتَالَهُمْ مِنْ قِتَالِ عَلِيٍّ لِمَعَاوِيَةَ رضي الله عنهما) .

وأجاب أبو حنيفةَ في مسألةٍ ، فقليلَ له : لا يزالُ هذا المِصْرُ - أي : الكوفة - بخيرٍ ما أبْقَاكَ اللهُ تعالى فيه ، فقالَ :

[من الكامل]

خَلَّتِ الدِّيَارُ فَسُدَّتْ غَيْرَ مَسْوَدٍ وَمِنْ الْعَنَاءِ تَفَرَّدِي بِالشُّوْدُدِ

وتقدّم ولده حمّادٌ ليصلّي بالنّاس ، فأخذ أبو حنيفةَ بمجامع ثوبه ، فأخّره وقَدّم غيره ، فقالَ : يا أبتِ ، تَفْضُحْنِي ؟! قالَ : بل أردتُ أن تَفْضَحَ نَفْسَكَ ، فمَنَعْتُكَ ؛ إذ لو صَلَّيْتَ فقالَ قائلٌ : أَعِيدُوا صَلَاتَكُمْ خَلْفَ هذا ؛ فَيُسْطَرُّ ذلك في الكتب ، ويبقى عاره إلى يوم القيامة .

* * *

الفصلُ الثَّامنُ والعِشرون

في محنته لمّا أرادوا توليته الوظائفَ الجليلةَ

كالقضاء ، وبيت المال ، فأمتنع

قال الرّبيع [بن عاصم] : أرسلني لإحضاره يزيدُ بنُ عمر بن هبيرة^(١) ، متولّي العراق لمروانَ بنِ محمّدٍ ، آخرِ ملوك بني أميّة ، فأرادَه على بيت المال فأبى ، فضرِبَه أسواطاً^(٢) .

وَبَسَطُ هذه القصّة : أنَّ ابن هبيرةَ كان والياً على العراق من قِبَل بني أميّة ، فظهرتِ الفتنةُ بالعراق ، فجمَعَ فقهاءَ العراق ، فولّى كلّاً منهم شيئاً من عمله ، وأرسلَ إلى أبي حنيفةَ رضي الله عنه ؛ ليكونَ على خاتمته ، فلا ينفذُ كتاباً ، ولا يخرُجُ شيءٌ من بيت المال إلّا من تحت يده ، فأمتنع ، فحلفَ إن لم يفعلْ ؛ ليضربَنه ، فقالَ الفقهاءُ لأبي حنيفةَ : نَشُدُّكَ اللهَ ألاّ تهلكَ نفسُك ، فإنّا إخوانُك ، وكلُّنا كارهٌ لهذا الأمر ، ولم نجد بُدّاً من قبُوله ، فأبى وقال : لو أرادني أن أعدّدَ له أبوابَ المسجد ؛ لم أفعلْ ، فكيفَ وهو يُريدُ أن يكتبَ بضربِ عنق رجلٍ مسلمٍ - أي : مثلاً ، وخصّ ذلك ؛ لأنّ القتلَ أعظمُ الكبائرِ بعدَ الشُّرك - وأختمَ أنا على ذلك الكتاب ؟! فوالله ، لا أدخلُ في هذا أبداً ، فحبّسه صاحبُ الشرطةِ جُمعتين لم يضربه ، ثم ضربه أربعةَ عشرَ سوطاً .

وفي روايةٍ : أنّه ضربَ أيّاماً متواليةً ، فجاء الرجلُ [الضاربُ] لابنِ هبيرةَ ، فقالَ له : إنّ الرجلَ ميّتٌ لا محالةً ، فقالَ له : قلْ له أن يُخرجنا من يميننا ، فسألهُ ذلك ، فقالَ : لو سألتني أن أعدّدَ له أبوابَ المسجد ؛ ما فعلتُ ، دَعُونِي أَسْتَشِيرُ إخواني في ذلك ، فأغنمَ أبْنُ هبيرةَ ذلك ، فأمرَ بتخليته ، فركبَ دابّتهُ ،

(١) في المخطوط : (يزيد بن عمرو) ، والصواب ما أثبت .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٢٧ / ١٣) .

وَهَرَبَ إِلَى مَكَّةَ ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً مِثَّةً وَثَلَاثِينَ ، فَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ صَارَتْ الْخِلَافَةُ
لِبَنِي الْعَبَّاسِ ، فَقَدِمَ الْكُوفَةَ زَمَنَ الْمَنْصُورِ ، فَأَكْرَمَهُ وَأَجَلَّهُ ، وَأَمَرَ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافِ
دِرْهَمٍ ، وَجَارِيَةٍ ، فَأَبَى قَبُولَ ذَلِكَ .

وَرَوَى الْخَطِيبُ وَاقِعَةً أُخْرَى لَهُ مَعَ ابْنِ هُبَيْرَةَ ، فَقَالَ : إِنَّهُ كَلَّمَهُ فِي أَنْ يَلِيَّ
[قِضَاءَ] الْكُوفَةِ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَضَرَبَهُ مِثَّةً سَوِطٍ وَعَشْرَةَ أَسْوَاطٍ ، فِي كُلِّ يَوْمٍ عَشْرَةَ
أَسْوَاطٍ ، وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى الْامْتِنَاعِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنْهُ ؛ خَلَّى سَبِيلَهُ ^(١) .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُ أَمَرَهُ بِوِلَايَةِ الْقِضَاءِ ، فَأَمْتَنَعَ ، فَحَبَسَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ حَلَفَ
أَلَّا يُخْرِجَكَ حَتَّى تَلِيَّ وَلايَةَ ، وَإِنَّهُ يُرِيدُ [أَنْ يَبْنِيَ] بِنَاءً ، فَعُدَّ لَهُ اللَّبْنَ ، فَقَالَ :
وَاللَّهِ ، لَوْ سَأَلَنِي أَنْ أُعَدَّ لَهُ أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ ؛ مَا فَعَلْتُ .

وَلَمَّا خَلَّى سَبِيلَهُ ؛ قَالَ : كَانَ غَمٌّ وَالدَّيْنِي بِضَرْبِي عَلَيَّ أَشَدَّ مِنَ الضَّرْبِ ^(٢) .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُ أَمَرَ بِضَرْبِهِ عَلَى رَأْسِهِ ، فَأَنْتَفَخَ رَأْسُهُ ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِطْلَاقِهِ .

وَذَكَرَ : أَنَّ الْأَمِيرَ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ وَهُوَ يَقُولُ
لَهُ : أَمَّا تَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى ، تَضْرِبُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي بِلَا جُرْمٍ ؟ ! وَهَدَّدَهُ ، فَأَرْسَلَ
إِلَيْهِ ، فَأَخْرَجَهُ وَأَسْتَحْلَهُ .

وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا ضُرِبَ فِي مَحْتَتِهِ ؛ يَتَذَكَّرُ حَالَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ ^(٣) .

وَوَقَعَ لِأَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْمَنْصُورِ نَحْوُ ذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ : أَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَاضِي
الْكُوفَةِ لَمَّا مَاتَ ؛ قَالَ الْمَنْصُورُ : خَلَّتِ الْكُوفَةُ مِنْ حَاكِمٍ عَدِلٍ ، ثُمَّ أَمَرَ بِحَمْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمِسْعَرٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَشَرِيكِ ، فَحَمَلُوا إِلَيْهِ ، فَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَصَحْبِهِ : أَنَا أَخْمَنُ فِيكُمْ تَخْمِينًا ، أَمَّا أَنَا ؛ فَأَحْتَالُ لِنَفْسِي
وَأَتَخَلَّصُ ، وَأَمَّا مِسْعَرٌ ؛ فَيَتَجَانَنُ ، وَأَمَّا سَفْيَانٌ ؛ فَيَهْرَبُ ، وَأَمَّا شَرِيكٌ ؛ فَيَقْعُ .

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٢٦ / ١٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٢٧ / ١٣) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٢٧ / ١٣) .

فَلَمَّا قَرَّبُوا مِنْ بَغْدَادَ ؛ أَظْهَرَ سَفِيَانُ أَنَّهُ يُرِيدُ قَضَاءَ الْحَاجَةِ ، فَاتَّجَهَ نَاحِيَةَ
النَّهْرِ ، وَجَلَسَ الْمَوْكَلُ بِهِ يَنْتَظِرُهُ ، فَرَأَى [سَفِيَانُ] سَفِينَةً ، فَقَالَ لِمَلَّاحِهَا : إِنْ لَمْ
تَمَكِّنِّي مِنْهَا ؛ ذُبَحْتُ - تَأَوَّلَ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا ؛ فَقَدْ
ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ »^(١) - وَدَفَعَ لِلْمَلَّاحِ دِرَاهِمَ ، فَأَخَذَهُ ، فَلَمَّا لَمْ يَجِدْهُ الْمَوْكَلُ بِهِ ؛
هَرَبَ هُوَ الْآخَرُ .

فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى الْمَنْصُورِ ؛ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ مِسْعَرٌ وَقَالَ لَهُ : هَاتِ يَدَكَ ، كَيْفَ أَنْتَ
وَدَوَابُّكَ وَأَوْلَادُكَ ؟ فَقَالَ : أَخْرَجُوهُ ؛ فَإِنَّهُ مَجْنُونٌ .

وَعَرَضَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ تَوْلِيَةَ الْقَضَاءِ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَحَلَفَ الْخَلِيفَةُ لِيَفْعَلَ ،
فَحَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ أَلَّا يَفْعَلَ ، فَأَعَادَ الْمَنْصُورُ ، فَأَعَادَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَقَالَ لَهُ الرَّبِيعُ
الْحَاجِبُ : أَلَا تَرَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَحْلِفُ ؟! قَالَ : هُوَ أَقْدَرُ عَلَى كِفَّارَةِ يَمِينِهِ مِنِّي
[عَلَى كِفَّارَةِ يَمِينِي] ، فَأَمَرَ الْمَنْصُورُ بِحَبْسِهِ ، ثُمَّ دَعَا بِهِ ، فَقَالَ لَهُ : أَتَرْغِبُ عَمَّا
نَحْنُ فِيهِ ؟! فَقَالَ : أَصْلَحَ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَتَقِي اللَّهَ ، وَلَا
تُشْرِكُ فِي أَمَانَتِكَ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ ، وَاللَّهُ ، مَا أَنَا مَأْمُونُ الرِّضَا ، فَكَيْفَ أَكُونُ
مَأْمُونًا الْغَضَبِ ؟! فَلَا أَصْلَحُ لِلذَلِكَ ، فَقَالَ : كَذَبْتَ ، أَنْتَ تَصْلُحُ لِلذَلِكَ ،
فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، قَدْ حَكَمْتَ عَلَى نَفْسِكَ ، إِنْ كُنْتُ صَادِقًا ؛ فَقَدْ أَخْبَرْتُ
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنِّي لَا أَصْلَحُ ، وَإِنْ كُنْتُ كَاذِبًا ؛ فَكَيْفَ يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُؤَلِّيَ قَاضِيًا
كَذَّابًا ؟! وَمَعَ ذَلِكَ ، فَإِنِّي رَجُلٌ مَوْلَى ، وَلَا تَكَاذُبُ الْعَرَبُ تَرْضَى بِأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمْ
مَوْلَى ، فَأَمَرَ بِهِ ، فَأُعِيدَ إِلَى الْحَبْسِ .

وَعَرَضَ عَلَى شَرِيكِ ذَلِكَ ، فَقَبِلَهُ ، فَهَجَرَهُ الثَّوْرِيُّ ، وَقَالَ لَهُ : أَمَكْنَكَ
الْهَرَبُ ، فَلَمْ تَهْرَبْ^(٢) .

(١) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ (١٠٣/٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ
(٣٥٧١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢٥) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكِبَرِيِّ » (٥٨٩٣) ، وَابْنُ مَاجَةَ
(٢٣٠٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٦/١٠) ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤٤١٥) ، وَغَيْرُهُمْ .

(٢) أَخْرَجَ أَجْزَاءَ مِنْهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٢٩-٣٢٧/١٣) .

[تنبيه]: ما قيل : إِنَّهُ تَوَلَّى عَدَّ اللَّبَنِ أَيَّاماً لِيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ ؛ رَدَّهُ الْأُثْمَةُ
بِأَنَّ الصَّحِيحَ : أَنَّهُ تُوفِّيَ فِي السَّجَنِ مِنَ الضَّرْبِ ، أَوْ السَّمِّ^(١) ، كما
سيأتي^(٢) .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٢٨ / ١٣) من قول أبي العلاء الواسطي .
(٢) في الفصل الحادي والثلاثين ، في سبب وفاته .

الفصلُ التاسعُ والعِشرون

في سَنَدِهِ في القراءة

جاء في عِدَّة طُرُقٍ : أَنَّهُ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْإِمَامِ عَاصِمٍ ، أَحَدِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ .
وَوَقَعَ لْجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ : أَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَيْهِ قِرَاءَاتٍ شَاذَةً اخْتَارَ الْقِرَاءَةَ بِهَا ،
وَقَدْ شَنَعَ أَئِمَّةٌ مِنَ الْحَقَاطِ الْمَتَأَخِّرِينَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهُمْ أَغْتَرَوْا فِي نَقْلِ ذَلِكَ
عَنْهُ مِنْ كِتَابٍ لِشَخْصٍ أَسَمَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْخَزَاعِيُّ ، أَلْفَهُ فِي قِرَاءَاتِ أَبِي
حَنِيفَةَ ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ : الدَّارِقُطْنِيُّ : (بَأَنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ مَوْضُوعٌ لَا
أَصْلَ لَهُ)^(١) ، وَأَبُو حَنِيفَةَ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَهُوَ أَعْقَلُ وَأَدِينُ مِنْ أَنْ يَعْدِلَ عَنِ
الْقِرَاءَاتِ الْمَتَوَاتِرَةِ إِلَى قِرَاءَةٍ شَاذَةٍ لَا وَجْهَ لكَثِيرٍ مِنْهَا [فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ
شَدِيدٍ]^(٢) .

* * *

(١) أَنْظَرِ « تَارِيخُ بَغْدَادٍ » (١٥٧ / ٢) .

(٢) أَنْظَرِ « عَقُودُ الْجَمَانِ » (ص ٣١٧ - ٣١٨) .

الفصلُ الثلاثونَ

في سَنَدِهِ في الحديث

مرَّ أنَّه أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ شَيْخٍ مِنْ أَيْمَةِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ فِي « طَبَقَاتِ الْحَفَاطِ » مِنْ الْمُحَدِّثِينَ .

وَمَنْ زَعَمَ قَلَّةَ أَعْتَانِهِ بِالْحَدِيثِ ؛ فَهُوَ إِمَّا : لِتَسَاهُلِهِ ، أَوْ حَسَدِهِ ؛ إِذْ كَيْفَ يَتَأَتَّى لِمَنْ هُوَ كَذَلِكَ اسْتِنْبَاطُ مِثْلِ مَا اسْتِنْبَطَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً ؟ !
مَعَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اسْتِنْبَطَ مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الْمَعْرُوفِ فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَلَأَجَلَ اشْتِغَالِهِ بِهَذَا الْأَمْرِ ، لَمْ يَظْهَرْ حَدِيثُهُ فِي الْخَارِجِ ، كَمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا اشْتَغَلَا بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ؛ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُمَا مِنْ رِوَايَةِ الْأَحَادِيثِ مِثْلُ مَا ظَهَرَ عَنْ دُونَهُمَا ، حَتَّى صَغَارِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُمَا مِثْلُ مَا ظَهَرَ عَنْ تَفَرُّغِ الرِّوَايَةِ ؛ كَأَبِي زُرْعَةَ ، وَأَبْنِ مَعِينٍ ؛ لِاشْتِغَالِهِمَا بِذَلِكَ الْاسْتِنْبَاطِ ، عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الرِّوَايَةِ بَدُونِ دِرَايَةٍ ، لَيْسَ فِيهِ كَثِيرٌ مَدْحٍ ، بَلْ عَقَدَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ لَهُ بَابًا فِي ذَمِّهِ ، وَقَالَ : (الَّذِي عَلَيْهِ فِقْهَاءُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاؤُهُمْ هُوَ : ذَمُّ الْإِكْثَارِ مِنَ الْحَدِيثِ بَدُونِ تَفْقُّهِ وَلَا تَدَبُّرٍ)^(١) .

وَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ : (أَقَلُّ الرِّوَايَةِ ؛ تَفْقُّهُ)^(٢) .

وَقَالَ أَبُو الْمُبَارِكِ : (لَيْكِنِ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ ، وَخِذْ مِنَ الرَّأْيِ مَا يَفْسِّرُ لَكَ الْحَدِيثَ)^(٣) .

(١) أَنْظَرِ « جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ » (١٠١٣ / ٢) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ » (١٠١٤ / ٢) .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ » (١٠٥٠ / ٢) .

وَمِنْ أَعْدَارِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضاً : مَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ : (لَا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُحَدِّثَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا بِمَا حَفِظَهُ يَوْمَ سَمِعَهُ إِلَى يَوْمٍ يُحَدِّثُ بِهِ) ، وَلَا يَرَى الرُّوَايَةَ إِلَّا لِمَنْ حَفِظَهُ .

وَرَوَى الْخَطِيبُ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ : أَنَّهُ قَالَ : (نِعَمَ الرَّجُلُ الثُّعْمَانُ ، مَا كَانَ أَحْفَظَهُ لِكُلِّ حَدِيثٍ فِيهِ فِقْهٌ ، وَأَشَدَّ فَحَصَهُ عَنْهُ ، وَأَعْلَمَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ)^(١) .

وَعَنْ أَبِي يُونُسَ قَالَ : (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِ الْحَدِيثِ ، وَمَوَاضِعِ الثُّكَّتِ الَّتِي فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .

وَقَالَ أَيْضاً : (مَا خَالَفْتُهُ فِي شَيْءٍ قَطُّ فَتَدَبَّرْتُهُ ؛ إِلَّا رَأَيْتُ مَذْهَبَهُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْجَى فِي الْآخِرَةِ ، وَكُنْتُ رُبَّمَا مِلْتُ إِلَى الْحَدِيثِ ، وَكَانَ هُوَ أَبْصَرَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مُنِّي)^(٢) .

وَقَالَ [أَيْضاً] : كَانَ إِذَا صَمَّمَ عَلَى قَوْلٍ ؛ دَرْتُ عَلَى مَشَايِخِ الْكُوفَةِ ، عَلَنِي أَجْدُ فِي تَقْوِيَةِ قَوْلِهِ حَدِيثًا أَوْ أَثَرًا ، وَرُبَّمَا وَجَدْتُ الْحَدِيثَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَمِنْهَا مَا يَقُولُ فِيهِ : هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، أَوْ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، فَأَقُولُ لَهُ : وَمَا عَلِمُكَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ يُوَافِقُ قَوْلَكَ ؟! فَيَقُولُ لِي : أَنَا عَالِمٌ بِعِلْمِ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

سُئِلَ الْأَعْمَشُ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ ، وَكَانَ عِنْدَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَقَالَ لَهُ : مَا تَقُولُ فِيهَا ؟ فَأَجَابَهُ ، فَقَالَ الْأَعْمَشُ : مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟! قَالَ : مِنْ أَحَادِيثِكَ الَّتِي رَوَيْتَهَا عَنْكَ ، وَسَرَدَ لَهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ بِطَرَقِهَا ، فَقَالَ الْأَعْمَشُ : حَسْبُكَ ، مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ فِي مِئَةِ يَوْمٍ تَحَدَّثُنِي بِهِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ ؟! مَا عَلِمْتُ أَنَّكَ تَعْمَلُ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ ، يَا مَعْشَرَ الْفُقَهَاءِ ، أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصَّيَادِلُ ، أَمَّا أَنْتَ أَيُّهَا الرَّجُلُ ؛ فَقَدْ أَخَذْتَ بِكُلِّ الطَّرْفَيْنِ .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣٣٩ / ١٣) .

(٢) أخرجها والتي قبلها الخطيب في « تاريخه » (٣٤٠ / ١٣) .

وقد خَرَجَ الحَقَّاطُ مِنْ أَحَادِيثِهِ مَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ ، اتَّصَلَ بِهَا كَثِيرٌ مِنْهَا ، كَمَا هُوَ
مَذْكُورٌ فِي مُسْتَنَدَاتِ مُشَايخِنَا ، وَحَذَفْتُهَا ؛ لِعَدَمِ الْإِطَالَةِ فِيهَا لَيْسَ بِهِ كَثِيرٌ
غَرَضٍ^(١) .

* * *

(١) وقد ذكر منها الإمام الصالح في « عقود الجمان » (٣٢٢-٣٣٤) سبعة عشر مسنداً ،
وقال : (وقد جمع بين غالب ما في هذه المسانيد الإمام قاضي خوارزم وخطيبها
محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي رحمه الله تعالى) .

الفصل الحادي والثلاثون

في سبب وفاته

مرّ في فصلٍ سابقٍ : أنَّ المنصورَ قد طَلَبَه للقضاء ، وأنَّ تكونَ قُضَاءُ بلاد الإسلام مِن تحت أمرِهِ ، فامتنعَ ، وأنَّ الخليفةَ حَلَفَ وأغْلَظَ ، إن لم يفعلْ ؛ لِيَحْبِسَنَّهُ وَلِيَشَدِّدَنَّ عَلَيْهِ ، فامتنعَ ، فاحْبَسَهُ .

وتَمَّتْ ذلك : أنَّ المنصورَ كان يُرْسِلُ إليه مَنْ يَقُولُ له : إن أَحْبَبْتَ الخلاصَ ؛ فَأَقْبَلْ ما يَعْرضُهُ عليك ، فيمتنعُ ، ولمَّا شَدَّدَ الامتناعَ ؛ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ به كُلَّ يومٍ ، فيضْرَبَ عشرةَ أسواطٍ ، ويُنادَى عليه في الأسواقِ ، فَأُخْرِجَ ، وَضُرِبَ ضَرْباً مُوجِعاً حتَّى سَالَ الدَّمُ على عَقِيهِ ، وتُودِي عليه وهو كذلك في الأسواقِ ، ثُمَّ أُعِيدَ إلى الحبسِ ، وَضُيِّقَ عليه تضييقاً شديداً ، حتَّى في مأكَلِهِ ومَشْرِبِهِ ، ثُمَّ فُعِلَ به ذلك الضَّرْبُ الشَّدِيدُ والنَّدَاءُ في اليومِ الثاني والثالثِ ، ثُمَّ هكذا إلى تمامِ عشرةِ أَيَّامٍ ، فحيثُذِ بكى ، ورفعَ رأسه ضارِعاً بالدُّعاءِ ، فتوفِّيَ بعدَ خمسةِ أَيَّامٍ .

وروى جماعةٌ : أَنَّهُ رُفِعَ إليه قَدَحٌ فيه سَمٌ ليشربَ ، فامتنعَ ، وقالَ : إِنِّي لأَعْلَمُ ما فيه ، ولا أَعِينُ على قتلِ نفسي ، فطُرِحَ ، ثُمَّ صُبَّ في فيه قهراً عليه ، فماتَ .

وقيل : إنَّ ذلك كان بحضرةِ المنصورِ .

وصَحَّ : أَنَّهُ لَمَّا أَحَسَّ بالموتِ ؛ سَجَدَ ، فخرَجَت رُوحُهُ وهو ساجدٌ .

وقيل : إنَّ الامتناعَ عن ولايةِ القضاء لا يُوجِبُ للمنصورِ أن يَقْتُلَهُ هذه القِتْلَةُ الشَّيْعَةُ ، وإنَّما السَّبَبُ في ذلك هو : أنَّ بعضَ أعداءِ أبي حنيفةَ رضي الله عنه دَسَّ إلى المنصورِ : أنَّ أبا حنيفةَ هو الَّذي أثارَ عليه إبراهيمُ بنَ عبد الله بنِ الحسنِ ابنِ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم أجمعينَ ، الخارجَ عليه بالبصرةَ ، وأَنَّهُ قَوَّاهُ بالمالِ ، فخافَ المنصورُ خوفاً شديداً ، وخَشِيَ مِنْ ميله إلى إبراهيمَ ؛ لأنَّ أبا

حنيفة كان وجهها ، ذا مالٍ واسعٍ مِنَ التَّجَارَةِ ، فَطَلَبَهُ إِلَى بَغدَادَ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ
عَلَى قَتْلِهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ ، فَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَلِيَ الْقَضَاءَ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ ؛ لِيَتَوَصَّلَ
بِذَلِكَ إِلَى قَتْلِهِ^(١) .

* * *

(١) أنظر « عقود الجمان » (ص ٣٩٥) .

الفصلُ الثاني والثلاثونَ

في تاريخ وفاته

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ سَنَةً مِئَةً وَخَمْسِينَ ، عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً ،
وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَاتَ سَنَةً مِئَةً وَاحِدَى وَخَمْسِينَ غَلَطَ ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ .

وَقَالَ كَثِيرُونَ : وَكَانَ مَوْتُهُ فِي رَجَبٍ .

وَقِيلَ : فِي شَعْبَانَ .

وَقِيلَ : فِي نَصَفِ شَوَالٍ .

وَلَمْ يُخَلَّفْ غَيْرَ وَلَدِهِ حَمَّادٍ .

* * *

الفصلُ الثالثُ والثلاثون

في تجهيزه

لَمَّا تُوفِّي أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أُخْرِجَ مِنْ مَكَانِ حَبْسِهِ ، [و] حَمَلَهُ خَمْسَةُ أَنْفُسٍ ، فَأَتَوْا بِهِ إِلَى مَكَانٍ غَسَلَهُ ، فغَسَّلَهُ الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ قَاضِي بَغدَادَ ، وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ أَبُو رَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَاقدِ الْهَرَوِيُّ .

وَلَمَّا فَرَغَ الْحَسَنُ مِنْ غَسَلِهِ ؛ قَالَ : رَحِمَكَ اللَّهُ ، لَمْ تُفْطَرْ مِنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَلَمْ تَتَوَسَّدْ يَمِينَكَ بِاللَّيْلِ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، كُنْتَ أَفْقَهَنَا ، وَأَعْبَدَنَا ، وَأَزْهَدَنَا ، وَأَجْمَعَنَا لَخِصَالِ الْخَيْرِ ، وَمَضَيْتَ إِذْ مَضَيْتَ إِلَى خَيْرِ مَعَادٍ ، وَأَتَعَبْتَ مَنْ بَعْدَكَ ، فَمَا فَرَّغُوا مِنْ غَسَلِهِ إِلَّا وَقَدْ أَجْتَمَعَ مِنْ أَهْلِ بَغدَادَ خَلْقٌ لَا يُحْصِيهِمْ إِلَّا اللَّهُ ، كَأَنَّهُ نُودِيَ لَهُمْ بِمَوْتِهِ .

وَحُزِرَ عَدَدٌ مِنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِخَمْسِينَ أَلْفًا ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَأُعِيدَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ سِتِّ مَرَاتٍ ، آخِرُهَا صَلَاةُ ابْنِهِ حَمَّادٍ^(١) ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْنِهِ إِلَى بَعْدِ الْعَصْرِ ؛ مِنْ شِدَّةِ الزَّحَامِ ، وَمَكَّتِ النَّاسُ يُصَلُّونَ عَلَى قَبْرِهِ نَحْوَ عَشْرِينَ يَوْمًا ، وَأَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ بِمَقَابِرِ الْخِزْرَانِ بِالْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ ؛ لِأَنَّ أَرْضَهَا طَيِّبَةٌ غَيْرُ مَغْصُوبَةٍ ، وَلَمَّا بَلَغَ الْمَنْصُورَ ذَلِكَ ؛ قَالَ : مَنْ يَعْزُرْنِي فِيكَ حَيًّا وَمَيِّتًا ؟!

وَلَمَّا بَلَغَ خَبْرُ مَوْتِهِ ابْنَ جُرَيْجٍ ، فَفِيهِ مَكَّةَ ، وَشَيْخَ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ ؛ أَسْتَرْجَعَ وَقَالَ : (أَيُّ عِلْمٍ ذَهَبَ !؟)^(٢) .

وَلَمَّا بَلَغَ شُعْبَةُ ؛ أَسْتَرْجَعَ وَقَالَ : (طُفِيَءٌ عَنِ الْكُوفَةِ نَوْرُ الْعِلْمِ ، أَمَّا إِنَّهُمْ لَا يَرُونَ مِثْلَهُ أَبَدًا) .

(١) أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٤٥٣ / ١٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي « تَارِيخِهِ » (٣٣٨ / ١٣) .

وبعد مدّة طويلة بنى على قبره المَلِكُ أبو سعدِ المستوفي الخوارزمي قَبَّةً عظيمةً ، وإلى جانبها مدرسة^(١) .



(١) وقبره الآن في مدينة الأعظمية التي تقع عند الجهة الشمالية من بغداد ، على الجانب الشرقي من نهر دجلة ، وإنّما سميت الأعظمية ؛ نسبة إلى مرقد الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى ، وقد كانت منطقة بسايتين كبيرتين ، وبها أسواق عامرة ، إلى أن دفن الإمام بها ، فصارت بعد ذلك مدينة شيئاً فشيئاً ، وانظر صورة المسجد الذي فيه قبر الإمام أبي حنيفة على وجه غلاف الكتاب ، وانظر المصور الجغرافي الذي يحدد موقع مدينة الأعظمية ومسجد الإمام أبي حنيفة على خلفية غلاف الكتاب .

الفصلُ الرَّابِعُ والثلاثون

فيما سُمِعَ مِنَ الْهَوَاتِفِ بَعْدَ مَوْتِهِ^(١)

جاءَ عنُ صَدَقَةِ الْمَغَابِرِيِّ ، وَكَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ ، قَالَ : لَمَّا دُفِنَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛
سَمِعْتُ صَوْتًا فِي اللَّيْلِ ، وَعَلَى أَمْتَدَادِ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، يَقُولُ : [مِن الرَّمْلِ]

ذَهَبَ الْفَقْهُ فَلَا فَقْهَ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا خَلْفًا
مَاتَ نَعْمَانُ فَمَنْ هَذَا الَّذِي يُحْيِي اللَّيْلَ إِذَا مَا سَجَفَا

وَقِيلَ : إِنَّ الْجَنَّةَ بَكَتُهُ لَيْلَةُ مَاتَ ، فَكَانُوا يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ يُرَدُّ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ،
وَلَا يَرَوْنَ صُورَةَ الشَّخْصِ .

* * *

(١) الْهَاتِفُ : هُوَ صَوْتُ تَسْمَعُهُ وَلَا تَرَى قَائِلَهُ ، مِنْ مَلَكٍ أَوْ جِنٍّ أَوْ وَلِيِّ أَوْ خَاطِرٍ وَقَعَ فِي قَلْبِكَ الْهَمَّةُ.

الفصل الخامس والثلاثون

في تأدب الأئمة معه في مماته كما هو في حياته
وأن قبره يُزار لقضاء الحوائج

أعلم : أنه لم يزل العلماء وذوو الحاجات يزورون قبره ، ويتوسلون عنده في قضاء حوائجهم ، ويرون نجح ذلك .

منهم : الإمام الشافعي رضي الله عنه لما كان ببغداد ، فقد جاء عنه : أنه قال : (إني لأتبرك بأبي حنيفة ، وأجيء إلى قبره ، فإذا عرضت لي حاجة ؛ صليت ركعتين وجئت إلى قبره ، وسألت الله تعالى عنده ؛ فتقضى حاجتي سريعاً)^(١) .

وذكر بعض المتكلمين على « منهاج النووي »^(٢) : (أن الشافعي صلى الصبح عند قبره ، فلم يقنّت ، فقل له : لم ؟ قال : تأدباً مع صاحب هذا القبر) .

وذكر ذلك غيره أيضاً ، وزاد : أنه لم يجهز بالبسملة ، ولا إشكال في ذلك ، خلافاً لمن ظنّه خطأ ؛ لأنه قد يعرض للسنة ما يرجح ترك فعلها ؛ لكونه الآن أهم منها .

ولا شك أن الإعلام برفعة مقام العلماء أمرٌ مطلوبٌ ومتأكدٌ ، وأنه عند الاحتياج إليه لرغم أنف حاسدٍ ، أو تعليم جاهلٍ ؛ أفضلٌ من مجرد فعل القنوت ، والجهر بالبسملة ؛ للخلاف فيهما ، وعدم الخلاف فيه ؛ ولأن نفعه مُتَعَدٌّ ، ونفع ذنبك قاصرٌ .

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٢٣/١) .

(٢) هو الشيخ شهاب الدين الأبيطي ، على ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص ٣٦٣) ، وقال : (ذكر في بعض مصنفاته ، وغالب ظني أنه « شرح خطبة منهاج الإمام النووي » : أن الإمام الشافعي ...) ، وسرد القصة .

ومِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَيْضاً : أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ لَهُ حُسَادٌ كَثِيرُونَ فِي حَيَاتِهِ ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ ، حَتَّى رَمَوْهُ بِالْعِظَائِمِ ، وَسَعَوْا فِي قَتْلِهِ تِلْكَ الْقِتْلَةَ الشَّنِيعَةَ كَمَا أَسْلَفْنَا .

وَلَا شَكَّ أَيْضاً : أَنَّ الْبَيَانَ بِالْفِعْلِ أَظْهَرُ مِنْهُ بِالْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ دِلَالََةَ الْفِعْلِ عَقْلِيَّةٌ ، وَدِلَالََةُ الْقَوْلِ وَضْعِيَّةٌ ، وَحِينَئِذٍ يُتَصَوَّرُ فِيهَا التَّخَلُّفُ عَنْ مَدْلُولِهَا ، بِخِلَافِ الدِّلَالَةِ الْفِعْلِيَّةِ ؛ إِذِ الدِّلَالَةُ عَلَى كَرَمٍ زَيْدٍ بِفَعْلِهِ لِلْكَرَمِ ، لَا يُشَبِّهُهَا الدِّلَالَةُ عَلَى كَرَمِهِ بِقَوْلِهِ : إِنِّي كَرِيمٌ ، وَإِذْ تَمَهَّدْتُ هَذِهِ الدَّوَاعِي ؛ أَنْتَضَحَ أَنَّ فِعْلَ الشَّافِعِيِّ لَذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهِ لِلْقَنُوتِ وَالْجَهْرِ ؛ إِظْهَاراً لِمَزِيدِ التَّأَدُّبِ مَعَ هَذَا الْإِمَامِ الْجَلِيلِ ، وَلِمَزِيدِ شَرْفِهِ وَعُلُوِّهِ ، وَأَنَّهُ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا تَوْقِيرُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ ، وَيُتَأَدَّبُ مَعَهُ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ بِحَضْرَتِهِ خِلَافُ قَوْلِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فَكَيْفَ فِي حَيَاتِهِ ؟! وَأَنَّ الْحَاسِدِينَ لَهُ خَسِرُوا خُسْرَاناً مَبِيناً ، وَأَنَّهُمْ مِمَّنْ أَضَلَّهُمُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ .

وَلَمَّا وَقَفَ أَبُو الْمُبَارَكِ عَلَى قَبْرِهِ ؛ قَالَ : (رَحِمَكَ اللَّهُ ، لَقَدْ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ ^(١)) ، وَتَرَكَآ خَلْفاً ، وَأَنْتَ مَتَّ ، وَلَمْ تَتْرِكْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ خَلْفاً) ، ثُمَّ بَكَى بُكَاءً شَدِيداً .

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ فِي وَقُوفِهِ عَلَى قَبْرِهِ : (كُنْتَ لَنَا خَلْفاً مِمَّنْ مَضَى ، وَمَا تَرَكْتَ بَعْدَكَ خَلْفاً ، إِنْ خَلَفُوكَ فِي الْعِلْمِ الَّذِي عَلَّمْتَهُمْ ؛ لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَخْلِفُوكَ فِي الْوَرَعِ ، إِلَّا بِتَوَفِيقٍ) .

* * *

(١) فِي الْمَخْطُوطِ : (حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ) ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ « عُقُودِ الْجَمَانِ » (ص ٣٦٤) ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ شَيْخَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ .

الفصلُ السادسُ والثلاثون

في بعض مناماتٍ حسنةٍ رآها ورؤيت له

رُويَ : أَنَّهُ رَأَى اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تِسْعاً وَتِسْعِينَ مَرَّةً ، فَقَالَ فِي نَفْسِهِ : لَنْ رَأَيْتُهُ تَمَامَ الْمِئَةِ ؛ لِأَسْأَلْتُهُ : بِمَ تَنْجُوا الْخَلَائِقُ مِنْ عَذَابِهِ ؟ فَرَأَاهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَسَأَلَهُ ، فَأَجَابَهُ (١) .

ومرَّ : أَنَّهُ رَأَى كَأَنَّهُ يَنْشُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ أَبْنَ سِيرِينَ وَتَلْمِيزَهُ أَوَّلَاهَا : بِأَنَّهُ يُظْهِرُ أَخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَشْرُ عَلَمًا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ ، قَالَ هِشَامُ [بْنُ مِهْرَانَ] : فَنَظَرَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَتَكَلَّمَ حِينَئِذٍ (٢) .

ورَأَى هَذِهِ الرُّؤْيَا لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَيْضاً ، وَهِيَ : أَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَلَا يُكْرِ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، وَأَنَّهُ تَنَاوَلَ مِنْ ذَلِكَ التُّرَابِ (٣) قَدَرًا كَثِيرًا ، فَتَفَحَّهُ فِي الْهَوَاءِ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ ، فَهَالَتْهُ تِلْكَ الرُّؤْيَا ، فَقَصَّهَا عَلَى أَبْنِ سِيرِينَ ، فَقَالَ لَهُ : وَيْحَكَ ، إِنَّ هَذَا الَّذِي رَأَيْتَ لَرَجُلٍ جَلِيلٍ إِنْ كَانَ فَقِيهًا ، أَوْ عَالِمًا ، قُلْتُ : إِنَّهُ فَقِيهٌ ، فَقَالَ أَبْنُ سِيرِينَ : فَوَاللَّهِ ، لَيُظْهِرَنَّ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ عِلْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَا يُظْهِرُهُ النَّاسُ ، وَلَيَذْهَبَنَّ أَسْمُهُ شَرْقًا وَغَرْبًا ، وَفِي جَمِيعِ تِلْكَ التَّوَاحِي الَّتِي ذَرَّ ذَلِكَ التُّرَابَ فِيهَا .

وَقَالَ زَهْرُ بْنُ كَيْسَانَ (٤) : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ ، وَخَلْفَهُ

(١) ذَكَرَ قِصَّةَ هَذَا الْمَنَامِ صَاحِبُ «مَجْمَعِ الْأَحْبَابِ» (٣/٣٥٢) وَقَالَ : (رَأَيْتَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَبَّ الْعِزَّةِ... إلخ) ، وَذَكَرَ الْخَبَرَ مُفَصَّلًا .

(٢) سَلَفَتْ (ص ٧٥) .

(٣) أَيُ : تَرَابَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) فِي «عُقُودِ الْجَمَانِ» (ص ٣٦٧) : (أَزْهَرَ بْنَ كَيْسَانَ) .

أبو بكرٍ ، وعمرُ ، فقلتُ لهما : أريد أن أسألَ رسولَ الله عن شيءٍ ، قالَا : سَلْ ، ولكن لا ترفعْ صوتَكَ ، فسألتُهُ عن علم أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ لأنِّي كنتُ زاهداً فيه ، فقالَ : هذا علمٌ أنفتحَ مِن علم الحَضِر .

قال [الحمانيُّ] : رأيتُ [في المنام] ثلاثَ نجومٍ سَقَطَتْ مِنَ السَّمَاءِ مُتَرَتِّبَةً ، فكانتُ أبا حنيفةً ، ثمَّ مِسْعَراً ، ثمَّ الثوريَّ ، [فذكرتُ] ذلكَ لمحمد بن مقاتلٍ ، فبكى ، وقالَ : العلماءُ نجومُ الأرض .

ورأى هو رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحشر قائماً على حوضه ، وعن يمينه إبراهيم الخليل عليه السلام ، يضعُ خدَّهُ على صدر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثمَّ أبو بكرٍ ، وهكذا حتَّى عدَّ سبعةَ عَشَرَ شيخاً ، ورأى أَمَامَ الحوض أحدَ جيرانه ، وبين يديه إناءان ، فسأله أن يُناولَهُ ليشربَ ، فقالَ : حتَّى أسألَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله ، فأذن له ، فأعطاه كأساً ، فشربهُ ، وسقى أصحابه كلَّهم ، فلم يتقص منه قدرُ أنملةٍ ، وكانَ ذلكَ الماءُ أبيضَ مِنَ اللَّبَنِ ، وأبردَ مِنَ الثَّلْجِ ، وأحلى مِنَ العَسَلِ .

ورأى بعضُ الأبدال محمد بن الحسن في نومه ، فقالَ له : ما فعلَ الله بك ؟ قالَ : قالَ لي : إنِّي لم أجعلْ جوفَكَ وعاءَ للعلم وإنِّي أريدُ أن أعذبَكَ ، فقلتُ له : وما فعلَ بأبي يوسف ؟ قالَ : فوقِي ، قلتُ : فما فعلَ بأبي حنيفة ؟ قالَ : في أعلى عَليين .

وفي روايةٍ : فوقَ أبي يوسفَ بطبقاتٍ^(١) .

ورئي بعضُ الصَّالحين ، فقيلَ له : ما فعلَ اللهُ بك ؟ قالَ : غَفَرَ اللهُ لي ، وباهى بي وبأبي حنيفة الثَّعْمَانِ بن ثابتِ الملائكةَ ، ونحنُ في أعلى عَليين .

وقالَ شخصٌ لمقاتل بن سليمان ، كانَ جالساً في حَلَفَتِهِ : رأيتُ كأنَّ رجلاً نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ، وعليه ثيابٌ بيضٌ ، فقامَ على أطولِ منارةٍ ببغدادَ ، ونادى : ماذا

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٨٢ / ٢) .

فَقَدَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ مُقَاتِلٌ : لَنْ صَدَقْتَ رُؤْيَاكَ ؛ لَيُفْقَدَنَّ أَعْلَمُ أَهْلِ الدُّنْيَا ، فَلَمْ يَمُتْ إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ ، فَأَسْتَرْجَعَ مُقَاتِلٌ ، ثُمَّ قَالَ : مَاتَ مَنْ كَانَ يُفَرِّجُ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وعن أبي مُعَاذٍ الْفَضْلِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي عِلْمِ أَبِي حَنِيفَةَ ؟ فَقَالَ : ذَلِكَ عِلْمٌ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ .

وعن مسدّد بن عبد الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيِّ^(١) : أَنَّهُ نَامَ بِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ قُبَيْلَ الْفَجْرِ ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ الثُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَخَذُ مِنْ عِلْمِهِ ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُذْ مِنْ عِلْمِهِ ، وَأَعْمَلْ بِعَمَلِهِ ، فَنِعَمَ الرَّجُلُ هُوَ ، قَالَ : فَقُمْتُ ، وَكُنْتُ أَكْرَهُ النَّاسَ لِلثُّعْمَانِ ، وَأَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِمَّا كَانَ مِنِّي .

ورأى أحدُ أئمةِ الحنابلةِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي عَنِ الْمَذَاهِبِ ، فَقَالَ : الْمَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهُ يُخْرِجُ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لَتَمَسُّكَه بِالرَّأْيِ ، فَأَبْتَدَأَ وَقَالَ : أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، ثُمَّ قَالَ : وَمَالِكُ ، أَرْبَعَةٌ ، أَرْبَعَةٌ ، فَقُلْتُ أَيُّهَا خَيْرٌ ؟ وَغَالِبُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ : مَذْهَبُ أَحْمَدَ .

تنبيهٌ : زَعَمَ بَعْضُ حَاسِدِيهِ : أَنَّهُ رُمِيَ لَهُ مَنَامَاتٌ بِضِدِّ ذَلِكَ :

منها : أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ أَحْمَدَ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [فِي الْمَنَامِ] ، وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى يَسَارِهِ ، فَالْتَفَتَ [إِلَيْهِ] وَقَالَ : ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا بِكَفْرِينَ ﴾ [الأنعام : ٨٩] ، وَالشَّافِعِيُّ عَلَى يَمِينِهِ ، فَالْتَفَتَ [إِلَيْهِ] وَقَالَ : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَدَتْهُمْ أَقْتَدَ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

وليس هذا المنامُ بصحيح ؛ لأنَّ الإمامَ الحافظَ الدَّيْلَمِيَّ صاحبَ « الفردوس » شافعيُّ المذهب ، ومع ذلك روى عَنِ الْمُظَفَّرِ ، عَنِ الْأَسْتَاذِ الحافظِ أَبِي جَعْفَرِ الْقَايِنِيِّ قَالَ : إِنَّهُ رَأَى مَنْاماً طَوِيلاً ، مُشْتَمِلاً عَلَى أَشْيَاءَ ، سَأَلَ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهَا : اِخْتِلَافُ الْأُئِمَّةِ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ فِي أَجْتِهَادِهِ مُصِيبٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ : الْمُجْتَهِدَانِ مُصِيبَانِ ، وَالْحَقُّ فِي وَاحِدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ : الْمُجْتَهِدَانِ مُصِيبٌ ، وَمُخْطِئٌ مَعْفُوءٌ عَنْهُ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُمَا قَرِيبَانِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلَفَيْنِ فِي اللَّفْظِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِالْأَخْذِ ؟ فَقَالَ : كِلَاهُمَا عَلَى الْحَقِّ ، قُلْتُ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِ الزُّبَيْرِ بْنِ أَحْمَدَ ؟ وَذَكَرَ مَا مَرَّ عَنْهُ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا أَحْفَظُهُ ، وَلَوْ قُلْتُ ؛ لَقُلْتُ لَكِلَيْهِمَا : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٥] ، قُلْتُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ اِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً .

ومنها : مَنْامٌ آخَرُ نَحْوُ ذَلِكَ ، حَذَفْتُهُ ؛ لِشِنَاعَتِهِ ، وَيَكْفِي فِي رَدِّهِ مَا مَرَّ لَهُ مِنَ الْمَنَامَاتِ عَلَى كَثَرَتِهَا ، وَإِنَّمَا أَقْتَصَرْتُ مِنْهَا عَلَى غَرَرِهَا ؛ أَخْتِصَاراً .

* * *

الفصل السابع والثلاثون

في الردِّ على مَنْ قدح في أبي حنيفة بتقديمه القياس على السنة

قال الحافظُ ابنُ عبد البرِّ ما حاصله : (أفرط أصحابُ الحديث في ذمِّ أبي حنيفة ، وتجاوزوا الحدَّ في ذلك ؛ لتقديمه القياسَ على الأثر ، وأكثرُ أهل العلم يقولون : إذا صحَّ الحديث ؛ بطلَ الرَّأي والقياسُ ، لكنَّه لم يَرُدَّ إلَّا بعضُ أخبارِ الأحاديثِ بتأويلٍ مُحتملٍ ، وكثيرٌ منه قد تقدَّمه إليه غيره ، وتابَعَهُ عليه مثله ، وجُلُّ ما يُوجدُ له مِنْ ذلك تَبِعَ فيه أهلَ علمِ بلدِه ؛ كإبراهيمَ النخعيِّ ، وأصحابِ ابنِ مسعودٍ ، إلَّا أنَّه أكثرُ مِنْ ذلك هو وأصحابُه ، وغيرُه إلَّما يُوجدُ له ذلك قليلاً) .

[قال الصالحى خلال نقله كلام ابن عبد البر]: ولما قيل لأحمد ابن حنبل : ما الَّذي نَقَمْتُم عليه؟! أعني : أبا حنيفة ؛ قال : الرَّأيُ ، فقيل : أليسَ مالِكٌ تكلَّم بالرَّأي؟! قال : بلى ، ولكنَّ أبا حنيفةَ أكثرُ رأياً منه ، قيل : فهلَّا تكلَّمْتُم في هذا بِحِصَّتِه ، وفي هذا بِحِصَّتِه ، فسَكَتَ أحمدُ .

[قال ابن عبد البر]: (قال اللَّيثُ بنُ سعدٍ : أَخَصِيْتُ على مالِكٍ سبعينَ مسألةً قال فيها بَرَأيه ، وكلُّها مخالفةٌ لِسَنَةِ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، ولقد كَتَبْتُ إليه أعْظَمُه في ذلك .

ولم نجدَ أحداً مِنْ علماءِ الأُمَّةِ أثبتَ حديثاً عن رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ثمَّ ردَّه إلَّا بِحُجَّةٍ ؛ كأدِّعاء نسخٍ بِأثرٍ مثله ، أو إجماعٍ ، أو بعملٍ يَجِبُ على أصله الانقيادُ إليه ، أو طعنٍ في سَنَدِه ، ولو ردَّه أحدٌ مِنْ غيرِ حُجَّةٍ ؛ لسقطت عدالته ، فضلاً عن إمامته ، ولزِمَه أَسْمُ الفِسْقِ ، ولقد عافاهمُ اللهُ مِنْ ذلك .

وقد جاءَ عَنِ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم مِنْ أَجْتِهَادِ الرَّأيِ ، وإِقْوَالِ بالقياسِ على الأصولِ ما يَطُولُ ذِكْرُه^(١) ، وكذلك التَّابعون ، وعدَدٌ مِنْهُمْ خُلُقاً كثيراً) أَتَهَيَّ

(١) أنظر ما فُصل في مقدمة الكتاب عن هذه المسألة .

كَلَامُ أَبِي عَبْدِ الْبَرِّ ، وفيه جوابٌ شافٍ عن ذلك القدح ، فتدبره^(١) .

والحاصل : أنَّ أبا حنيفة لم ينفرد بالقول بالقياس ، بل على ذلك عملُ فقهاء الأمصار ، كما قاله أبو عبد البرِّ ، وبَسَطَ الكلامَ عليه ؛ ردًّا على مَنْ جَهِلَ فجَعَلَ ذلك عيباً .

تنبيهٌ : قدَّ عَدَّ جماعةُ الإمامِ أبا حنيفةَ رضي الله عنه مِنَ المرجئة ، وليس هذا القولُ بصحيح .

أمَّا أولاً : فقالَ شارح « المواقف » : (كَانَ غَسَّانُ [الكوفيُّ] المرجيُّ يُحكي ما ذهبَ إليه مِنَ الإرجاء عن أبي حنيفة ، وَيَعُدُّهُ مِنَ المرجئة ، وهو أَفْتَرَاءٌ عليه ، فَصَدَّ بِهِ غَسَّانُ تَرْوِيجَ مذهبه بنسبته إلى هذا الإمامِ الجليلِ الشَّهيرِ .

وأمَّا ثانياً : فقد قالَ الأمدِيُّ : لعلَّ عُذَرَ مَنْ عَدَّهُ مِنَ مرجئة أهلِ السُّنَّةِ : هو أنَّ المعتزلةَ كانوا في الصِّدْرِ الأوَّلِ يُلَقَّبُونَ مَنْ خالفهم في القَدَرِ مرجئاً ، أو لأنَّه قالَ : الإيمانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ ؛ ظَنَّ بِهِ الإرجاءُ بتأخيرِ العملِ عَنِ الإيمانِ ، وليس كذلك ؛ إذ عُرِفَ منه المبالغةُ في العملِ ، والاجتهادُ فيه^(٢) .

وأمَّا ثالثاً : فقد قالَ أبو عبد البرِّ : (كان أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، يُحَسِّدُ ، وَيُنْسِبُ إليه ما ليس فيه ، وَيُخْتَلَقُ عليه ما لا يَلِيقُ به)^(٣) .

وقد أَقْبَلَ وكيعٌ يوماً على أبي حنيفةَ ، فرأه مُطَرِّقاً مُفَكِّراً ، فسأله [أبو حنيفة] : مِنْ أَيْنَ [أَقْبَلْتَ] ؟ قالَ : مِنْ عِنْدِ شَرِيكِ ، فَأَنْشَأَ [أبو حنيفة] يَقُولُ :

(١) أنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ٨٥٨ ، ٢/ ١٠٨٠-١٠٨١) .

(٢) أنظر « شرح المواقف » (٨/ ٣٩٧) ، وأنظر كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على « الرفع والتكميل » (ص ٣٦٧) ، وكلام الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في « تأنيب الخطيب » (ص ٨٩) .

(٣) « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ١٠٨١) .

[من البسيط]

إِنْ يَحْسُدُونِي فإِنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ

قال وكيعٌ : وأظنه كان بلغه عن شريك شي^(١) .

* * *

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٦٧ / ١٣) .

الفصل الثامن والثلاثون

في ردِّ ما قيل فيه من الجرح

قال أبو عمرَ يوسفُ ابنُ عبد البرِّ : (الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَقَّوْهُ وَأَثَنُوا عَلَيْهِ ، أَكْثَرُ مِنَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ ، وَالَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَكْثَرُ مَا عَابُوا عَلَيْهِ الْإِغْرَاقَ فِي الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَيْبٍ .

وكان يُقالُ : يُسْتَدَلُّ عَلَى نَبَاهَةِ الرَّجُلِ مِنَ الْمَاضِينَ بِتَبَايُنِ النَّاسِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ هَلَكَ فِيهِ فِتْنَانٌ : مُحِبُّ أَفْرَطَ ، وَمُبْغِضُ فَرَّطَ .

قالَ الإمامُ عليُّ بنُ المدينيِّ : أبو حنيفةَ رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَهَشِيمٌ ، وَوَكَيْعٌ ، وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ لَا بَأْسَ بِهِ .

وكانَ شَعْبَةُ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ .

وقالَ يحيى بنُ معينٍ : أَصْحَابُنَا يُفَرِّطُونَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَقِيلَ لَهُ : أَكَانَ يَكْذِبُ ؟ قَالَ : كَانَ أَتْبَلَ مِنْ ذَلِكَ ^(١) .

وجاءَ في « طَبَقَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ التَّاجِ الشُّبَكِيِّ » : (الْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ أَنْ تَفْهَمَ مِنْ قَاعِدَتِهِمْ : أَنَّ الْجَرْحَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ عَلَى إِطْلَاقِهَا ، بَلِ الصَّوَابُ : أَنَّ مَنْ ثُبَّتْ إِمَامَتُهُ وَعَدَالَتُهُ ، وَكَثُرَ مَادِحُوهُ وَمُزَكُّوهُ ، وَنَدَرَ جَارِحُهُ ، وَكَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى سَبَبِ جَرْحِهِ مِنْ تَعْصِبٍ مَذْهَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لَمْ يُلْتَقِ إِلَى جَرْحِهِ) .

ثمَّ قالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ : (قَدْ عَرَفْنَاكَ أَنَّ الْجَارِحَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْجَرْحُ - وَإِنْ فَسَّرَهُ - فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَمَادِحُوهُ عَلَى ذَمِّهِ ، وَمُزَكُّوهُ عَلَى جَارِحِيهِ ، إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ يَشْهَدُ الْعَقْلُ بِأَنَّ مِثْلَهَا حَامِلٌ عَلَى الْوَقِيعَةِ

(١) أنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢ / ١٠٨١ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤) .

فيه ، من تعَصَّبَ مذهبيّ ، أو منافسةً دُنيويّةً ، كما يَكونُ بينَ النُّظَرَاءِ ، أو غيرِ ذلك ، وحيثُ لا يُلْتَمِزُ لكلامِ الثُّوريِّ أو غيره في أبي حنيفة ، وابن أبي ذئبٍ وغيره في مالكٍ ، وابنِ معينٍ في الشَّافعيِّ ، والنَّسائيِّ في أحمدَ بنِ صالحٍ ، ونحوِ ذلك) .

قالَ : (ولو أطلقنا تقديمَ الجرح ؛ لَمَّا سَلِمَ لنا أحدٌ مِنَ الأئمةِ ؛ إذ ما من إمامٍ إلّا وقد طَعَنَ فيه طاعنون ، وهلكَ فيه هالكون)^(١) .

وقالَ ابنُ عبد البرِّ : (هذا بابٌ غَلَطَ فيه كثيرون ، وضَلَّتْ فيه فرقةٌ جاهلةٌ ، لا تدري ما عليها في ذلك ، ثمَّ قالَ : الدَّلِيلُ على أَنَّهُ لا يَقْبَلُ في حقِّ مَنْ اتَّخَذَهُ جمهورُ النَّاسِ إماماً في الدِّين قولُ أحدٍ مِنَ الطَّاعِنين : أَنَّ السَّلَفَ قد سَبَقَ مِنْ بعضهم في بعضِ كلامٍ كثيرٍ في حالِ الغَضَبِ ، ومنهُ ما حُمِلَ على الحَسَدِ ، ومنهُ ما حُمِلَ على التَّأويلِ ممّا لا يَلْزَمُ المقولُ فيه شيءٌ منه)^(٢) ، وذَكَرَ مِنْ كلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينِ وتابعيهم مِنَ النُّظَرَاءِ بعضهم في بعضِ شيئاً كثيراً ، لم يَلْتَفِتْ إليه أحدٌ مِنَ العلماءِ ، ولا عَوَّلُوا عليه ؛ لأنَّهم بَشَرٌ يَغْضَبُونَ وَيَرْضَوْنَ ، والقولُ في الرِّضا غيرُ القولِ في الغَضَبِ ، [ثمَّ قالَ بعد كلامٍ طويلٍ] : (فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْبَلَ قولَ العلماءِ بعضهم في بعضٍ ؛ فليَقْبَلَ قولَ مَنْ ذَكَرنا مِنَ الصَّحابةِ بعضهم في بعضٍ ، وقولَ مَنْ ذَكَرنا مِنَ التَّابعينِ وأئمةِ المسلمين بعضهم في بعضٍ ، فإنَّ فَعَلَ ذلك ؛ فقد ضَلَّ ضلالاً بعيداً ، وخَسِرَ خُسْراً مُبيناً ، وإن لم يَفْعَلْ - وَلَنْ يَفْعَلَ إن هداهُ اللهُ وألهمه رُشدَه - فليَقِفْ عندَ ما شرطناه ؛ فَإِنَّ الحقَّ الَّذي لا يَصِحُّ غيرُه

(١) أنظر « طبقات الشافعية الكبرى » ، (٩ / ٢ ، ١٢) ، والعبارة في « الطبقات » : (لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك ، وابن معين في الشافعي ... إلخ) ، وليس فيها : (لكلام الثوري أو غيره في أبي حنيفة) ، مع أنها جاءت في كلامه في موضع آخر من « الطبقات » (٢ / ٢٧٨) كما يأتي في آخر الفصل القادم (ص ١٧١) ، علماً أن الإمام الصالح زاده في « عقود الجمان » (ص ٣٩٤) من قوله بعد ذكره كلام الإمام السبكي رحمهم الله تعالى .

(٢) أنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢ / ١٠٩٣ - ١٠٩٤) .

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) ، وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامَ كَثِيرِينَ مِنْ نَظَرَاءِ مَالِكٍ فِيهِ ، وَكَلَامَ
أَبْنِ مَعِينٍ فِي الشَّافِعِيِّ .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ^(٢) : (وَمَا مِثْلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِمَا وَفِي نُظَرَائِهِمَا إِلَّا كَمَا قَالَ
الْحُسَيْنُ بْنُ حَمِيدٍ^(٣) :

[مِنَ الْبَسِيطِ]

يَا نَاطِحَ الْجَبَلِ الْعَالِي لِيُكَلِّمَهُ أَشْفِقُ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقُ عَلَى الْجَبَلِ

وَلَقَدْ أَحْسَنَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ حَيْثُ قَالَ :

[مِنَ الطَّوِيلِ]

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا وَلِلنَّاسِ قَالَ بِالطَّنُونِ وَقِيلُ^(٤)

وَقِيلَ لِابْنِ الْمُبَارِكِ : فَلَا تَتَكَلَّمُ فِي أَبِي حَنِيفَةَ ، فَأَنْشُدْ يَقُولُ : [مِنَ الْخَفِيفِ]

حَسَدًا إِذْ رَأَوْكَ فَضَّلَكَ اللَّهُ بِمَا فَضَّلْتُ بِهِ التُّجَبَاءَ^(٥)

(١) أَنْظِرْ « جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ » (١١١٧/٢) .

(٢) ظَنَّ الْإِمَامَ الْهَيْثَمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لِلشَّامِيِّ مُؤَلِّفُ « عَقُودِ الْجَمَانِ » ،
وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الشَّامِيَّ أَوْرَدَهُ نَقْلًا عَنْ أَبِي عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ »
(١١١٥-١١١٧/٢) .

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ : (الْحَسَنُ بْنُ هَانِيٍّ) ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ »
(١١١٦/٢) .

(٤) « دِيوَانُ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ » (ص ٢٠٩) ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطَّلَعَهَا :

أَلَا هَلْ إِلَى طَوْلِ الْحَيَاةِ سَبِيلُ وَأَنْتَى وَهَذَا الْمَوْتُ لَيْسَ يُقِيلُ

(٥) الْبَيْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطَّلَعَهَا :

أَفْقَرْتُ بَعْدَ عَبْدِ شَمْسٍ كَدَاءُ فَكُذِّي فَالرُّكْنُ فَالْبَطْحَاءُ

وَقَدْ وَرَدَ الْبَيْتُ فِي الْمَخْطُوطِ وَفِي « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ » (١١١٦/٢) وَفِيهِ أَضْطِرَابٌ ،
وَالْمُثَبَّتُ مِنْ « دِيوَانِ أَبِي قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ » (ص ٩١) .

وقيلَ مثلُ ذلكَ لأبي عاصمِ النِّيلِ ، فقالَ : هو كما قالَ [نصيب :

[من الطويل]

سلمت وهل حيٌّ على الناسِ يسلمُ

وقالَ [أبو الأسود الدُّؤليُّ :

[من الكامل]

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعِيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخَصُومُ

وروى أبو عمر ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ، قالَ : (خذوا العلمَ حيث وجدتموه ، ولا تقبلوا قولَ الفقهاءِ بعضُهم في بعضٍ ؛ فإنَّهم يتَغَايَرُونَ تَغَايَرَ التِّيُوسِ فِي الزَّرِّيَّةِ)^(١) .

وفي روايةٍ عنه : (اسْتَمِعُوا كَلَامَ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ فِي بَعْضٍ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَهُمْ أَشَدُّ تَغَايَرًا مِنَ التِّيُوسِ فِي زُرُوبِهَا)^(٢) .

وكذلك جاءَ عن مالكِ بنِ دينارٍ^(٣) .

وَمِنْ ثَمَّةَ ذَكَرَ فِي « الْمَبْسُوطِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ » : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَارِئِ عَلَى الْقَارِئِ ؛ يَعْنِي : الْعُلَمَاءُ ؛ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ تَحَاسُدًا وَتَبَاغُضًا .

* * *

(١) أخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٥) .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٣) و (٢١٢٤) .

(٣) في المخطوط : (عمرو بن دينار) ، والصواب ما أثبت ، كما في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٦) .

الفصلُ التاسعُ والثلاثون

في ردِّ ما نقله الخطيبُ في « تاريخه » عنِ القادحين فيه

أَعْلَمُ : أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ إِلَّا جَمَعَ مَا قِيلَ فِي الرَّجُلِ عَلَى عَادَةِ الْمُؤَرِّخِينَ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ أَنْتِقَاصَهُ ، وَلَا الْحَطَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدَّمَ كَلَامَ الْمَادِحِينَ ، وَأَكْثَرَ مِنْهُ ، وَمَنْ نَقَلَ مَآثِرَهُ السَّابِقَةَ فِي أَكْثَرِهَا إِنَّمَا اعْتَمَدَ أَهْلُ الْمَنَاقِبِ فِيهِ عَلَى « تَارِيخِ الْخَطِيبِ » ، ثُمَّ عَقَّبَهُ بِذِكْرِ كَلَامِ الْقَادِحِينَ ؛ لِیُبَيِّنَ أَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ لَمْ يَسْلَمُوا مِنْ خَوْضِ الْحُسَادِ وَالْجَاهِلِينَ فِيهِمْ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً : أَنَّ الْأَسَانِيدَ الَّتِي ذَكَرَهَا لِلْقَدَحِ لَا يَخْلُو غَالِبُهَا مِنْ مُتَكَلِّمٍ فِيهِ ، أَوْ مَجْهُولٍ ، وَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعاً ثَلَمَ عَرَضِ مُسْلِمٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ بِإِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ؟ !

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ التَّقِيُّ أَبُو دَقِيقٍ الْعِيدِ : (أَعْرَاضُ النَّاسِ حَفَرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ ، وَقَفَّ عَلَى شَفِيرِهَا الْحُكَّامُ وَالْمُحَدِّثُونَ) .

وَبِفَرْضِ صَحَّةِ مَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ مِنَ الْقَدَحِ عَنْ قَائِلِهِ ؛ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَقْرَانِ الْإِمَامِ ؛ فَهُوَ مُقَلِّدٌ لِمَا قَالَهُ أَوْ كَتَبَهُ أَعْدَاؤُهُ ، أَوْ مِنْ أَقْرَانِهِ ؛ فَكَذَلِكَ ؛ لِمَا مَرَّ : أَنَّ قَوْلَ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

وَقَدْ صَرَّحَ الْحَافِظَانِ الذَّهَبِيُّ ، وَأَبْنُ حَجَرٍ بِذَلِكَ ، قَالَا : ([كَلَامُ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ لَا يُعْبَأُ بِهِ] ، وَلَا سِيَّماً إِذَا لَاحَ أَنَّهُ لِعِدَاوَةٍ أَوْ لِمَذْهَبٍ ؛ إِذِ الْحَسَدُ لَا يَنْجُو مِنْهُ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) (١) .

قَالَ الذَّهَبِيُّ : (مَا عَلِمْتُ أَنَّ عَصراً سَلِمَ أَهْلُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَصَرَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ) (٢) .

(١) أَنْظَرِ « مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ » (١١١ / ١) ، وَ« لِسَانَ الْمِيزَانِ » (٥٠٨ / ١) .

(٢) « مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ » (١١١ / ١) .

وقال النَّاجُ السُّبْكِيُّ : (يَبْغِي لَكَ أُيُّهَا الْمُسْتَرَشِدُ أَنْ تَسْلُكَ سَبِيلَ الْأَدَبِ مَعَ الْأُئِمَّةِ الْمَاضِينَ ، وَالْأَوَّلَ تَنْظُرُ إِلَى كَلَامِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ ، إِلَّا إِذَا أَتَى بِبِرْهَانٍ وَاضِحٍ ، ثُمَّ إِنْ قَدَرْتَ عَلَى التَّأْوِيلِ وَتَحْسِينِ الظَّنِّ ؛ فَذَوْنُكَ ، وَإِلَّا ؛ فَأَضْرِبْ صَفْحًا عَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُخْلَقْ لِهَذَا ، فَأَشْتَغَلْ بِمَا يَعْنِيكَ ، وَدَعْ مَا لَا يَعْنِيكَ ، وَلَا يَزَالُ طَالِبُ الْعِلْمِ عِنْدِي نَبِيلاً حَتَّى يَخْوَضَ فِيمَا جَرَى بَيْنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ ، وَيَقْضِي لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَإِنَّكَ ثُمَّ إِنَّكَ أَنْ تُصْغِيَ إِلَى مَا اتَّفَقَ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَسَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ ، أَوْ بَيْنَ مَالِكٍ وَأَبْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، أَوْ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَالتَّنْسَائِيِّ ، أَوْ بَيْنَ أَحْمَدَ وَالْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْمَحَاسِبِيِّ ، وَهَلَمْ جَرَّأً إِلَى زَمَانِ الْعَزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَالتَّقِيِّ أَبْنِ الصَّلَاحِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَشْتَغَلْتَ بِذَلِكَ ؛ خَشِيتُ عَلَيْكَ الْهَلَكَ ، فَالِقَوْمُ أُئِمَّةٌ أَعْلَامٌ ، وَلَأَقْوَالُهُمْ مُحَامِلٌ ، وَرَبِّمَا لَمْ تَفْهَمْ بَعْضَهَا ، فَلَيْسَ لَنَا إِلَّا التَّرَضُّي عَنْهُمْ ، وَالسَّكُوتُ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ ، كَمَا يُفْعَلُ فِيمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ)^(١) .

* * *

(١) « طبقات الشافعية الكبرى » (٢٧٨ / ٢) .

الفصلُ الأربعون

في ردِّ ما قيل : إنَّه خالف فيه صرائحَ الأحاديث الصَّحيحة من غير حُجَّة

هذا بابٌ واسعٌ جدًّا ، يَسْتَدْعِي سِرَّ جميعِ أبوابِ الفقه ، فلنُشِرْ إلى قواعدٍ إجماليةٍ ، تَنفَعُ مَنْ أَسْتَحْضَرَهَا عِنْدَ الأدلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ .

وأعلم : أنَّ مَمَّنْ زَعَمَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ : سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ ، وآخَرِينَ .

منهم : الحافظُ أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبَةَ الكوفيُّ شيخُ البخاريِّ .

وسببُ صدورِ ذلك منهم : أَنَّهُمْ أَسْتَرْوَحُوا^(١) ، وَلَمْ يَتَأَمَّلُوا قَوَاعِدَهُ وَأَصُولَهُ ؛ إِذْ مِنْهَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ إِذَا خَالَفَ الْأَصُولَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهَا ، فَحَيْثُ يُقَدَّمُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَعْتَدَرَ عَنْ تَقْدِيمِهِ الْقِيَاسَ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ بِأَنَّ ذَلِكَ لِمَوْجِبٍ ، لَا عَبَثًا ، وَلَا رَدًّا لِلْحَدِيثِ مَعَ سَلَامَتِهِ عَنِ الْقَوَادِحِ ، حَاشَاةَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ لِمَوْجِبٍ أَيُّ مَوْجِبٍ :

إِمَّا كَوْنُهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْحَدِيثِ [وَفِيهِ بُعْدٌ] ، أَوْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ ، أَوْ كَوْنُ رَاوِيهِ غَيْرَ فَقِيهٍ وَقَدْ خَالَفَ الْقِيَاسَ ، وَمِنْ ثَمَّ رَدُّوْا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمُصَرَّاتِ^(٢) ، لَكِنْ أَنْتَصَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ لِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ فَهْمَ الرَّاويِّ لَيْسَ شَرْطًا لِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْقِيَاسِ ، قَالُوا : وَقَدْ عَمِلَ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ... »^(٣) ، مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ ، حَتَّى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : (لَوْلَا الرِّوَايَةُ ؛ لَقُلْتُ بِالْقِيَاسِ) ، وَقَدْ

(١) أي : ركنوا للراحة ولم ينظروا في قواعده .

(٢) حديث المصراة هو الذي أخرجه البخاري (٢١٤٨) ، ومسلم (١٥١٥) ، ولفظه عند مسلم : « ... وَلَا تَصْرُؤُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ أَتْبَاعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛ فَهُوَ بَخِيرُ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا ؛ أَمْسَكْهَا ، وَإِنْ سَخَطَهَا ؛ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣٣) ، ومسلم (١١٥٥) ، ولفظه عند مسلم : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ؛ فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » .

تَبَتَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : (مَا جَاءَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ) ، وَلَمْ يُثْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَشْطَرُ فَقْهِ الرَّأْيِ ، فَتَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَشْرَاطِهِ قَوْلٌ مُحَدَّثٌ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : عَلَى أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ فَقِيهًا ؛ إِذْ لَمْ يَعْدَمْ شَيْئًا مِنْ أَسْبَابِ الاجْتِهَادِ ، وَقَدْ كَانَ يُقْتَى فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ ، وَمَا كَانَ يُقْتَى فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ إِلَّا فَقِيهٌ مُجْتَهِدٌ .

وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَحْيَوِيُّ الْقُرَشِيُّ فِي « طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ » ، فَقَالَ : (إِنَّهُ مِنْ فَقْهَاءِ الصَّحَابَةِ ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو حَزْمٍ ، وَقَدْ جَمَعَ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ فُتَاوِيَهُ فِي جُزْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ) أَنْتَهَى ^(١) .

وَأَمَّا عَمَلُ الرَّأْيِ بِخِلَافِ مَرْوِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ أَوْ نَحْوِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَخَذُوا بِعَمَلِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْغَسْلِ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثًا ، مَعَ رَوَايَتِهِ لِلسَّبْعِ ^(٢) ، وَيَقُولُ أَبُو عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (إِنَّ الْمُرْتَدَّةَ لَا تُقْتَلُ) مَعَ رَوَايَتِهِ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ ؛ فَأَقْتُلُوهُ » ^(٣) .

وَأَمَّا عُمُومُ الْبَلَوِ بِهِ ؛ بِأَنْ يَحْتَاجَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِاسْتِفَاضَةِ نَقْلِ مِثْلِهِ [إِذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْتَصِرُ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوُ عَلَى مَخَاطِبَةِ الْآحَادِ ، بَلْ يَلْقِيهِ إِلَى عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِ التَّوَاتُرُ وَالشَّهْرَةُ لِحَاجَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ] ، فَأَنْفَرَادُ وَاحِدٍ بِهِ قَدْحٌ فِيهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْخُذُوا بِخَبَرِ نَقْضِ الْوَضُوءِ بِمَسِّ الذِّكْرِ ، الَّذِي رَوَتْهُ بُسْرَةُ [فَإِنَّهُ شَادٌّ ؛ لِأَنْفَرَادِهَا بِرَوَايَتِهَا] مَعَ عُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ^(٤) .

(١) أَنْظَرِ « الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ » (٥٤١ / ٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٢) ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٩) ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : « إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ ؛ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠١٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٥١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٥٨) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤ / ٧) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٢٥٣٥) .

(٤) حَدِيثُ بُسْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٣٦ / ١) ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ (١٦) ، وَأَبْنُ خَزِيمَةَ (٣٣) ، وَأَبْنُ حَبَانَ (١١١٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٢) ، وَغَيْرُهُمْ ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي حَبَانَ : « إِذَا مَسَّ أَحَدَكُمْ ذَكَرُهُ ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ » .

وإِذَا كَوْنُهُ وَرَدَّ فِي حَدِّ أَوْ كَفَّارَةٍ ؛ لِسُقُوطِهِمَا بِالشُّبْهَةِ ، وَاحْتِمَالُ خَطَا الرَّائِي
الْمُنْفَرِدِ بِهِ شُبْهَةً .

وإِذَا مُخَالَفَتُهُ لِلْقِيَاسِ الْجَلِيِّ ، أَوِ الَّذِي عَصَدَهُ حَدِيثٌ آخَرُ .

وإِذَا طَعُنُ بَعْضُ السَّلَفِ فِيهِ ؛ كَخَبَرِ الْقَسَامَةِ^(١) .

وإِذَا وَقُوعُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ وَرَدَّ فِيهَا خَبَرُ الْوَاحِدِ وَلَمْ يَحْتَجْ
أَحَدٌ مِنْهُمْ بِهِ ، فإِعْرَاضُهُمْ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ مَعَ شِدَّةِ عَنَانِهِمْ بِالْأَحَادِيثِ دَلِيلٌ عَلَى
نَسْخِهِ أَوْ نَحْوِهِ ، وَمِثَالُهُ : خَبَرُ : (الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ) ؛ فَإِنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ ،
فَقَالَ جَمَاعَةٌ : يُعْتَبَرُ فِي مَلِكِ الزَّوْجِ لِعَدَّتِهِ بِحَرِيَّةِ الرَّجُلِ وَرِقَّتِهِ ، مِنْهُمْ :
الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ آخَرُونَ : بِحَرِيَّةِ الْمَرْأَةِ وَرِقَّتِهَا ، مِنْهُمْ : أَبُو حَنِيفَةَ ، وَآخَرُونَ
[يَعْتَبِرُونَ] بِمَنْ رَقَّ مِنْهُمَا^(٢) .

(١) حَدِيثُ الْقَسَامَةِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٩) ، وَمُسْلِمٌ (١٦٧١) .

(٢) خَبَرُ : (الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ) ، هُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ [عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
(٣٦٩/١)] ، وَأَبْنُ عَبَّاسٍ [عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٧٠/١)] ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ،
وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ ، فَإِذَا طَلَّقَ الْحَرَّ أَمَتَهُ
وَهِيَ حُرَّةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ ؛ فطَلَّاقُهَا سُوءٌ ، ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ ، وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ؛
فَهُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ؛ لَمْ تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ ، وَإِذَا طَلَّقَ الْعَبْدَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حُرَّةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ ؛ فطَلَّاقُهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا
تَطْلِيقَتَيْنِ ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَلَا تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ؛ فَهُوَ
أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي « السَّنَنِ »
(١٣٣٢ ، ١٣٤٠)] ، وَبِهِ قَالَ سَفْيَانُ وَأَبُو حَنِيفَةَ : الطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ ، فَإِذَا طَلَّقَ
الْحَرَّ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ أَمَةٌ تَطْلِيقَتَيْنِ ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَإِذَا طَلَّقَ الْعَبْدَ
أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حُرَّةٌ تَطْلِيقَتَيْنِ ؛ لَمْ تَحُرِّمْ مِنْهُ حَتَّى يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا ، فَإِذَا طَلَّقَهَا ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .

وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦٩/٧)] : أَنَّ الطَّلَاقَ
يَعْتَبَرُ بِمَنْ رَقَّ مِنْهُمَا .

أَنْظُرْ « اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ » (١٣٩/١) .

وإِذَا مَخَالَفَتُهُ - أعني : خبر الواحد - لِظَاهِرِ عُمُومِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَرَى تَخْصِصَ عُمُومِهِ ، وَلَا نَسْخَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ ظَنِيَ ، وَذَلِكَ يَقِينِي ، وَتَقْدِيمُ أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ وَاجِبٌ ، مِنْ ذَلِكَ : خَيْرٌ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »^(١) ؛ [فإنَّه] مَخَالَفٌ لِعُمُومِ ﴿ فَاقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] .

وإِذَا مَخَالَفَتُهُ لِلسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَشْهُورَ أَقْوَى مِنْ خَبَرِ الْآحَادِ ؛ كَخَبَرِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ^(٢) ؛ فإنَّه مَخَالَفٌ لِعُمُومِ الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ : « الْيُسَّةَ عَلَى الْمَدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ »^(٣) .

وإِذَا كَوْنُهُ زَائِداً عَلَى الْقُرْآنِ ، كَهَذَا ، فَإِنَّ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ : رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَتَانِ ، فَالشَّاهِدُ وَالْيَمِينُ زَائِدٌ عَلَيْهِمَا .

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ : عَلِمَ مِنْهُ نَزَاهَةُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ أَعْدَاؤُهُ وَالْجَاهِلُونَ لِقَوَاعِدِهِ ، بَلْ لِمَوَاقِعِ الْجَاهِدِ مِنْ أَصْلَها ؛ مِنْ تَرْكِه لَخَبَرِ الْآحَادِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ خَبِراً إِلَّا لِدَلِيلٍ أَقْوَى عِنْدَهُ وَأَوْضَحَ .

وَقَالَ أَبُو حَزْمٍ : (جَمِيعُ الْحَنْفِيَّةِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنَ الرَّأْيِ)^(٤) ، فَتَأَمَّلْ هَذَا الْإِعْتِنَاءَ بِالْأَحَادِيثِ ،

(١) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٦) ، وَمُسْلِمٌ (٣٩٤) .

(٢) حَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٧١٢) ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ (١٠٠٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٨) ، وَغَيْرُهُمْ ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو الْجَارُودِ (١٠٠٧) ، وَأَبْنُ حَبَانَ (٥٠٧٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦١٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٣) ، وَغَيْرُهُمْ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَفْظُهُ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بَيْنَ يَمِينٍ وَشَاهِدٍ) .

(٣) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ التِّرْمِذِيُّ (١٣٤١) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٢٣/٨) ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٦٥) ، وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِمْ .

(٤) قَدْ سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الْحَادِي عَشَرَ كَلَامٌ مُفِيدٌ فِي ذَلِكَ ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي « إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ » ، فَأَنْظُرْهُ .

وعظيم جلالها وموقعها عنده ، ومن ثمَّ قدَّم العمل بالأحاديث المرسلَة على العمل بالرَّأي ، فأوجِبَ الوضوءَ مِنَ القَهْقَهة ، مع أنَّها ليست بحدِّث في القياس ؛ للخبر المرسل فيها^(١) ، ولم يَقُلْ بذلك في صلاة الجنَازَة وسجود التَّلاوة ؛ أَقْصَاراً مَعَ النَّصِّ ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ ذَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وقد قالَ المحقِّقون : لَا يَسْتَقِيمُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ بِدُونِ اسْتِعْمَالِ الرَّأْيِ فِيهِ ؛ إِذْ هُوَ الْمُدْرِكُ لِمَعَانِيهِ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَحْكَامِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ تَأْمُلٌ لِمُدْرِكِ التَّحْرِيمِ فِي الرِّضَاعِ ؛ قَالَ بَأَنَّ الْمُرْتَضِعِينَ بِلَبَنِ شَاةٍ تَثَبُّتُ بَيْنَهُمَا الْمَخْرَمِيَّةُ^(٢) ، وَلَا الْعَمَلُ بِالرَّأْيِ الْمَخْضُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقْطُرِ الصَّائِمُ بِنَحْوِ الْأَكْلِ نَاسِياً ، وَأَفْطَرَ بِالِاسْتِقَاءِ ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْأَوَّلِ : الْفِطْرُ ؛ لَوْجُودِ مَا يُضَادُّ الصَّوْمَ ، وَفِي الثَّانِي : عَدَمُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا يُفْسِدُهُ مَا دَخَلَ دُونَ مَا خَرَجَ .

* * *

-
- (١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٦/١) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٦١٤) ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، وَلَفْظُهُ : (جَاءَ رَجُلٌ ضَرِيرَ الْبَصَرِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ ، فَعَثَرَ ، فَتَرَدَّدَى فِي بَثْرٍ ، فَضَحِكُوا ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ضَحَكَ أَنْ يَعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ) .
- (٢) وَنَحْوُ هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ الْكُوْثُرِيِّ فِي «تَأْنِيْبِ الْخُطْبِ» (ص ١٢) حَيْثُ يَقُولُ : (وَكَانَ بَيْنَ رَوَاةِ الْحَدِيثِ أَنَاسٌ لَمْ يَتَقَنُوا النَّظَرَ ، وَلَمْ يَمَارِسُوا اسْتِنْبَاطَ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدْلَةِ ، فَإِذَا سُئِلَ أَحَدُهُمْ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ لَا يَجْهَلُهَا صَغَارُ الْمُتَفَقِّهِينَ ؛ يَجِيبُ عَنْهَا بِمَا يَكُونُ وَصْمَةً عَارَ لَهُ أَبَدُ الْأَبْدِينَ ، فَيَصْلِي أَحَدُهُمُ الْوُتْرَ بَعْدَ الْاسْتِنْبَاطِ مِنْ غَيْرِ إِحْدَاثِ وَضُوءٍ ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «مَنْ اسْتَجْمَرَ ؛ فَلْيُوتِرْ» ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ إِتْيَارُ الْجَمَارِ عِنْدَ الْاسْتِنْبَاطِ ، لَا صَلَاةَ الْوُتْرِ بَعْدَ نَقْضِ الْوُضُوءِ مُبَاشَرَةً مِنْ غَيْرِ تَوْضُؤٍ) ، ثُمَّ سَاقَ قِصَصاً أُخْرَى تُشَابِهُ هَذِهِ الْقِصَّةَ .

خاتمة

قد بان لك وأتضح : أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ رضي الله عنه ، إنما تركَ بعضَ خبرِ الآحادِ ؛ لهذه القواعدِ والأَعذارِ الَّتِي أشرنا إليها ، ونَبَّهناك عنها ، فأحذرَ أن تَزِلَّ قدمُكَ مع مَنْ زَلَّ ، أو يَضِلَّ فهمُكَ مع مَنْ ضَلَّ ؛ فإنَّكَ تَخسرُ أَعمالَكَ مع جملةٍ مِنْ خَسِرَ ، وتُذكرُ بالسُّوءِ والفضيحةِ مع مَنْ بهما ذُكِرَ ، وتَتعرَّضُ لأمرٍ لا طاقةَ لك بحمْلِ ضرره ، وترتَبُكَ في قَفَرٍ مُدْلَهَمٍ^(١) لا قُدرةَ لك على النِّجاةِ مِنْ خَطَرِهِ ، فبادِرْ إلى السَّلامةِ ما أَسْتَطعْتَ إليه سبيلاً ، وكن مِمَّنْ سَلَكَ سبيلَ النِّجاةِ ، ودعا إليها بُكرةً وأصيلاً ، وحَفِظَ باطنه وظاهره عن أن يَخوضَ في أحدٍ مِنْ أئمةِ المسلمين بما يَرِنُ نَقيراً أو فِتياً^(٢) ، فإنَّ اللهَ يخذلك خِذلاناً مُبيناً ، ويُهينك هواناً عَظيماً ، تلكَ سَنَةُ الله التي قد خلت في عبادِهِ ، ولن تجدَ لسنَةِ الله تبديلاً .

لقد جَهَدَ كثيرونَ مِمَّنْ تعرَّضوا لسهامِ القطيعةِ ، وتحولوا بالصفَّاتِ القبيحةِ الفظيعةِ^(٣) ، على أن يَحطُّوا مِنْ مرتبةِ هذا الإمامِ الأعظمِ ، والحبرِ المُقدَّمِ^(٤) ، ويَصْرِفوا قلوبَ أهلِ عصرِهِ وَمَنْ بعدهم عن محبَّتِهِ وتقليدِهِ وأتباعِهِ ، وأعتقادِ عَظَمَتِهِ وإمامتِهِ ، فما قَدَرُوا على ذلك ، ولا يُقيدُ كلامُهُمْ فيه في مسلكٍ مِنَ المسالكِ ؛ ليس ذلك إلاَّ لأنَّ أمرَهُ أمرٌ سماويٌّ ، لا حيلةَ لأحدٍ في رفعِهِ ، وَمَنْ يَرفَعُهُ اللهُ تعالى ويُعطيهِ مِنْ خزائنه الواسعةِ ؛ لا يَقْدِرُ أحدٌ على خَفْضِهِ ولا منَعِهِ .

(١) أي : أرض واسعة قد تكاثف فيها الظلام وأسودَّ .

(٢) النقيير : النكتة في ظهر النواة ، والفتيل : ما يكون في شق النواة ، وهذه الأشياء تُضرب مثلاً للشيء التافه الحقير القليل .

(٣) لعلَّ الصواب : (وتحولوا إلى ...) .

(٤) الحبر : العالم .

جَعَلَنَا اللهُ مَمَّنَّ قَامَ بِمَا لِلْأُثْمَةِ مِنَ الْحَقُوقِ ، وَلَمْ يَنْدَسْ بِشَيْءٍ مِنَ الْقَطِيعَةِ وَالْعُقُوقِ ، وَعَرَفَ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَأَذَاهُ كَمَا يَجِبُ ، وَشَمِلَتْهُ عَيْنُ الْعَنَاءِ كَمَا يُحِبُّ ، وَلَمْ يَخَفْ فِي جَنْبِ نُصْرَةِ مَصَابِيحِ الدُّجَى وَنُجُومِ السَّمَاءِ لَوْمَةً لَائِمَ حُرْمِ التَّوْفِيقِ ، وَلَا نَفْيَهُ^(١) مَحْرُومِ هَوًى بِهِ تَعْصَبُهُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ^(٢) ، وَلَا غِيْظَ مَمْقُوتٍ^(٣) ضَلَّ بِهِ رَأْيُهُ السَّخِيفُ حَتَّى حَطَّ عَنْ مَرَاتِبِ أُولِي الْإِنْصَافِ وَالتَّشْرِيفِ .

فَضْرَاعَةٌ إِلَيْكَ اللَّهُمَّ ، أَنْ تَجْعَلَنَا مَمَّنَّ قَامَ بِحَقُوقِ آبَائِهِ فِي الدِّينِ ، لَا سِيَّمًا أَكْبَارِ السَّلَفِ الْمَاضِينَ ، الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ بِأَتَمِّهِمْ مِنْ خَيْرِ الْقُرُونِ^(٤) ، الْمَبْرُورِينَ مِنْ كُلِّ وَصْمَةٍ وَعَيْبٍ ، عَلَى رَغَمِ أَنْفِ الْحَسَّادِ الَّذِينَ رَمَوْهُمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرِيئُونَ ، وَمَمَّنَّ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ ، بِالذُّعَاءِ لِكُلِّ عَامِلٍ عَلَيْهِمْ ، بِقَوْلِهِ عَزَّ قَائِلًا : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] ، وَأَنْ تَحْشُرَنَا مَعَهُمْ ؛ فَإِنَّا نَحْبُهُمْ ، وَمَنْ أَحَبَّ قَوْمًا ؛ حُشِرَ مَعَهُمْ^(٥) ، وَأَنْ تُدْخِلَنَا فِي زُمْرَتِهِمْ ، وَتَجْعَلَنَا فِي جُمْلَةِ خِدْمَتِهِمْ^(٦) ، وَتُعِيدَ عَلَيْنَا مِنْ صَالِحِ مَعَامِلَاتِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ الْبَاهِرَةِ ، وَكَرَامَاتِهِمْ الظَّاهِرَةِ الْمُتَكَثِّرَةِ ، حَتَّى نَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ أَتْبَاعِهِمْ ، وَجُمْلَةِ أَشْيَاعِهِمْ^(٧) ، إِنَّكَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ ، الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ .

(١) التَّيَقُّنُ فِي الْكَلَامِ : هُوَ التَّنَطُّعُ وَالتَّوَسُّعُ فِيهِ .

(٢) أَيِ : بَعِيدٌ .

(٣) الْمَمْقُوتُ : الْمَبْغُوضُ .

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٨٠) .

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٤٥) .

(٦) أَيِ : جَمْعُهُمْ .

(٧) الْأَشْيَاعُ : هُمُ الْآتِبَاعُ وَالْأَنْصَارُ .

يا رَبَّنَا ، لَكَ الْحَمْدُ كما يَبْغِي لجلال وجهك ، وعظيم سلطانك القديم ،
 ولك الشُّكر الكامل ؛ إذ أَهَلَّتْنا للخضوع تحت إشارة أوليائك ، وجَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ
 وِلايَتِكَ ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ ، أَفْضَلَ صَلَاةٍ ، وَأَفْضَلَ سَلامٍ ، وَأَفْضَلَ
 بَرَكَةٍ ، عَلَى أَفْضَلِ الْخَلْقِ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ، عَدَدَ مَعْلُومَاتِكَ
 أَبَدًا ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ سَرْمَدًا ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ
 وَذَكَرَهُ الْغَافِلُونَ ، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ *
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [الصفات : ١٨٠-١٨٢] .

* * *

فهرس المصاادر والمراجع

- ١- الآداب للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق أبو عبد الله السعيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية (١٩٨٨ م) .
- ٢- الإتيقان في علوم القرآن للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق عصام فارس الحرساني ، دار الجيل - بيروت (١٩٩٨ م) .
- ٣- إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثالثة (١٩٩١ م) .
- ٤- أختلاف العلماء لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٥- الاختيار لتعليل المختار للإمام ابن مودود الموصلي ، مراجعة وتصحيح محسن أبو دقية ، الطبعة الثالثة (١٩٧٥ م) .
- ٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للإمام الحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، دار الفكر - بيروت (١٩٩٣ م) .
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (١٣٢٨ هـ) .
- ٨- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية عشرة (١٩٩٧ م) .
- ٩- إكمال المُعلِّم بفوائد مسلم للإمام الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق د. يحيى إسماعيل ، دار الوفاء ، الطبعة الثالثة (٢٠٠٥ م) .
- ١٠- البحر الزخار المعروف بمسند البزار للحافظ الإمام أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق عادل بن سعد ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة الثانية (٢٠٠٦ م) .

١١- تاريخ بغداد للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٢- تاريخ مدينة دمشق للإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ، دار الفكر - بيروت (١٩٩٥ م) .

١٣- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب للإمام الفقيه المحدث محمد زاهد الكوثري ، الطبعة الخامسة (١٩٩٠ م) ، علق عليها الأستاذ أحمد خيرى .

١٤- تبين الحقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، المكتب الإسلامي - القاهرة .

١٥- تفسير ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، المكتبة العصرية - صيدا .

١٦- تفسير الطبري للإمام محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر - بيروت .

١٧- تفسير الفاتحة الكبير للإمام أبي العباس أحمد بن عجيبة ، تحقيق بسام محمد بارود ، دار الحاوي (١٩٩٩ م) .

١٨- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، للحافظ ابن عراق الكنانى ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية (١٩٨١ م) .

١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة (١٩٩٤ م) .

٢٠- جامع بيان العلم وفضله للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي (١٩٩٤ م) .

٢١- الجامع الصحيح للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د. محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (١٤٢٢هـ).

٢٢- الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٢٣- الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة (٢٠٠٦م) .

٢٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة (١٩٩١م) .

٢٥- الجامع لشعب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الثانية (٢٠٠٤م) .

٢٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين القرشي ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) .

٢٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، دار الفكر - بيروت (١٩٩٦م) .

٢٨- حياة الحيوان الكبرى للإمام كمال الدين الدميري ، تحقيق الأستاذ إبراهيم صالح ، دار البشائر (٢٠٠٥م) .

٢٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق الشيخ نجدت نجيب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (٢٠٠١م) .

- ٣٠- ديوان أبي العتاهية ، دار صادر - بيروت (٢٠٠٣ م) .
- ٣١- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .
- ٣٢- ديوان العرجي ، جمع وتحقيق د. سجع جميل الجبيلي ، دار صادر - بيروت (١٩٩٨ م) .
- ٣٣- الرسالة القشيرية للإمام أبي القاسم القشيري ، تحقيق د. عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف ، نشر رضا توفيق عفيفي .
- ٣٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام الحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، إشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة (١٩٩١ م) .
- ٣٥- الزهد لناصر السنة الإمام الحجة أحمد ابن حنبل ، تحقيق د. محمد جلال شرف ، دار النهضة العربية - بيروت (١٩٨١ م) .
- ٣٦- الزهد للإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، دار الريان للتراث - القاهرة .
- ٣٧- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار الحديث - حمص (١٩٧٤ م) .
- ٣٨- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث - القاهرة .
- ٣٩- سنن الدارقطني للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني ، دار الفكر - بيروت (١٩٩٤ م) .
- ٤٠- سنن سعيد بن منصور ، تحقيق د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ، دار الصميعي - الرياض (١٩٩٣ م) .
- ٤١- السنن الصغير للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عبد الله عمر ، دار الفكر .

٤٢- السنن الكبرى للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة (٢٠٠١م) .

٤٣- السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة مصطفى الباز - مكة المكرمة (١٩٩٤م) .

٤٤- سنن النسائي للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثالثة (١٩٩٤م) .

٤٥- سير أعلام النبلاء للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة العاشرة (١٩٩٤م) .

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للإمام شهاب الدين ابن العماد ، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير دمشق (١٩٩١م) .

٤٧- شرح صحيح مسلم للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة - بيروت (١٩٩٤م) .

٤٨- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي ، تحقيق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني - منشورات الشريف الرضي - الطبعة الثانية (١٩٠٧م) .

٤٩- صحيح ابن حبان للإمام الحافظ محمد بن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) .

٥٠- صحيح ابن خزيمة للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٩٢م) .

٥١- صحيح مسلم للإمام الحافظ العمدة أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث - القاهرة (١٩٩١م) .

- ٥٢- صفة الصفوة للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تحقيق محمود فاخوري ، ود. محمد رواس قلعه جي ، دار المعرفة - بيروت (١٩٧٩م) .
- ٥٣- الصمت للحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثانية (١٩٩٦م) .
- ٥٤- طبقات الشافعية الكبرى للإمام تاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو .
- ٥٥- عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للمؤرخ الإمام شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي ، الطبعة الهندية ، توزيع مكتبة الإيمان - المدينة المنورة .
- ٥٦- علوم الحديث للإمام ابن الصلاح ، تحقيق نور الدين العتر ، دار الفكر - دمشق (١٩٨٦م) .
- ٥٧- عمدة القاري للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار إحياء التراث - بيروت .
- ٥٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الثانية (١٩٨٨م) .
- ٥٩- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب للإمام الحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي ، تحقيق فواز أحمد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الريان للتراث - القاهرة (١٩٨٧م) .
- ٦٠- الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني ، قراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي ، الطبعة الثالثة (١٩٨٨م) .
- ٦١- كتاب الطبقات الكبير للإمام محمد بن سعد الزهري ، تحقيق د. علي محمد عمر ، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة (٢٠٠١م) .

٦٢- الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية - بيروت (١٩٨٨ م) .

٦٣- لسان الميزان للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية - بيروت (٢٠٠٢ م) .

٦٤- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة - بيروت .

٦٥- مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب للشيخ الإمام محمد بن الحسن بن عبد الله الحسيني الواسطي ، دار المنهاج - جدة (٢٠٠٢ م) .

٦٦- مجمع الزوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث .

٦٧- المدخل إلى السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب - الكويت .

٦٨- المراسيل للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .

٦٩- المستخرج على صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٠- المستدرک على الصحيحین للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، إشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة - بيروت .

٧١- مسند إبراهيم بن أدهم للإمام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، مكتب القرآن - القاهرة .

٧٢- مسند أبي يعلى لأحمد بن علي أبو يعلى الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث - دمشق (١٩٨٤ م) .

٧٣- المسند ، لناصر السنة الإمام الحجة أحمد ابن حنبل ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٨ م) .

٧٤- مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق حسين سليم أسد الداراني ، دار المغني - الرياض (٢٠٠٠ م) .

٧٥- مسند الروياني للإمام الحافظ محمد بن هارون الروياني ، علق عليه أيمن علي أبو يمان ، مؤسسة قرطبة (١٩٩٥ م) .

٧٦- المسند للإمام الحافظ أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة .

٧٧- مسند الشاميين للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٦ م) .

٧٨- مسند الشهاب ، القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة (١٩٨٥ م) .

٧٩- المسند للحافظ الكبير سليمان بن داود الطيالسي ، دار المعرفة - بيروت .

٨٠- المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، توزيع المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٨٣ م) .

٨١- المعجم الأوسط للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف - الرياض (١٩٩٥ م) .

٨٢- المعجم الكبير للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٨٥ م) .

٨٣- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٣ م) .

٨٤- معرفة علوم الحديث للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق د.معظم حسين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية (١٩٧٧م) .

٨٥- المغني للشيخ الإمام العلامة ابن قدامة ، تحقيق د.محمد شرف الدين خطاب ود.السيد محمد السيد ، دار الحديث - القاهرة (١٩٩٦م) .

٨٦- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، بهامش إحياء علوم الدين .

٨٧- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للإمام الخطيب الشربيني ، أعتنى به محمد خليل عيتابي ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثانية (٢٠٠٤م) .

٨٨- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الهجرة - بيروت (١٩٨٦م) .

٨٩- المتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحافظ أبي محمد عبد الله بن الجارود ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان (١٩٨٨م) .

٩٠- المتقى من مكارم الأخلاق ومعاليها للخرائطي ، أنتقاء الحافظ أحمد بن محمد السلفي ، تحقيق محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير ، دار الفكر (١٩٨٦م) .

٩١- الموضوعات للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، الطبعة الثانية (١٩٨٣م) .

٩٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة - بيروت .

- ٩٣- النشر في القراءات العشر ، للإمام محمد بن محمد ابن الجزري ،
تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة (٢٠٠٦م) .
- ٩٤- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق
محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٩٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام أحمد بن حمزة الرملي ، دار
الفكر - بيروت (٢٠٠٤م) .

* * *

فهرس موضوعات الكتاب

بين يدي الكتاب.....	٥
عناية الأئمة بمناقب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه	٧
ترجمة الإمام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى.....	١٣
منهج العمل في الكتاب	١٧
وصف النسخ الخطية	١٩
مقدمة المؤلف	٢٧
المقدمة الأولى : في ردّ ما نُسب إلى الإمام الغزالي حجة الإسلام من القدح في الإمام أبي حنيفة ، وتوجيه القول فيما لو فرض صحّة ذلك عنه ، وذكر بعض كلامه في « الإحياء » في مدح الإمام أبي حنيفة رحمه الله	٢٩
المقدمة الثانية : في بيان تصويب كل من الأئمة المجتهدين ، وأنّ أختلافهم رحمةً لهذه الأمّة ، والنّهي عَنِ التَّيْلِ مِنْ أَحَدِهِمْ	٣٥
المقدمة الثالثة : فيما ورد من تبشير النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه	٤٦
الفصل الأوّل : في بيان الأسباب الحاملة على تأليف هذا الكتاب	٥٠
الفصل الثاني : في ذكر نسبه رضي الله عنه	٥٧
الفصل الثالث : في مولده	٥٩
الفصل الرابع : في أسمه	٦٠
الفصل الخامس : في صورته	٦٢
الفصل السادس : فيمن أدركه مِنَ الصحابة رضي الله تعالى عنهم	٦٣
الفصل السابع : في ذكر شيوخه	٦٩

٧٠.....	الفصل الثامن : في ذكر الآخذين عنه الحديث والفقہ
٧١.....	الفصل التاسع : في مبدأ أمره ونشأته وسبب اشتغاله بالعلم
٧٥.....	الفصل العاشر : في ابتداء جلوسه للإفتاء والتدريس
٧٧.....	الفصل الحادي عشر : فيما بنى عليه مذهبه
٨٠.....	الفصل الثاني عشر : في الصفات التي تميّز بها على مَنْ بعده
٨٢.....	الفصل الثالث عشر : في ثناء الأئمة عليه
٩١	الفصل الرابع عشر : في شدّة أجهاده في العبادة
٩٦.....	الفصل الخامس عشر : في خوفه ومراقبته لربه سبحانه وتعالى
٩٩	الفصل السادس عشر : في حفظه لسانه عمّا لا يعنيه وعن السوء ما أمكنه
١٠١.....	الفصل السابع عشر : في كرمه
١٠٤.....	الفصل الثامن عشر : في زهده وورعه
١٠٨.....	الفصل التاسع عشر : في أمانته
١٠٩.....	الفصل العشرون : في وفور عقله
١١١.....	الفصل الحادي والعشرون : في فراسته
	الفصل الثاني والعشرون : في عظيم ذكائه وأجوبته المسكّنة عن الأسئلة
١١٣.....	العويصة المبهّنة
١٣١.....	الفصل الثالث والعشرون : في حلمه ونحوه
١٣٦.....	الفصل الرابع والعشرون : في أكله من كسبه وردّه للجوائز
١٣٨.....	الفصل الخامس والعشرون : في ملبسه
١٣٩.....	الفصل السادس والعشرون والسابع والعشرون : في شيءٍ مِنْ حِكْمه وآدابه



3 9015 08218 3545

الفصل الثامن والعشرون : في محنته لما أرادوا توليته الوظائف

الجليلة ، كالقضاء وبيت المال ، فأمتنع ١٤٣

الفصل التاسع والعشرون : في سنده في القراءة ١٤٧

الفصل الثلاثون : في سنده في الحديث ١٤٨

الفصل الحادي والثلاثون : في سبب وفاته ١٥١

الفصل الثاني والثلاثون : في تاريخ وفاته ١٥٣

الفصل الثالث والثلاثون : في تجهيزه ١٥٤

الفصل الرابع والثلاثون : فيما سُمع من الهواتف بعد موته ١٥٦

الفصل الخامس والثلاثون : في تأدب الأئمة معه في مماته كما هو في

حياته ، وأنَّ قبره يزار لقضاء الحوائج ١٥٧

الفصل السادس والثلاثون : في بعض منامات حسنة رآها ورؤيت له ١٥٩

الفصل السابع والثلاثون : في الرد على مَنْ قدح في أبي حنيفة بتقديمه

القياس على السنة ١٦٣

الفصل الثامن والثلاثون : في ردِّ ما قيل فيه من الجرح ١٦٦

الفصل التاسع والثلاثون : في ردِّ ما نقله الخطيب في « تاريخه » عن

القادحين فيه ١٧٠

الفصل الأربعون : في ردِّ ما قيل : إنَّه خالف فيه صرائح الأحاديث

الصحيحة من غير حجة ١٧٢

خاتمة المؤلف ١٧٧

فهرس المصادر والمراجع ١٨٠

فهرس موضوعات الكتاب ١٩٠